

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية

عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح

الريفي في الجزائر

- دراسة ميدانية دائرة ششار ولاية خنشلة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي

إشراف الأستاذ الدكتور:

مصطفى عوفي

إعداد الطالب:

عبد الغاني قتالي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
بلقاسم بوقرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة	رئيسا للجنة
مصطفى عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة	مقررا
سليمان الكاملة	أستاذ محاضر	جامعة الحاج لخضر - باتنة	عضوا
بالعابد إبراهيم	أستاذ محاضر	جامعة قالة	عضوا

السنة الجامعية: 2009 - 2010 م

الموافق لـ : 1430-1431هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

نحمد الله حمد الشاكرين على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

أما بعد فالشكر لله أولاً، وللأستاذ المشرف ثانياً الأستاذ الدكتور "مصطفى عوفي" رئيس قسم بكلية علم الاجتماع والديمقراطية بجامعة باتنة، لما اقتطعت من وقته الثمين للإشراف على هذه المذكرة، ولما أسداه لنا من لمسات توجيهية ونصائح وإرشادات كانت لنا نبراساً اهتدينا به، ومهما كتبنا وعبرنا بكلماته فلن نعطيّه حقّه، إذ لم نجد منه طيلة فترة الإشراف سوى الاحترام والمعاملة الحسنة والأخلاق الكريمة والتواضع.

كما أتقدم بخالص تقديري إلى كل الأساتذة علم الاجتماع الذين درسنا على أيديهم، وإلى كل من ساعدنا وآزرنا على إنجاز هذا العمل، وخاصة الدكتور كمال بوقرة، والأستاذ النوار بورزق على ما بذلوه من جهد لإخراج هذه المذكرة.

وفي الأخير يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على تشرفهم بقراءة ومناقشة هذه المذكرة.

فألف تشكرون

داود

أهدي ثمرة جهدي هذا: إلى والدي الكريمين.

إلى رفاق الدراسة: دفعة 2008/2007

إلى الأساتذة الأفاضل.

إلى جميع الأصدقاء والعشرة التي لا استثناء عربون محبة ووفاء أهدىكم هذا العمل

المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يوفقنا إلى صالح الأعمال.

عبد الغاني

مَعْرِفَةٌ

مقدمة:

تتميز ظاهرة التزوح الريفي في البلاد النامية، بشكل عام، والجزائر بشكل خاص، بأنها نزوح من الأرياف والقرى تجاه المدن ولهذا، فهي تتسبب في مشاكل عمرانية في ضواحي المدن مثل نمو المدن والأحياء القصديرية، والضواحي التلقائية غير مخططة وما يترتب عليها من مشكلات عديدة، لأن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدينة كما هو معروف تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فهي تقلل من الأيدي العاملة في الزراعة، مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين، كما تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية، فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة وتعلم أنماط مختلفة من العلاقات والسلوكات الاجتماعية لغرض تحقيق معيشتهم للبيئة الجديدة بواسطة عملية التكيف الثقافي والاجتماعي وعلى ذلك فإن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن، تعد من الموضوعات البحثية المتشعبة، بفعل تداخل عناصرها ومتغيراتها، مما يتطلب تدخلا معرفيا، من حقول علمية متعددة، ومنها علم الاجتماع الذي بمقدار ما يهتم بها لذاها، فإنه يتوسع في محاولته فهم هذه الظاهرة الاجتماعية، من حيث دوافعها، وأهدافها، ومعطياتها البنائية الشاملة في أوجهها الاجتماعية والثقافية، وما تصبه من آثار على أطرافها، وضمن ذلك اهتمامه بالتكيف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بمسيراته ومعوقاته لهؤلاء النازحين الريفيين، الذي أصبح من أبرز التحديات المرافقة لظاهرة التزوح بوجوهه المتعددة، فالنازح يقدم من بيئة ثقافية واجتماعية متباينة، حيث نشأ فيها واستوعب معظم رؤاها ومفاهيمها وقيمها، فضلا عن المصاعب التي يواجهها النازحين الجدد إلى المدن من مشاكل السكن والعمل والتعلم علاوة على ذلك المواقف النفسية المتوترة والضغوطات التي تصادفهم في المدينة.

ولأجل تأكيد حقيقة هذه النقاط، جاء هذا البحث لمعرفة مدى إدراك الآثار الحقيقية لظاهرة التزوح الريفي في الجزائر من حيث العوامل والانعكاسات.

ولأجل مناقشة هذا الموضوع الهام والحساس، تم تقسيم هذا البحث إلى ستة فصول لمعالجة أبعاد هذا الموضوع مع مراعاة صفة التكامل والترابط بين فصوله وبين عناصره.

الفصل الأول كان عبارة عن مدخل لموضوع البحث، فمن خلاله تم تحديد الإشكالية وتساؤلاتها وضبط الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها، والأسباب التي دفعت بالباحث لاختيار الموضوع وذكر الأهمية التي يكتسبها الموضوع، وحتى يتم توضيح البحث للقارئ تطرق إلى تحديد المفاهيم وعرض الدراسات السابقة مبرزاً نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين هذا الموضوع مع تحديد مواطن الاستفادة منها.

وفي الفصل الثاني تناول الباحث المجتمع الريفي والريف الجزائري، في محاولة لتوضيح أهمية الموضوع أكثر واستجلاء الغموض لدى القارئ من خلال البحث في مفهوم الريف وخصائصه ومشكلاته ومقاربتها تاريخيا ونظريا والتركيز على وضعية الوسط الريفي في الجزائر والسياسات التنموية في الريف الجزائري.

وفي الفصل الثالث: تناول الباحث ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر وهذا من جانب التعريف بالتزوح الريفي وخصائصه وتصنيفه، ثم أدرج الباحث الجانب التاريخي للتزوح وبداياته من ظاهرة التزوح في العالم والتزوح في الوطن العربي ثم التزوح الريفي في الجزائر حيث ركز الباحث على هذه الظاهرة من الجانب التاريخي والجانب النظري وفي الأخير ركز الباحث على المقاربة السوسولوجية لظاهرة التزوح الريفي.

أما الفصل الرابع كان بعنوان عوامل وانعكاسات ظاهرة التزوح الريفي على المجتمع الجزائري، إذ تطرق الباحث إلى مجموعة من العوامل أهمها العوامل التاريخية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتبرها الباحث عوامل جاذبة للسكان أدت إلى نزوحهم إلى المدن ثم تطرق الباحث إلى انعكاسات هذه الظاهرة على كل من الريف والمدينة وما يترتب لكل منهما من آثار سلبية يصعب التحكم فيها إذا استمرت بهذا الحال. وكخلاصة لهذا الفصل تطرق الباحث إلى أهم السياسات والحلول المتبعة من قبل الدولة الجزائرية للحد أو التقليل من هذه الظاهرة (ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن).

واحتوى الفصل الخامس على عرض الإطار المنهجي للبحث ومجالاته من المجال المكاني والزمني والبشري، وكذلك الإجراءات المنهجية للبحث، من منهج وأدوات لجمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، الاستمارة)، وأخيرا تقديم العينة والتعريف بها.

وتم تخصيص الفصل السادس لعرض نتائج البحث الميداني، حيث تطرق إلى نتائج آثار ظاهرة التزوح الريفي على المدينة والريف والنازح نفسه وختاما مناقشة النتائج العامة للبحث، ثم الإجابة عن تساؤلات الدراسة ولينتهي البحث بصياغة خاتمة، تضمنت خلاصة البحث لتقييم إلى أي حد تم تحقيق الأهداف المرسومة في البداية واتبعتها الباحث بجملة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: تقديم الموضوع

1- صياغة إشكالية البحث

2- تساؤلات البحث

3- أهمية الدراسة

4- أسباب اختيار موضوع البحث

5- الهدف من البحث

6- فرضيات الدراسة

7- مفاهيم الدراسة

8- الدراسات السابقة

1- الإشكالية:

إذا كان التحضر يشير إلى تلك العملية التي ينتقل فيها الإنسان أو الناس من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي أو في الصناعة والتي تعني في الأخير تغير مكان الإقامة من الريف إلى المدينة، لأنه لا يمكن تصور تحضر دون تغير العمل الزراعي أو الإقامة ذلك لأنها تعني بالنسبة للإنسان تغير حاجات عديدة وكثيرة منها على الخصوص الطرق والأساليب الريفية إلى الحضرية، فهل ؟ نجد، كل من نزح إلى المدينة تمكن من تغيير أسلوب حياته في الوسط الجديد، فهناك نقف عند ظاهرة شديدة التعقيد والتنوع. مجتمعات العالم والتي تحتاج منا الغوص فيها بكل جوانبها وأسبابها حتى يمكن التعرف فعلا على طبيعة هذه الحركة أو الانتقال أو التروح من الريف إلى المدن. والتي تعرف على أنها تغير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة من أجل الاستقرار وهذا التغير لا يقتصر على السكان فقط بل يشمل حتى المهنة.

فهذه الظاهرة (التروح الريفي) ليست وليدة هذا القرن (20) أو مصاحبة لمجتمعات العالم الثالث، بل هي ظاهرة قديمة عرفتتها المجتمعات الغربية أثناء التحولات الحضارية والعلمية والثقافية التي عرفتتها خلال فترة أو مرحلة الانتعاش والنهوض ونمو المدن، ولكنها فقط يعود الاهتمام بها كظاهرة إنسانية وعلمية حديثة أي بعد أن أصبحت تشكل خطرا على حياة الملايين من البشر وكذلك عندما باتت ظاهرة التحضر سريعة الانتشار والتوسع في المجتمعات النامية جراء بحثها المتواصل على النموذج الأمثل للتنمية عله يغنيها عن المشاكل الجمة التي تواجهها إضافة إلى تسارع نمو المدن بها بسبب انفتاحها على الريف والريف عليها، وزيادة الوعي الاجتماعي والسياسي سواء في الريف أو المدن.

كل ذلك لفت انتباه العلماء والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية بغية فهم مسارات هذه الظاهرة (التروح الريفي) والكشف عن الأسباب والظروف الظاهرة والخفية التي ساعدت على وجودها وتفاقمها، وبالتالي تأثيرها على نمو وتنمية مجتمعات العالم الثالث، وخاصة في النصف الثاني من هذا القرن.

فالتروح الريفي إلى المدن له تأثير واضح في حركة السكان وعمليات التنمية والتخطيط للخدمات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحال بالنسبة للعلاقات الاجتماعية وما يطرأ منها من تغيرات تنعكس على حياة المجتمع الكبير بما تحدثه من اضطرابات وعدم توازن عادة بين الريف وهو المكان النازح منه والمدن النازح إليها.

والتأثير لا يمس الجانب الديمغرافي فحسب بل يتعداه إلى محتوى القيم والعلاقات الاجتماعية والأسرة والجوانب المادية وغيرها، وغير ذلك من النظم والتنظيمات التي تنشأ من أجل المحافظة على الحياة المدنية، وهذه العملية لا تزال شديدة الوضوح. مجتمعات العالم الثالث بسبب التركيز الذي

أنصب أساسا على بعض المدن الرئيسية بعينها مما جعلها تشهد كثافة سكانية هائلة تفوق بكثير إمكاناتها المادية والحضرية والتنظيمية.

وفي ظل هذه الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية فإن ظاهرة التروح الريفي لا بد من النظر إليها في أبعادها الديموغرافية والسوسيو اقتصادية والنفسية، فهي والحالة هذه ذات نشاط وحيوية وتأثيرات في هذه الأبعاد بصورة تبادلية مما يجعلها تفرز مميزات وظروف جديدة إيجابية أو سلبية وما تخلفه من آثار على الوسط السوسيو- اقتصادي داخل النازح إليها أو في الأماكن الأصلية النازح منها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على عملية التنمية ومستوى التخطيط للمشاريع المحلية أو على المستوى الوطني، ومما زاد في سوء أحوال المجتمعات النامية أن المسؤولين الحكوميين لم يعطوا لتلك الاختلالات الأهمية اللازمة لمعالجتها والحد من تكرارها وإيقاف التزيف البشري، وخاصة لتلك المدن التي تقع على السواحل أو التي بها المعادن والثروات الطبيعية، مع أن الوضع كان واضحا على حساب الثورة الزراعية وهو ما ترتب عنه من معاناة حادة في النقص الغذائي والتبعية الغذائية الدائمة للغرب مهما بذلت من محاولات في هذا الصدد الآن.

كل تلك الأوضاع أدت إلى أن يعيش أكثر من 200 مليون ساكن من سكان تفتقر إلى أبسط قواعد السكن العادي ليس من حيث نوع الأبنية بل من كل الظروف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، حيث تعيش هذه الكتل البشرية ملاصقة لبعضها البعض في أزقة ضيقة موحلة مظلمة وتعيش كذلك ليومها بالكاد.

أما في الجزائر عشية الاستقلال وجد الشعب الجزائري نفسه بدون مساكن خصوصا في القرى والأرياف التي دمرتها الحرب تدميرا كاملا حيث لم يبق من تلك القرى الصغيرة المتناثرة ما يشير إلى، كانت هناك حياة في يوم من الأيام.

ووجد الفلاحون والعمال والطبقات الدنيا التي كانت في عمود الثورة والمقاومة والتي تحملت مشاق حرب تحرير البلاد، ووقع على عاتقها العبء الأكبر ودفعت الثمن باهضا من أرواحها وممتلكاتها. فما كان لها إلا أن نزحت على المدن واجتذبتها أضواء المدينة وقد شكل هذا التروح موجات بشرية كبيرة نزحت إلى المدينة بحثا على السكن والعمل. لكن أحلامها لم تلبث أن تبخرت أمام الحقائق المرة التي واجهتها فليس الحصول على عمل من الأمور السهلة وكذلك الحصول على مسكن من أعقد الأمور.

* إن استمرار تدفق نزوح الريفيين إلى المدن أصبحت دون شك مشكلة وشكلت تناقضا يتجلى في ضعف سياسات الدولة في الحد من آثار وسلبات هذه الظاهرة هذا من جهة ومن جهة أخرى لم

تحتظ ظاهرة التزوح الريفي بالدراسة الوافية وإن عولجت في العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التزوح الريفي بشكل عام، فالدراسة الراهنة تستدعي تقصي علمي ومنهجي في إبراز أهم هذه الآثار داخل القطاع الريفي والقطاع الحضري، وهو ما اعتبر مبررا إشكاليا كافيا لبحثه كموضوع نحاول من خلاله الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التالية:

2- تساؤلات البحث:

في إطار ما سبق يمكن القول بأن مشكلة الدراسة الحالية قد تبلورت في الأسئلة التالية:

- 1- ما هي أبرز العوامل الدافعة لظاهرة التزوح الريفي إلى المدن ؟
- 2- ما هي انعكاسات ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر ؟
- 3- ما هي أسباب تزايد ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن في الجزائر ؟
- 4- ما هي المشكلات التي عانت وما تزال أسر النازحين تعاني منها ؟
- 5- ما هي أهم آثار التزوح الريفي إلى المدن التي طرأت على المحركات الاجتماعية الاقتصادية؟

3- أهمية الدراسة:

نظرا لأهمية بحث مثل هذه المشكلة فإنه يستند إلى أهمية ظاهرة التزوح الريفي ذاتها، فقد كانت الهجرات البشرية ولا تزال تؤلف واحدة من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره، ولذا فإنها استرعت ولا تزال تسترعي انتباه المتخصصين في مختلف مجالات الدراسات الإنسانية وبوجه أخص الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع نظرا لما ينشأ عنها من أوضاع ومشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه والمجتمع الذي انتهت إليه على السواء.

وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة فإن هذه التحركات البشرية تتم الآن على نطاق أوسع بكثير جدا مما كان يحدث في الماضي "ربما باستثناء بعض حالات قليلة" وأصبحت ظاهرة التزوح الريفي تتعدى كل الحدود الوطنية والإقليمية وتشمل فئات متفاوتة ومتباينة من الناس من كل الأعمار والجنسيات والأعراق والسلالات والمستويات الثقافية والاقتصادية والتخصصات المهنية، وساعد على ازدياد ظاهرة التزوح ظهور مناطق جديدة للجذب السكاني تتيح فرصا للعمل والنجاح وتحقيق الذات والتخلص ولو إلى حين من قسوة الظروف المادية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد النازح إليه، رغم كل ما قد يحيط بهذه الحياة من صراع وكفاح وإحباط ونجاح أو فشل وقدرة رغبة المجتمع الجديد نفسه في استيعاب النازحين من قراهم وموطنهم.

كل ذلك لفت انتباه العلماء والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية بغية فهم مسارات ظاهرة التزوح الريفي والكشف عن الأسباب والظروف الظاهرة والخفية التي ساعدت على وجودها وتفاقمها وبالتالي تأثيرها على نمو وتنمية مجتمعات العالم الثالث وخاصة في النص الثاني من هذا القرن.

4- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

* باعتبار ظاهرة التزوح الريفي وآثاره هو موضوع طرح نفسه كمظهر من مظاهر اتساع التصنيع والعمران مما أدى إلى نزوح السكان من الأرياف إلى المدن الشيء الذي أحدث مشكلات اجتماعية شكلت مواضيع للدراسات في لم الاجتماع التي تناولت هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها، آثارها ونتائجها، وسلوكات اجتماعية جديدة وكلها جوانب شكلت محور أبحاث شهادة الدراسات العليا.

* خلال العشرينات الماضية عرف المجتمع الجزائري وخاصة خلال السنوات الأخيرة تقلبات عميقة يمكن أن تكون على المدى الطويل مجلبة للإختلالات من كل نوع وسببها لتهديد استقراره ولقد تفاقم انحسار السكان عن الفضاءات الريفية وتراجعت حيويتها النسبية تحت تأثير التزوح الريفي إلى المدن وعدم استقرار السكان وتدهور ظروف معيشة السكان أكثر فأكثر بالرغم من جهود السلطات العمومية في مجال التجهيزات وإنجاز البنى الأساسية الاجتماعية الاقتصادية.

* إن مظاهر الهشاشة الاجتماعية والفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي والتصحر وتلف الأوساط الريفية الطبيعية، تفاقمت بسبب التزوح الريفي إلى المدن وأصبحت مصادر قلق متعددة تمس التنمية البشرية والتوازن الإيكولوجي للأقاليم الريفية على حد سواء.

* ضعف السياسات المتعاقبة للدولة تجاه الريف، ففي الوقت الذي ظلت فيه برامج التنمية المحلية محدودة من حيث تأثيرها نظرا لحاجات السكان والمصاعب التي تعترض تعبئة الموارد المالية الكافية، فإن البرامج القطاعية تحكمها اعتبارات لا تطابق بالضرورة مع انشغالات الميدان الحقيقية.

* إن سياسة التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني المطبقة في خضم مخطط التصحيح الهيكلي آثار إيجابية -لاشك- على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكنها زادت من هشاشة شرائح كاملة من السكان الحضريين الذين يواجهون البطالة جراء نزوح الريفيين إلى المدن ومزاحمتهم في المهن وتظل السياسات الاجتماعية التي وضعت لتخفيف آثار تحرير الاقتصاد الوطني محدودة الأثر بالنظر إلى ضخامة الحاجات الخاصة بالوسط الريفي.

5- الهدف من الدراسة:

- * تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر، بوصفها ظاهرة اجتماعية وحركة سكانية مستمرة ومعرفة أسبابها وآثارها ومشكلاتها الاجتماعية بغية الوصول إلى القوانين الاجتماعية التي تخضع لها ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن في الجزائر.
- * رصد تطور ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر.
- * الكشف عن أبرز المتغيرات المحددة لظاهرة التزوح الريفي في الجزائر.
- * الكشف عن العمليات المصاحبة لعمليات التزوح الريفي إلى المدن في الجزائر.
- * البحث عن أبرز مشكلات التزوح الريفي في الجزائر.
- * وصف وتحليل ظاهرة التزوح في الجزائر.
- * إبراز العوامل الدافعة لظاهرة التزوح التي طرأت على المحركات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

- * الوقوف على واقع ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر.
- * الانعكاسات السلبية لظاهرة التزوح الريفي في كل من الريف والمدن في الجزائر.

6- فرضيات الدراسة:

- لتحقيق هدف الدراسة عكفنا على دراسة هذا الموضوع في إطار شمولي محاولين اختبار الفرض الرئيسي التالي:

" إن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن في الجزائر تنتج عن اختلال التوازن بين إنتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمر في الريف الجزائري".

أما الأهداف الفرعية التي ترتبط ارتباطا عضويا تكامليا بالهدف العام فهي الآتية:

- 1- تربط ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر بالعوامل الاقتصادية.
- 2- تربط ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر بعوامل اجتماعية وثقافية.
- 3- تؤثر سلبا ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر سلبا على الميدان الاقتصادي.
- 4- تؤثر سلبا ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر على الميدان الاجتماعي والثقافي.

7- مفاهيم الدراسة:

اعتبارا على أن تحديد المفاهيم يعتبر من الخطوات الهامة التي يجب أن يقوم عليها أب بحث علمي ذلك أنها تحدد الاتجاه الذي يسير فيه البحث وقد وضعنا في بحثنا هذا حوصلة من المفاهيم والتي سنحددها وفقا لما يتطلبه الموضوع.

* الهجرة في اللغة العربية يقابلها مصطلحات ثلاث مجتمعة في اللغة الإنجليزية فهناك مصطلح

Migration ومصطلح **Emigration** ومصطلح **Immigration** ونشير إلى أن مصطلح:

Migration: يشير إلى عملية التزوح أو الانتقال أو الحركة المستهدفة لظاهرة التزوح الريفي.

Emigration: يشير إلى عملية التزوح في علاقتها بالسكان الأصليين.

Immigration: فإنه يشير إلى مسمى هذه الحركة أو التزوح عن وصولها إلى الموطن المضيف⁽¹⁾.

* التزوح في اللغة يفيد معنى الترك والمغادرة.

* **التزوح الريفي من الناحية الاصطلاحية**: التزوح من الريف إلى المدن تعرف على أنها تغير

دائم لمكان الإقامة أو من بيئة إلى أخرى من أجل الاستقرار وهذا التعبير لا يقتصر على السكان فقط بل يشمل المهن كذلك⁽²⁾.

* **التزوح الريفي عند الجغرافيون**: يعتبرونها ظاهرة جغرافية متعلقة بالسكان وتعني انتقال

السكان أو نزوحهم من مكان إلى مكان آخر أو من منطقة جغرافية إلى أخرى.

* **التزوح الريفي**: "يعني الانتقال والسير العشوائي للجماعات الريفية نحو مصير غير مضمون"⁽³⁾

أي أنه يتمثل بشكل واضح في شدة الحراك الجغرافي للإنسان الريفي.

* **الهجرة عند الإحصائيين**: يعتبر أن كل حركة من خلال الحدود ماعدا حركات السياحة،

تدخل في إحصاءات الهجرة إذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر تعتبر هجرة دائمة وإن كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة⁽⁴⁾.

* **الهجرة الريفية أو التزوح من الناحية الاجتماعية**: وهي انتقال الأفراد من الناس بصورة

دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد والسبب الأساسي دائما هو رغبة الإنسان في تحسين حاله ومستوى معيشته⁽⁵⁾.

(1) أحمد أبو زيد: الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد 17، العدد (2)، يونيو، سبتمبر 1986، ص (274).

(2) عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحول الكسيرة في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، ص (162).

(3) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

(4) عبد المنعم الشافعي: "مذكرات في إحصاءات الهجرة"، المركز الديمغرافي، القاهرة، 1965.

(5) عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث، طرابلس لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ص 105، 106.

* تعتبر نسبة النمو الديمغرافي جراء تزايد ظاهرة التزوح الريفي المستمر والأمل في الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في مؤسسات الصناعة من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء القصديرية بالمدن والدليل القاطع والرمز الواضح لتفاقم أزمة السكن.

* حتمية النمو العمراني جراء التزوح الريفي أو الهجرة يعجل على تشكيل المناطق العشوائية والأحياء السكنية المتدهورة.

* الهجرة من الريف إلى المدن يعتبر أحد العوامل المؤثرة في توزيع السكان على مختلف مناطق البلاد وهذا ما يؤدي إلى خلق مشاكل أكثر في العمران.

* العمليات المتواصلة لظاهرة التزوح الريفي إلى المدن أو إلى المناطق الحضرية أفرزت ظاهرة "ترييف المدن" و..... الناحية الإيكولوجية (البيئية) للمدينة كل هذه العوامل انعكست سلبا على اختلالات في التنمية الاقتصادية والكثير من المشكلات الاجتماعية⁽⁶⁾.

* القوى الطاردة: لقد أوضح أسحق القطب في كتابه "التحضر نحو المدن في الدول العربية" أن الهجرة ليست دائما ظاهرة غير صحيحة وتحدث على العموم نتيجة لمجموعتين من القوى:

أ- القوى الطاردة: من الأرياف وتتمثل في:

* الأوضاع الاقتصادية الصعبة وظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال الأرض وضعف قدراتها الإنتاجية، كما أن عدم استخدام الأدوات المتطورة أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج وهبوط مستويات المعيشة.

* انخفاض الأجر من حيث الخدمات في الريف.

* ضعف الخدمات العامة كالصحة والرعاية الاجتماعية.

* قلة فرص العمل غير الزراعية وغياب الأنشطة القادرة على امتصاص فائض العمل.

ب- القوى الجاذبة: وتتمثل في^(*):

* الارتفاع النسبي في مستويات الأجور في المناطق الحضرية.

* توفر فرص العمل وتزايد الطلب على القوى العاملة في المدن.

* توفر الخدمات كفرص التعليم في المعاهد العليا والجامعات.

* توفر الرعاية الاجتماعية والصحة والمستشفيات والعيادات الصحية.

(6) عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، طبعة 2007، ص 128.

(*) استعمل الباحث الانجليزي (جراهما) منذ سنة 1882 لفظ "الهجرة الريفية" وقصد به "التزوح الريفي" وذلك بناء على اللفظ الانجليزي: (RURAL-

EXODS) ذي المدلول الواسع والذي يشمل الهجرة الداخلية، وإهمال الريف والهجرة الريفية.

* المظاهر الحضرية والاجتماعية التي يتميز بها أهل المدن على أهل الريف⁽⁷⁾.

* الهجرة الداخلية: وهي عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة على أخرى داخل المجتمع وإلى منطقة أخرى في نفس المجتمع.

* الهجرة ذات الاتجاه الواحد: من المناطق الريفية نحو المراكز الصناعية الحضرية.

* الهجرة الريفية بنوعيتها: الفردية المؤقتة والنهائية فهي تعكس ظاهرة البطالة وتخلف الحياة الاجتماعية الريفية بصورة عامة وهو الأمر الذي يدفع سكان المناطق الريفية بصورة عامة وهو الأمر الذي يدفع سكان المناطق الريفية إلى الهجرة نحو المناطق التي توفر فرص العمل.

* الريف: فهي كلمة تدل أو تشير إلى كلمة (Rural) ونعني بها كمتكلمين إلى "القرية"، أما إذا عدنا إلى معاني الريف في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن (Runis) الذي يحمل صفتين متشابهتين هما (Rustitus) و (Ruralis) وهاتان الصفتان هما السمة الريفية.

* الريف: صفة تطلق على كل ما يتصل بالريف وهو ضد الحضر وإذا أطلقت على شخص فمعناه أنه ساكن الريف، أي ممن يقومون بأعمال زراعية.

* المجتمع الريفي من الناحية الاصطلاحية:

بعد أن ظهر فرع خاص يهتم بدراسة ظواهر الحياة الريفية وأصبحت هذه الكلمة تطلق على مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة ويتميزون بكيان خاص ولهم مصالح خاصة كما أنهم يتمسكون بقيم معينة تختلف عن قيم سكان المدن⁽⁸⁾.

* علم الاجتماع الريفي: يعد أحد فروع علم الاجتماع الذي تخصص في دراسة الظواهر والنظم والبناء والعلاقات الاجتماعية في المجتمعات بكل أبعادها في عالم الريف⁽⁹⁾.

8- الدراسات السابقة:

أولاً:

(7) عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، ص 128 - 129.

(8) معجم العلوم الاجتماعية: تأليف نخبة من الأساتذة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975.

(9) كمال التابعي: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص: 15.

(*) دراسات تناولت التكيف الاجتماعي وتكامل المهاجرين في المدن:

1- دراسة حكمت أبو زيد، التكيف الاجتماعي في الريف المصري الجديد (1957م)⁽¹⁰⁾.

- حاولت أبو زيد في دراستها قياس مستوى التكيف الاجتماعي بين الفلاحين الذين نزحوا من بلداتهم إلى قرى مستحدثة في مديرية التحرير بمصر لمعرفة مدى استعداد أولئك المستوطنين الجدد للتكيف البيئي الاجتماعي.

- اعتمدت القياس أسلوبا باختيار الأسلوب القصصي لقياس التكيف الاجتماعي فقد عرضت أربعة أحكام تلي كل قصة وتعرض حلا لهذه المشكلة، التي تناولتها القصة وعلى المبحوث أن يختار حكما واحدا منها، الأمر الذي وجدته يدل على مقدار الاستعداد الشخصي للتكيف الاجتماعي عند المبحوث كما يدل على تكامل شخصيته.

- أبرزت الدراسة أن للعوامل المختلفة أهمية في حياة الفرد والجماعة، فبيئة الفرد الاجتماعية ممثلة في أسرته وفي شارعها الذي يضمه في قريته التي يسكنها. وفي التقاليد التي يخضع لها ومدى تأثيرها الكبير في توجيه عملية تكيفه.

وقد وضح من تحليلها لقياس التكيف الاجتماعي أن نجاح الفرد في التغلب على ما يصادفه من مشكلات يتوقف على الخبرة والتجربة المباشرة وقد وجدت أبو زيد في دراستها أنها تصب في مجال علم الاجتماعي التطبيقي من حيث محاولة تعديل ذهنيات مبحوثيها واتجاهاتهم وتعديل أساليب تفكيرهم الاجتماعي.

ثانيا: دراسة نادية حليم سليمان، تكامل المهاجرين مع النمط الحضري للقاهرة الكبرى (1985)⁽¹¹⁾.

* محور هذا البحث هو المشكلة المرتبطة بمدى تكامل المهاجرين الريفيين في المجتمع المصري الذي اختاروه محلا لإقامتهم، وهل يستطيع المهاجر أن يحقق التكامل الحضري أم أنه يظل منفصلا عن مجتمع المدينة، وهل يتم هذا التكامل -في حالة تحقيقه- على المستويات الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ أم يتم في بعضها دون الآخر؟ ثم ما هو تأثير النازحين المتدفقين على البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمدينة.

(*) علي معمر عبد المؤمن: مرجع سابق.

(10) حكمت أبو زيد: التكيف الاجتماعي في الريف المصري الجديد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص: 147.

(11) نادية حليم سليمان: تكامل المهاجرين مع النمط الحضري للقاهرة الكبرى، ص: 151-163، في: لويس كامل مليكة (محور)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، المجلد الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985م.

* دراسة سليمان لا تقوم فقط بدراسة آثار الهجرة على المهاجر ولكنه يحاول أن يكشف عن ديناميات العلاقة بين المهاجر والمدينة.

* اعتمد البحث على المنهج الوصفي، كما اشتمل على دراسة البناء الأيكولوجي والاقتصادي للموطن للمهاجرين مع الربط بين عناصر هذا البناء وعملية الهجرة.

* تمت معالجة البيانات بالأساليب الإحصائية وطبقت الدراسة على عينة المبحوثين من مهاجري قرية "أبو سنيطة محافظة المنوفية" في مصر.

* التساؤل الرئيسي المطروح في هذه الدراسة: هل هناك ظروف تساعد على تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي بأشكاله المختلفة ؟

* النتائج: 21 % من العينة يتميزون بموقف اجتماعي هامشي و 64 % منهم يتميزون بموقف الابتعاد عن مجتمع المدينة وإن ارتبطوا ارتباطا اجتماعيا بأقرانهم من نفس القرية، ولكنه قد اتضح أن التكامل الاقتصادي عند عينة دراستها قد سبق التكامل الاجتماعي.

* تبين للدراسة أن ثمة تكاملا اقتصاديا قد تحقق للمهاجرين بينما لم يحدث لهم هذا التكامل في كل من الجانب الثقافي والاجتماعي (*).

ثالثا: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب / عبد القادر القصير، الجامعة اللبنانية/ معهد العلوم الاجتماعية.

* لم يلق موضوع الهجرة اهتماما كافيا من قبل المختصين في الدراسات الإنسانية، لهذا يدعو علماء الاجتماع الباحثين إلى إجراء مزيد من البحوث حول الهجرة في أنحاء شتى من العالم بغية الكشف عن الاتجاهات المميزة والعوامل المشتركة والمواقف التي تلتقي أو تتباين عندها سمات الهجرة بأنماطها الكثيرة في البلاد النامية والمتقدمة، وتقويم الآثار المترتبة عليها، وذلك من أجل الوصول إلى وضع نماذج نظرية دقيقة يمكن من خلالها تفسير العلاقات والمتغيرات التي تتضمنها سائر أنماط الهجرة بأبعادها المختلفة من اجتماعية واقتصادية وسكانية وسياسية وقانونية وتاريخية.

* الغرض الرئيسي في هذه الدراسة: "إن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب تنتج عن اختلال التوازن بين إنتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمرة في الريف المغربي".

* المناهج المستخدمة في هذه الدراسة:

في دراسة الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب استخدمنا منهج دراسة الحالة أو المنهج المونوغرافي ويقصد بها وصف موضوع مفرد.

* **العينة:** اختيار العينة الحصية تتمثل فيها فئات المهاجرين الريفيين المختلفة من حيث مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية تمثيلا صحيحا.

النتائج: لقد تبين من البحث الميداني أن الريف المغربي بأوضاعه الطبيعية والاقتصادية والسياسية قد شكل مناطق طاردة للسكان، فأصبحت الهجرة من الريف إلى المدن نتيجة استمرارها، تشكل خطرا على المجتمعات المهاجرة منها والمجتمعات المهاجرة إليها وهذا الخطر سوف يستفحل أمره ما لم تسارع الحكومة المغربية في تحقيق التنمية الريفية^(*).

رابعا: بعض الآثار الاجتماعية الاقتصادية للتزوح الريفي إلى الدول العربية.

- دراسة ميدانية في قرية مصرية.

- الأستاذ الدكتور / محمد محمود السيد بركات.

كلية الزراعة، جامعة عين شمس، شبر الخيمة، القاهرة، مصر.

مدخل: استهدفت الدراسة الحالية التعرف على بعض الآثار الاجتماعية الاقتصادية لظاهرة التزوح الريفي إلى الدول العربية في قرية الشبوك - مركز شين القناطر - محافظ القليوبية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة عدد من الفروض الإحصائية في ضوء كل من الاستعراض المرجعي والمنهجي للدراسات السابقة التي أتيح الإطلاع عليها، والتي تم اختبارها بالمقاييس الإحصائية المناسبة للبيانات المتاحة والتي تم جمعها من عينة الدراسة، وقد اختيرت قرية كفر الشبوك عشوائيا من بين القرى الأكثر دفعا لأبنائها للهجرة العربية، وقد اختيرت مفردات الدراسة من المهاجرين الذين عادوا إلى قريتهم بشكل نهائي، وقد بلغ كسر المعاينة نحو (55,2 %) ممن ينطبق عليهم هذا التحديد، وقد تضمنت النتائج تحديد الأهمية لدوافع التزوح.

1/ الفرض العام:

"تختلف المحركات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمبحوث قبل التزوح عنها بعد التزوح".

"توجد علاقة بين العوامل الشخصية للمبحوث قبل الهجرة واستفادته من الآثار (التغيرات)

الإيجابية التي طرأت على المحركات الاجتماعية والاقتصادية موضع الدراسة".

(*) عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن إلى المغرب، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث، طرابلس، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

2/ عينة الدراسة:

قد استعانت الدراسة بنحو خمسة عشر سائقا لسيارات الركوب بمحطة سيارات شبين القناطر وذلك لتحديد هذه القرى حيث أتيح لكل واحد منهم اختيار واحد فقط وتم ترتيب قرى المركز وفقا لتكرارات اختيارهم ثم استبعاد القرى التي أخذت تكرار واحد، ثم سحبت قرية عشوائية من بين القرى الثلاث لتكون مجالا بشريا للدراسة حيث مثلته قرية كفر الشبوك، وقد صممت استمارة استبيان تضمنت متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، فالمتغيرات التابعة تم التعبير عنها في شكل جداول للمقارنة قبل وبعد الزواج (الهجرة)، أما المتغيرات المستقلة فقد تم التعرف عليها وعلى ملامحها قبل الزواج.

نتائج الدراسة:

- قد أوضحت النتائج أن أهم دوافع الزواج إلى المدن هي شراء الأرض وبناء منزل والرغبة في تحسين الدخل يليها بقية الدوافع الواردة بالدراسة كما أن أهم طرق تدبير إمكانيات السفر كانت الاستدانة وبيع الماشية وجزء من الأرض في حين كانت أهم طرق تدبير العمل هي التعاقد الشخصي مع صاحب العمل.

- كذلك أوضحت النتائج وجود اختلافات معنوية بين المحركات الاجتماعية الاقتصادية الإثني عشر موضع الدراسة قبل وبعد الزواج، لصالح الوضع بعد الزواج من حيث القوة والاتجاه، كما أشارت النتائج إلى أن أهم العوامل المستقلة تأثيرا على درجة الاستفادة من الآثار الإيجابية هي الدخل الشهري والمستوى التعليمي والمكانة الاجتماعية يليها بقية العوامل الواردة بالدراسة كما أن العوامل الشخصية للمبحوث مجتمعة تفسر نحو (92 %) من إجمالي التغير في درجة الاستفادة من هذه الآثار.

- فيما يخص بالآثار السلبية للزواج، أوضحت النتائج أن أهمها خطورة هو التفكك الأسري ممثلا في ضعف المركز التقليدي لكبار السن، من مراحل التعليم، وقد اختتمت الدراسة بمناقشة عامة لنتائجها.

مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

من خلال ما أوضحنا في الفصل الأول في تحديد المشكلة وفروض الدراسة ومن خلال ما تم رصده من دراسات سابقة، يتضح أن هذه الدراسة:

1- ستستفيد من رصد أكثر دقة لعوامل وانعكاسات ظاهرة الزواج الريفي في الجزائر.

2- ستستفيد من بناء أداة ترصد عوامل الزواج الريفي إلى المدن في الجزائر.

كما تتميز هذه الدراسة أيضا:

أولا: فروضها: حيث بنيت فروض تقديرية حول هدف الدراسة.

ثانيا: الأدوات: استعان الباحث بأداة الاستمارة بغرض استقصاء آراء النازحين حول حدة العوامل المؤدية إلى التروح الريفي إلى المدن وانعكاساته.

ثالثا: اعتمد الباحث في اختياره لمجتمع الدراسة على عينة من النازحين بالطريقة القصدية (عينة قصدية).

رابعا: مكانها:

حيث تم إجراء الدراسة الميدانية بدائرة ششار ولاية خنشلة التي هي مقر إقامة الباحث. وبناء عليه فقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في تحديد عوامل وانعكاسات ظاهرة التروح الريفي في الجزائر فكان الاتفاق في:

1- تتفق هذه الدراسات السابقة مع هذا البحث في:

* معالجتها المحور من محاور دراسته هو الكشف عن الاتجاهات المميزة والعوامل المشتركة والمواقف التي تلثقي أو تتباين عندها سمات ظاهرة التروح بأنماطها الكثيرة، وتقويم الآثار المترتبة عليها وذلك من أجل الوصول إلى وضع نماذج نظرية دقيقة، يمكن من خلالها تفسير العلاقات والمتغيرات التي تتضمنها سائر أنماط التروح الريفي بأبعادها المختلفة من اجتماعية واقتصادية وثقافية وتاريخية.

* اعتمد البحث على المنهج الوصفي لظاهرة التروح الريفي إلى المدن في الجزائر وما يترتب عليها من آثار.

* استخدام أداة الاستمارة، انطلاقا من توصيات الدراسات السابقة.

* البحث عن الأسباب الحقيقية المؤدية للتروح من الريف إلى المدن.

2- أما أوجه الاختلاف بين البحث والدراسات السابقة فكانت في:

* هناك اختلاف يتمثل في الإطار المنهجي خاصة، حيث اعتمدت الدراسات السابقة على منهج دراسة الحالة والقياس حيث اعتمد عليه في الدراسة الأولى والثالثة في حين اعتمد بحثنا على منهج المسح الاجتماعي.

* تختلف العوامل والآثار لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة وهذا من حيث الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الفصل الثاني: المجتمع الريفي والريف الجزائري

أولاً: المجتمع الريفي

1- مفهومه

2- خصائصه

ثانياً: الاتجاهات النظرية في دراسة الريف

1- تعريف الريف

2- مفهوم الريف عند المعاصرين

3- مفهوم الريف عند الأوروبيين

4- التطور التاريخي للمجتمعات الريفية

5- مشكلات المجتمع الريفي

ثالثاً: الريف الجزائري

1- مفهوم الريف الجزائري.

2- وضعية الوسط الريفي في الجزائر

أ- نظرة عامة على المناطق الريفية

ب- التروح الريفي

3- السياسات التنموية في الريف الجزائري

4- مشاكل وآفاق السياسات التنموية في الريف الجزائري

أولاً: المجتمع الريفي.

1- مفهومه:

* يعرف العالم الألماني "فرديناند تونير" بمصطلحين شهيرين (جماينشافت، وجيريلشافت)، وقد قصد بذلك المجتمع ذو الطابع العائلي والمجتمع ذو الطابع الرسمي، ويشير "سوروكين" إلى ثلاث أنماط من العلاقات بين الجماعات، أولهما النمط الريفي وأطلق عليه التفاعل الاجتماعي العائلي والنمط الثاني التفاعل العقائدي، والنمط الثالث التفاعل الإجباري.

* ولقد تعددت التعريفات التي تناولت المجتمع الريفي بحيث يرى المتأمل لها تعدد وجهات النظر في هذه التعريفات فالبعض ينظر إليها من خلال تعداد السكان، أو العمل الزراعي، أو التقسيم الإداري أو علاقات السكان ومن هذه التعريفات نجد أن: المجتمع الريفي "Rural community" هو مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة والذين لديهم شعوب بالانتماء لبعضهم البعض والذين من خلال علاقتهم بالمنطقة يشتركون ويقومون بأوجه نشاط لتحقيق اهتماماتهم⁽¹²⁾.

* كما يعرف "محمد فتح الله هلول" للمجتمع الريفي بأنه جماعة من الناس لديهم شعور بالانتماء إلى منطقة معينة يعيشون فيها والذين يتعاملون مع بعضهم البعض في المدارس وغيرها من المنظمات والشعور بالمسؤولية قد لا يكون متواجدا دائما إلا أنه يمكن الاعتماد عليه عندما نشأت مواقف تتطلب عملا موحدًا⁽¹³⁾.

* المجتمع الريفي عند ابن خلدون: الذي يعد الأب الأول لعلم الاجتماع الريفي بالمفهوم العلمي والمنهجي كذلك، من خلال تركيزه على خصائص ومميزات الريف وما يسود فيه من علاقات ونوعية النظم البنيوية المختلفة التي تكون في النهاية الحياة الكلية للمجتمع المحلي الريفي. التي تسيطر عليه طرق حياتية تختلف إلى حد كبير عن غيرها من قطاعات المجتمع الأخرى، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فغنه من الملاحظ أن ابن خلدون لم يشغل باله بمسألة التعريفات بل غاص واعتنى كثيرا في مقدمته المشهورة بمسألة المفاهيم والاهتمام بشرح بنيات وخصائص وسمات المجتمع الريفي أو النموذج الريفي في سوسيولوجيته أو العلم الجديد كما كان يحلو له أن يسميه^(*).

⁽¹²⁾ محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، الإسكندرية، 1967، ص ص: (7، 8).

⁽¹³⁾ محمد فتح الله هلول: قراءات في علم الاجتماع الريفي، مذكرات غير منشورة، كلية الزراعة، الإسكندرية، 1986، ص (4).

(*) عدلي علي أبو طاحون: علم الاجتماع الريفي، (المدخل والمفاهيم، أنماط التغيير، المشكلات)، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، محطة الرمل، الإسكندرية،

* المجتمع الريفي عند "أندرسون": عبارة عن ظاهرة مستمرة خلال الزمن تتغير من خلال استمراريته، وهو عبارة عن كل الخبرة والمعرفة والمهارة لد الأنفار الذين يعيشون فيه.

* ويعرف "مان": المجتمع الريفي أو المجتمع المحلي بأنه جماعات إنسانية مرتبة أو مصنفة وفقا لمقاييس معينة أو محددة، وبأن العامل السوسولوجي المميز في هذه التفرقة هو التفاعل ويؤكد "مان" أن التفاعل يجب أن يكون الأساس الوحيد للتصنيف الاجتماعي للمجتمع المحلي أو الريفي.

* أما "لندبرج": فيعرف المجتمع الريفي أو المحلي بأنه أي تجمع يتوافر فيه حد أدن من التجانس الجغرافي، وحد أدن من التفاعل، وأن المجتمع المحلي هو جمع له أبعاد (جغرافية، تفاعلية، زمنية) وهناك دور أساسي للبحوث في تحديد درجات هذه الأبعاد.

* أما "ماكيفر": يرى أن مصطلح المجتمع المحلي أو الريفي يشير إلى أي منطقة تسود فيها حياة مشتركة سواء كان قرية أو مدينة صغيرة بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى، ذلك أن حياة الأفراد معا في إطار المجتمع المحلي أو الريفي هو دائما جزء من مجتمع محلي أوسع.

2- خصائصه:

* لقد حدد "أندرسون" خصائص المجتمع الريفي أو المجتمع المحلي على النحو التالي:

- جمع من الناس تم تنظيمهم في علاقات وظيفية هامة.
- المجتمع المحلي يحتل منطقة جغرافية معينة.
- العلاقات بين الأفراد قد تكون أولية قوية أو ثانوية غير شخصية أو مركب من الاثنين.
- إن خاصية المجتمع المحلي من الممكن أن تحدد بواسطة عدد وأنماط الأفراد الذين يعيشون فيه واضعين في الاعتبار طرق معيشتهم، ومهما كانت طرق المعيشة في المجتمع المحلي، فإن سلوك الجمعي لكافة الأفراد من الممكن أن يتميز بأنماط الاعتماد المتبادل بطريقة كاملة، وذلك لإشباع احتياجات العمل والمعيشة.
- إن حياة ومعيشة وتنظيم المجتمع المحلي أو الريفي توفر العديد من الفرص للمشاركة الاجتماعية، وأنماط أخرى من المشاركة. كما أنه غالبا ما نفترض أن التنوع والتمايز يتزايد مع زيادة حجم المجتمع الريفي.
- إن المجتمع المحلي عبارة عن ظاهرة مستمرة خلال الزمن تتغير من خلال استمراريته، وهو عبارة عن كل الخبرة والمعرفة والمهارة لدى الأفراد الذين يعيشون فيه.

* إن أهم ما يميز مفهوم "أندرسون" عن المجتمع الريفي أو المحلي هو الموضوعية والواقعية والشمول، فهو تعريف لم يقتصر على نمط محدد من المجتمعات المحلية مثل المجتمعات الريفية أو الحضرية وإنما كان مفهوما شاملا ينطبق على المجتمع الريفي الحديث أو المجتمع المحلي.

* أما "مان" فلقد أفرد جزءا كبيرا من كتابه "المدخل إلى علم الاجتماع الحضري" تناول فيه بالشرح والتفصيل خصائص المجتمع الريفي أو المحلي وقد أوضح لنا أننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نزعم أن مصطلح المجتمع المحلي قد يحدد تحديدا دقيقا، ويتعين علينا لكي نصل إلى فهم كامل لهذا التصور، أن نجري بحث دقيق حول مضمون هذا المصطلح (*).

* إلى جانب ذلك تتصف المجتمعات الريفية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المجتمعات الحضرية ويمكن حصر هذه الخصائص في الآتي:

1/ المهنة:

من أهم احتمالات التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية هو المهنة أو الوظيفة التي يقوم بها أفراد كل المجتمع، فساكن الريف مرتبط بالزراعة مع الحيوان الذي يساعده في تلك العملية، وبالتالي يرتبط الفلاح بالريف من خلال عمله بالطبيعة فيأخذون منها ما يسهم ويعتمدون عليها في حياتهم وينمون حاجاتهم وفق ما تغدقه عليهم الطبيعة التي لا يتحكم فيها الإنسان إلا بقدر قليل.

2/ حجم المجتمع:

لقد أدى الاقتصاد الزراعي الذي يمتنه سكان المجتمع الريفي وما يرتبط به من عمليات إلى إيجاد مجتمعات ريفية صغيرة الحجم نظرا لظروف الزراعة الخاصة ويرتبط بذلك انخفاض الكثافة السكانية ولذلك كان عامل حجم المجتمع يلي عامل المهنة في التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية.

3/ البيئة:

يرى البعض أنه من الممكن الحكم على كل من القرية والمدينة بمظهرها الخارجي حيث تمتاز القرية بسيطرة الطبيعة على البيئة فتتصف مبانيها ومنشآتها بالبساطة وعدم التعقيد وقلة تكاليف الإنشاء.

4/ التفاوت الاجتماعي:

ويقصد به التفاوت في البيئات والأوساط الاجتماعية وتزداد حدة هذا التفاوت ويعظم خطره في المدن التي تضم أشتاتا من الثقافات المختلفة وعلى عكس ذلك يمتاز المجتمع الريفي بالتفاعل والاندماج ويرجع التماثل الشديد بين الأفراد إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية والدين واللغة والمذهب الفكري.

5/ مستوى المعيشة:

يعد مستوى المعيشة في المدن أعلى منه في الريف على وجه العموم حيث أن مستوى الأجور في العمل غير الزراعي أعلى من مستواه في العمل الزراعي، فضلا عن أي مكسب⁽¹⁴⁾.

6/ التدين:

إن الخصائص المميزة لسكان الريف قد تفصل بينهم وبين سكان الحضر وربما تزداد درجة وضوحها كلما كان المجتمع الريفي بعيدا عن التيارات الثقافية والحضرية، ولا شك أن التمسك بالعقيدة الدينية هو أول تلك الخصائص المميزة لسكان الريف والتي يمكن ملاحظتها بسهولة، وهذا لا يعني ابتعاد أهل الحضر عن تلك الأمور الدينية ولكن الأمر يتعلق هنا بالدرجة فقط وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الحياة في هذه المجتمعات فالفلاح بحكم إمكانياته وظروفه يعمل ويزرع وينتظر حتى يجني هذه الثمار ويقف أمام كل هذا متفكرا في خلق الله القادر⁽¹⁵⁾.

7/ الارتباط بالأرض:

وتعتبر هذه السمة من أهم سمات الريفيين وذلك لتعلقهم العاطفي الشديد بالأرض وإعطائها أهمية عظيمة بما تمثله لديهم من مصدر الرزق والإعاشة وتأمين للمستقبل كما تضفي عليهم المكانة الاجتماعية، وتعتبر إهمال الأرض أو بيعها خروجا عن العرف السائد والقيم الريفية الموروثة.

8/ الزواج المبكر:

يعتبر الزواج المبكر في الريف المصري قيمة مستحبة لدى الريفيين وذلك لارتباطه بالعادات والتقاليد الموروثة لديهم كما يضفي مكانة اجتماعية عليهم بجانب اعتباره مصدرا اقتصاديا لزيادة الدخل حيث يعتبر الإنجاب وزيادة عدد الأبناء -من الذكور- قوة للعمل في الأرض وزيادة دخل الأسرة من جانب، والتفاخر والتباهي والعزة عند أهل الريف من الجانب الآخر⁽¹⁶⁾.

9/ المحافظة على التقاليد:

تتمسك المجتمعات الريفية بتقديسها للتقاليد القديمة التي تتوارثها الأجيال المتعاقبة، ومما يزيد من ذلك ثقافة الريفيين المحدودة وضعف الاتصالات بالثقافات المتحضرة، ولقد كان من أهم الأسباب التي تؤدي إلى سيادة هذه التقاليد.

10/ الكرم والتعاون:

⁽¹⁴⁾ محمد السيد الإمام: مقدمة في علم الاجتماع الريفي، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة، ط، 2009، ص ص: 43-44

⁽¹⁵⁾ عبد المنعم بدر: مجتمعا الريفي، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1973، ص ص: 143، 147.

⁽¹⁶⁾ الجمعية العامة لتنظيم الأسرة، الشباب وتنظيم الأسرة، القاهرة، 1980.

ويعتبران من سمات وخصائص الريف التي تتوارثها الأجيال، فالكرم والتعاون في الريف أمر طبيعي، ربما النازل فيه من غير أهل القرية لا يستطيع أن يعيش إذ لم يقابل بمثل هذا الكرم والتعاون، ولا يستطيع الريفي أن يؤدي كافة أعماله دون مساعدة الغير، وإلى جانب ذلك وجود شبكة الروابط بين كافة الأسر بعلاقات الزواج.

* أما "ابن خلدون" حاول فهم خصائص المجتمع الريفي الذي يمثل نموذجاً من الحياة لها تطلعاتها وطموحات أفرادها ونظرتها للحياة وفقاً لتلك الظروف فالريفيون عندهم أولئك الذين يمتنون الفلاحة كنشاط عادي، وهذا الاتجاه نجده يؤكد في أكثر من موقع في مقدمته وخاصة عندما يتحدث عن البداوة والبادية والريف حيث يفرق بين المجتمعين انطلاقاً من هذا المستوى، حيث ينظر إلى الريفيين بأنهم يعيشون في حالة استقرار دائم ويقومون بفلح الأرض وتربية النحل المواشي فهم يعيشون على قدرة الأرض الإنتاجية مما جعلهم يستقرون بصورة دائمة في المكان ولا يعيشون عيش الترحال كما هو عند البدو.

- وتأسيساً على ذلك يقرر "ابن خلدون" العلاقات الاجتماعية التي تربط الجماعة أو الأفراد في المجتمع الريفي، بالإضافة إلى اعتمادهم على القرابة والنسب كما أنهم لا يميلون إلى حياة الترف وطلب الكماليات، وأحياناً يرجع هذه الحالة إلى العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، وقد يعود ذلك إلى مدى تأثير البيئة الطبيعية على حياتهم⁽¹⁷⁾.

فخصائص الحياة الريفية كما يعرضها ابن خلدون تتميز بالبساطة والبعد عن الحياة الناعم والسكن الفخم وبالتالي فإن ثقافتهم هي الأخرى متواضعة وبسيطة وأولية ولكنها معبرة أصدق تعبير عن حياة جماعتها في كل مجالات حياتهم، إلا أنه يجب أن ننوه بأن هذه الخصائص ليست ثابتة أو منغلقة بل هي خاضعة لكل أنواع التغير والتحول التي تحدث على مستوى سيورة المجتمع. لأن التحولات لا تحدث فقط على مستوى الجوانب المادية بل هي تصيب الجوانب الثقافية والاجتماعية طبقاً للتجارب والظروف التاريخية التي يمر بها المجتمع الريفي، والتي تأتي بعدة أساليب أو عوامل منها:

أ- العوامل الداخلية: مثل تغير حجم السكان والوفرة الإنتاجية.

ب- العوامل الخارجية: وهي المنافسة التي تقع بين الجماعة البشرية لتحقيق الأهداف المتباينة والمختلفة حتى على المستوى الفلاحي وتوسيع ودخول العامل الصناعي، وهو ما يؤدي إلى إحداث

(17) يوحنا قمير: ابن خلدون، دار الشروق، بيروت، 1983، ص: 24.

التغيرات في الاتجاهات والمواقف وسلم القيم للجماعة وهذا ليس على درجة واحدة، بل تتحكم فيها ظروف كل مجتمع وما تسود فيه من ثقافة وميكانيزمات وما تتميز به من مرونة أو تصلب⁽¹⁸⁾.

وفي المجتمع الريفي يرى ابن خلدون أن العلاقة بين الإنسان والأرض وطيدة جدا بسبب ما أوضحناه سابقا والتي انتقلت بكل ما يرتبط بالأرض الواسعة مثل: تربية الحيوانات بأنواعها وكيف أصبحت هي الأخرى تشكل ضرورة حياتية وعاطفية للإنسان الريفي. وعلى ذلك فإن كل القيم وحياة الجماعة بأبعادها المختلفة وأهدافها وروابطها، إنما تدور حول الأرض وتزليها منزلة الصدارة في حياة الريفيين، لأنها تشكل عصب الحياة الاقتصادية والمنزلة الاجتماعية عندهم⁽¹⁹⁾.

3- تعريف الريف:

* الأصول الأولى لكلمة "الريف" فهي تدل أو تشير إلى كلمة (Rural) ونعني بها نحن كمتكلمين إلى "القرية" إما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن (Rus) الذي يحمل صفتين متشابهتين هما: (Restitus) و (Ruralis) وهاتان الصفتان هما السمة الريفية⁽²⁰⁾.

* أوضح "أندرسون" أن المصطلح Rural أي الريفي جاء مصاحبا لكلمة (Peasant) أي القروي، حيث أن مصطلح Rural ينطبق على طريقة في الحياة موجودة في الدول الصناعية المتقدمة. بمعنى أن هذه المجتمعات التي اختفت منها الفروق بين الريف والحضر، فإن مصطلح ريفي يطلق على ساكن المناطق الريفية بها، والريفية تطلق على المناطق العاملة بالزراعة في المجتمعات المتقدمة صناعيا⁽²¹⁾.

* بعض محددات لتعريفات الريف على أنه يشير إلى ما يلي:

- صفة تطلق على كل ما يتصل بالريف وهو ضد الحضر، وإذا أطلقت على شخص فمعناه أنه ساكن الريف، أي ممن يقومون بأعمال تتصل بالزراعة ويمكن أن نطلق تجاوز كلمة ريفي، على بعض الناس الذين لا يشتغلون بالفلاحة وإن كانوا يعيشون في الريف، ويستخدم الجغرافيون هذه الكلمة بمعنى خاص ويقصدون بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها نشاطهم.

* أما كلمة "المجتمع الريفي" بعد أن ظهر فرع خاص من علم الاجتماع يهتم بدراسة ظواهر الحياة الريفية، وأصبحت هذه الكلمة تطلق على مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة

(18) إدريس خضير: التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقاته ببعض النظريات الاجتماعية، الجزائر، 1983، ص: 78.

(19) عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحول الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة.

(20) عبد الحميد بوقصاص: مرجع سابق، ص: 67، 68.

(21) عدلي علي أبو طاحون: مرجع سابق، ص: 05.

ويتميزون بكيان خاص ولهم مصالح خاصة كما أنهم يتمسكون بقيم معينة تختلف عن قيم سكان المدن⁽²²⁾.

* ويرى "ريمون فيرث" (R. Firth):

"بأن مصطلح المجتمع الريفي ينطبق على مجتمع يتكون من عدد من المنتجين لغرض الاستهلاك الخاص⁽²³⁾.

إنه لا يمكن عزل ودراسة الظاهرة الريفية دراسة أحادية الجانب وإنما دراسة كافة العوامل التي تساهم في تكوين الظاهرة في علم الاجتماع الريفي والعالم الريفي وما يتضمنه رغم بساطة الظاهرة وثباتها من مجتمع إلى آخر"⁽²⁴⁾.

ويعرف المجتمع الريفي على أنه "ذلك المجتمع الجزئي الذي تقوم فيه الحياة على استغلال الأرض أو الطبيعة بشكل مباشر يقوم على القرابة"⁽²⁵⁾.

ثانيا: الاتجاهات النظرية في دراسة الريف:

* لقد ظلت الفروق الريفية الحضرية تشغل بال الكثير من علماء الاجتماع حيث توصلوا إلى أنه لا يمكن دراسة أو وضع خصائص المجتمع الريفي دون أن تقابله خصائص المجتمع الحضري، "وحتى تتمكن من التحقق من ذلك لا بد أن نعود إلى الجهود العلمية المبكرة التي ظهرت في أعمال سوركن "Sorokin" وزمرمان "Zimmerman" و جالبن "Galpin" وردفيلد "Radfield"، فلقد ألقى الرواد نظرة شاملة على بعض الجوانب الهامة والدقيقة للبعد الريفي - الحضري ولقد وجهت نظرهم هذه كثيرا من البحوث والدراسات الاجتماعية الحديثة التي أجريت في مختلف أنحاء العالم والتي أخذت على عاتقها مهمة استكشاف تلك الجوانب الريفية الحضرية وتفسيرها⁽²⁶⁾.

حيث توصلوا إلى أنه لا يمكن دراسة أو وضع خصائص المجتمع الريفي دون أن تقابله خصائص المجتمع الحضري، لأن العلاقة التي تربط بينهما علاقة تاريخية قوية والتي كانت دافعا لظهور فكرة المتصل الريفي الحضري والذي يعتبر أحد الاتجاهات النظرية في دراسة المجتمع الريفي.

⁽²²⁾ معجم العلوم الاجتماعية: تأليف نخبة من الأساتذة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975.

⁽²³⁾ محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1965، ص: 13.

⁽²⁴⁾ محمد قطاف: دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر، دار الجيل للطباعة، 1979، ص 139.

⁽²⁵⁾ عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع الريفي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص: 21.

⁽²⁶⁾ محمد الجوهري: ميادين علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، دار المعارف، 1980، ص: 57، 58.

* فقد كتب "ابن خلدون" فصولاً منظّمة في التمييز بين البدو والحضر، ولقد أرجع ابن خلدون الفروق بين البدو والحضر إلى الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة أساساً، وتوصل ابن خلدون إلى أن أهل البدو أكثر جدية من أهل الحضر في سد احتياجات الحياة الأساسية وهم أكثر عملاً وأكثر ولاءً وانتماءً كما أنهم يتمسكون بتقاليدهم ومعتقداتهم المكتسبة من أهلهم⁽²⁷⁾.

1- مفهوم الريف عند المعاصرين:

أ- أهمية المجتمع الريفي: قد تمكن أهمية دراسة المجتمع الريفي في عدد السكان الذي يمثله في كل أنحاء العالم بما في ذلك المجتمعات المصنعة، ولهذا فإن المجتمع الريفي ذو اعتبار كبير في كل السياسات الحيوية والتنمية التي تنتهجها المجتمعات في تطوير نفسها في الحاضر والمستقبل، وخاصة مجتمعات العالم الثالث التي يلعب فيها الريف دوراً متميزاً من حيث المشاركة الاقتصادية في الناتج الوطني.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الفهم العميق لثقافة وعلاقات هؤلاء السكان واتجاهاتهم ومواقفهم نحو الحياة العامة التي تساعد على معرفة المجتمع الريفي ونفسيته وبناء الشخصية فيه وملاحظتها وسماتها، رغم أنها كثيراً ما توصف من طرف البعض بالبساطة إلا أن هذه البساطة تحمل في طياتها جذور عميقة ضاربة في وعاء تجربتها التاريخية التي تشكل ثقافة المجتمع الريفي.

* فالوقوف على واقع سكان الريف من خلال الخصائص والسمات وغيرها من مجموع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تربط بينهم ومن ثم تشكيل حياتهم، فمسألة دراسة الريف ومفهومه فهي ذات فروع متشعبة جداً أعمق بكثير من تلك النظرات المقتصرة على السكان الريفيين، بل تتعداها إلى العديد من العناصر والمتغيرات المعقدة، هذه المؤشرات والظروف هي الكفيلة بفهم أكثر لحياة الإنسان الريفي وتفكيره وكيف يتعامل مع الثقافة الكلية للمجتمع في حالة التغير والتمهل في كل ميادين الحياة.

ب- الريف في المنظور الأمريكي:

* إن استعراضنا للبعض منهم حول تحديد مفاهيم الريف يلقي الضوء أكثر على هذا المفهوم. وفي هذا المجال فإننا نجد البعض منهم يذهب إلى القول بأنه مفهوم يشير (الريف) إلى: مناطق قليلة السكان، الكثافة السكانية، وكذلك الحجم، وهو نسبياً منعزل، واقتصاده في معظمه قائم على الإنتاج الفلاحي، وتجانس السكان إلى حد كبير⁽²⁸⁾، فهو من خلال هذا المفهوم يتضمن العوامل التالية:

1- الأيكولوجيا.

(27) سوسن عثمان: سياسات التنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1995، ص ص: 300-304.

(28) عبد الحميد بوقصاص: مرجع سابق.

2- المهنة.

3- الجوانب السوسيوثقافية:

ومن خلال هذه التصنيفات المندمجة أو المنمطة، فقد حصر مفهوم الريف في أولئك الذين يشتغلون بالنشاط الفلاحي كشكل إلزامي وأساسي بالدرجة الأولى. لكن الحقيقة العلمية التي يجب الإشارة إليها في هذا المجال، ونحن ندرس المفاهيم العامة في علم الاجتماع وفروعه على وجه الخصوص، هما هذه العوامل المشار آنفا (الثلاث). قد وصفت من قبل الأمريكيين للتعريف بأهمية المجتمع الريفي أو الريفية كما نجده في الكثير من كتاباتهم حول الموضوع، والواضح من هذا الاتجاه في مفهوم الريف بأنه يذهب إلى وضع العديد من المتغيرات والمؤشرات التي بها يمكن الوصول إلى مفهوم الريف كمستوى سوسيولوجي يمكنه إثراء وإغناء الحقل السوسيولوجي المهتم بعالم الريف، الذي رغم حداثة يحاول شق طريقه علميا بواسطة ما يستخدمه أصحابه من الأساليب الأمريكية، لفحص ما تراكم لدى مدرسة شيكاغو من دراسات قام بها الرواد بغية الكشف عنها ومدى صحتها من ذلك نظرا إلى مفهوم الريف "كمكون مهني" فهذا المفهوم يشير إلى سكان الريف هم أولئك الذين يمتنون الزراعة ويتخذونها كوظيفة أساسية لهم.

2- مفهوم الريف عند الأوروبيين:

* لعل الباحث في ميدان علم الاجتماع بصورة عامة وعلم الاجتماع الريفي والحضري بصفة خاصة يجد نفسه أمام كم هائل من التباين فيما يدرسه بما جاءت به آراء الكتاب والعلماء حول الريف في المجتمع الغربي نجد الباحث الفرنسي "هنري مندر" H. Mendras الذي سبق له أن اطلع على ما كتبه الأمريكيون في هذا الشأن.

وبين صعوبة الدراسة في المجال الريفي في المجتمعات الأوروبية وخاصة فرنسا ويؤكد في فهم الريف على أهمية البعد التاريخي بغية الوصول إلى معرفة حقيقية للعلاقات الاجتماعية والتصورات الجماعية والفردية أيضا في هذا النوع من المجتمعات الإنسانية.

فمفهوم الريف في المجتمع الغربي كما يراه "مندرا" يركز على الأبنية التاريخية والتي حصرها فيما يلي:

- الاكتفاء الذاتي وهو ملمح أساسي للريف.
- التباين بين الجهات الريفية المختلفة داخل المجتمع الواحد.
- البناء العائلي والذي يتعين على الدارس أن لا يهمل فهمه الجيد للحياة الريفية.

- بناء السلطة وتوزيع الأدوار⁽²⁹⁾.

فتحليل هذه البنيات والوصول إلى علاقاتها وترابطها وتأثيراتها المتعددة كفيل بمعرفة الأنماط الثقافية والأنماط الاقتصادية للمجتمع التي تلعب فيه العائلة الدور الأول.

فهذه العوامل كلها تشكل وتحدد خصائص وملامح المجتمع القروي، وتكوين الشخصية الريفية في المجتمعات الغربية، فالدراسة للريف عليها أن تراعي كل المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع قصد الوقوف على التحولات والتطورات التي تظهر على الريف، ولهذا فإنه من المعلوم أن المجتمع الغربي قد عرف تطورات هامة على جميع المستويات حسب المجتمع الريفي، من ذلك أن المزارع شرع في تأسيس نمط حياتي يجمع بين القروية والحضرية وهو ما أحدث لديه وعيا، وفيه إشارة هامة على مدى استجابة المجتمع الريفي لعمليات التنمية⁽³⁰⁾.

3- التطور التاريخي للمجتمعات الريفية:

إن الحياة الريفية هي حقيقة لازمت ظهور الإنسان فهي حقيقة تاريخية لتطور المجتمعات الريفية عبر الأزمنة، ولإشباع الإنسان لحاجياته في هاته البيئة استخدم وسائل عديدة ومتعددة، طورها بتطور فكره وقدراته العقلية، وعلى كل حال فقد استطاع علماء الاجتماع أن يحددوا خطوات التطور في الحياة الإنسانية على ضوء الوسائل التي كانت تتبع للواء باحتياجات المعيشة ويمكن القول أن المراحل الاقتصادية للتطور الاجتماعي كانت على الوجه التالي:

أ- مرحلة البحث المؤقت عن القوت:

* بدأت الحياة في القرى في زمن مبكر على إثر تخطي الإنسان مرحلة الصيد أي المرحلة التي كان يهيم فيها الإنسان على وجهه، ويعيش على ما يجلبه من تجواله وتسمى هذه المرحلة: "مرحلة البحث عن القوت الوقي، أي أنه كان دائما تحت رحمة الصدفة، فإذا وجد الفريسة استطاع أن يعيش وإذا لم يجدها مات من الجوع. وفي هذه المرحلة كان الإنسان أيضا يعيش على ثمار الأشجار وعلى الطيور والأسماك.

ب- مرحلة الصيد والقتل:

* توصل الإنسان بعد هذه المرحلة إلى صنع بعض الأدوات البسيطة التي كان غرضه منها الدفاع عن نفسه أولا، وتسهيل المعيشة ثانيا، فتوصل إلى صنع القوس والحراب لاقتناص فريسته، واستطاع بذلك أن ينصب الشراك لإيقاع بفريسته.

(29) دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري: مرجع سابق. ص: 163.

(30) زيدان عبد الباقي: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص: 178.

وفي هذا العصر الذي بدأت فيه حياة القنص والصيد تكونت مجموعات إنسانية صغيرة، فنشأت العشائر **Clans** والقبائل **Tribes** وقد قامت هذه المجموعات على فكرة وجود نوع من القرابة فيها الحقيقة أو الوهمية بينها، وكان الأفراد ينتشرون في الغابات والبحيرات للاقتناص والصيد ثم يعودوا في المساء إلى منازلهم وأكواخهم⁽³¹⁾.

ج- مرحلة الرعي:

* بدأ الإنسان مرحلة جديدة حين استطاع أن يستأنس الحيوان وأصبح يعيش من نتائج ماشيته، وتقدمت الجماعات الإنسانية خطوة كبيرة نحو التنظيم والخضوع إلى رئيس واحد وهو رئيس القبيلة.

د- مرحلة أو عصر الزراعة:

* أول ما ظهرت الزراعة في الشرق الأوسط، وخاصة الحضارات المصرية، البابلية، والتي استقرت وتوطنت على ضفاف الأنهار بحثاً على الكأ وهنا بدأت نقطة اكتشاف الزراعة "فقد تتبع أحد المصريين في هذه الفترة نباتاً ينمو ويخرج سنابل جديدة ومن هنا عرف المصريون الزراعة"⁽³²⁾. ويعتقد العلماء بأن الإنسان اهتدى إلى الزراعة في أواخر العصر الحجري القديم وأوائل العصر الحجري الحديث. وقد أحدث ذلك أثر عميق في حياته فطابت، حياة الاستقرار، كما أصبح يطمئن إلى حصولهم على غذائه في مواعيد منتظمة وازداد عدد السكان على أثر الاهتمام إلى الزراعة، وأنشئوا المدن، والقرى.

و- مرحلة الصناعة أو التخصص وتقسيم العمل:

* كان من أثر ازدياد التخصص وتقسيم العمل أن أصبح المجتمع الريفي وحده قائمة بذاتها يهتم بالزراعة لا غير، وتقوم في وسط القرى مراكز لتبادل الحاصلات الزراعية ونقلها إلى المراكز الصناعية في المدن الكبرى. وتشير مراحل التطور السابق بينها إلى أن المجتمع الريفي قد نشأ منذ ظهور حياة الرعي وحياة الزراعة كحلقتين من حلقات التطور الاقتصادي. ويجب أن نذكر أنه لم يكن هناك في بادئ الأمر مجتمعات مدنية نستطيع أن نميزها على المجتمعات الريفية، فالمدن لم تنشأ إلا عندما ظهرت الصناعة والتجارة⁽³³⁾.

⁽³¹⁾ محمد السيد الإمام: مقدمة في علم الاجتماع الريفي، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة: ط 2009، ص ص45، 46.

⁽³²⁾ محمد عاطف غيث: أسس وموضوعات علم الاجتماع، منشأة المعارف، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص: 398.

⁽³³⁾ محمد السيد الإمام: مرجع سابق، ص: 47.

* المجتمعات الريفية في العصور الوسطى (القرن 8م - 15م):

مرت المجتمعات الريفية في العصور الوسطى بفترتين متباينتين:

1- الفترة التي سبقت ظهور النظام الإقطاعي.

2- هي التي تترتب على هذا النظام.

أما الفترة الأولى فقد ساء فيها نظام قرية. وكانت القرية بهذا المعنى تشمل على عدد من الأكواخ تتراوح بين 10 و 50 يخترقها شارع أو شارعان، وكان يختار موقع بناء القرية عادة بجانب أحد النهار أو القنوات، وكانت الأكواخ عبارة عن حجرة واحدة من جذوع الشجرة وتغطي بالطين، أما الأراضي الزراعية فكانت بطبيعة الحال خارج هذه القرية الصغيرة وعلى مقربة منها ولم يكن يعرف في كثير من المجتمعات حتى ذلك الحين نظام الملكية الخاصة بالنسبة للأرض، فكان سكان الأرض يزرعون الأرض التي تخص قريتهم لحساب المجموعة كلها. وكانت كذلك أراضي المرعى والغابات ملكا للجميع.

وكانت تقام في القرية دورة اجتماعية لتصريف شؤونها. وكانت الأحكام التي تصدر كلها أحكام محلية خاصة بنظام الزراعة أو إصلاح بعض المرافق أو تسوية النزاع بين الفريقين المتخاصمين، وعلى ذلك يمكن القول: أن القرية في ذلك الوقت كانت وحدة تمتع بمقدار من الحكم الذاتي. لكن الحكم ما لبث أن قضى عليه النظام الإقطاعي الذي ظهر في أوروبا في القرن العشرين تقريبا، وما لبث أن أصبحت هذه الامتيازات التي كانت تقوم في بادئ الأمر على نوع من التعاقد، وراثية واستقل كل سيد بإقطاعية كبيرة وأصبح فيها الحاكم المطلق. ويصرف شؤونها كيفما أراد، وقد تترتب على النظام الإقطاعي نوعان من الحقوق يتمتع بها الإشراف هما:

أ- حقوق إقطاعية ناتجة عن تنازل الفلاحين عن حقوقهم في أراضيهم.

ب- حقوق سياسية حيث استولى الإشراف على كل مصادر السلطة. ولم تبق للملاك إلا نوع من السلطة النظرية، أما السلطة الفعلية فكانت في أيدي الإشراف وأصحاب الإقطاعيات. وأصبح الفلاحون يعملون في الأرض ولا يستطيعون التحرر من عبوديتهم وكانوا على حالة يرثى لها من الجهل وكانت حياتهم تخضع لكثير من الخرافات والأوهام، التي كانت تقيد عقليتهم وتمنعهم من التقدم⁽³⁴⁾.

* الحياة الريفية في العصور الحديثة:

(34) محمد السيد الإمام: مرجع سابق، ص ص (49، 51).

شهدت الحياة الريفية في العصور الحديثة تطوراً هائلاً ولكن هذا ما لم يسبق اختراع الآلات البخارية والسكك الحديدية وبالضبط في أواسط القرن التاسع عشر، وقد كانت ربة البيت في الريف الأمريكي تقوم بمختلف الأعمال المنزلية من طهي وتخزين وغسل وكذلك نسج الألبسة، وعموماً كانت المرأة والرجل آنذاك يقومون بمختلف الأعمال البدوية، أما فيما يخص التعليم فقد كان ضئيلاً، ولقد لعبت الحرية السياسية دوراً أساسياً في القضاء على الفوارق الطبقية وكذلك انتشار الملكية الخاصة، أدى إلى انتشار العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الفلاح⁽³⁵⁾.

3- عوامل تغير الحياة الريفية:

هناك عدة عوامل تكنولوجية أدت تغيرات على مستوى الحياة الريفية وهي كالآتي:

أ/ الثورة التكنولوجية: والتي أدت إلى اختراع الآلات ذات الاختراع الداخلي والتي استخدمت في العربات والجرارات، والطائرات والتي أدت إلى تغير المجتمعات الريفية وأصبحت باتصال بمختلف المجتمعات الأخرى.

ب/ اختراع الآلات والماكينات الزراعية الحديثة: والتي أدت إلى الاستغناء التدريجي للعمل الإنساني في المزارع كما دفع بالكثير من الفلاحين إلى الهجرة والبحث على المهن الأخرى.

جـ/ استخدام الكهرباء: وذلك في الإضاءة وتشغيل الثلاجات وأجهزة التبريد والغاسلات الكهربائية واستخدام التلفاز الذي كان له التأثير السلبي على الفلاحين، وإهمال أعمالهم اليومية.

د/ تقدم البحث العلمي في المجال الزراعي: والذي أدى إلى استحداث تقنيات جديدة كالتلقيح النباتي والحيواني واختيار السلالات وإبداع سلالات جديدة عن طريق التهجين مما أدى إلى زيادة كفاءة المنتجين الزراعيين، وإحداث تغير على مستوى الاستهلاك الريفي متأثر بالاستهلاك الحضري كاستهلاك اللحوم المصنعة والخبز.

و/ الملكية والأرض الزراعية: الملكية تاريخها في كل المجتمعات فقد عرفتها مختلف المجتمعات البشرية، وتعد ملكية الأرض من أهم أشكال الملكية في المجتمع الزراعي.

4- مشكلات المجتمع الريفي:

يواجه المجتمع الريفي في عالمنا المعاصر تحديات على مر الأيام بعد أن ظل نمط الحياة فيه معروف وسائد لعدة مئات من السنين وهذه التحديات لا تتعلق بمشكلة عابرة أو تغيير وتناول بعض أجزائه أو مظاهر حياته وإنما الأمر يتعلق بالمصير فقد ترتب على زيادة التصنيع في العديد من الدول إلى طغيان

(35) علي فواد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص: 48، 51.

الطابع الحضري بخصائصه النامية على أنماط المجتمعات الأخرى، وبالتالي تراجع وزوال طابع ونمط الحياة الريفية في شتى الجوانب: الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والصحية والعمرانية ويمكن أن نرجع هذه الأسباب إلى:

- الاستهانة بمتطلبات سكان الريف من رعاية صحية، وتعليم ومستوى معيشي.
- عدم وجود تنبأ فيما يخص الهجرة وعدم إدراك نتائج التغير الاجتماعي ولقد حاولت دول العالم الثالث أن تجد حلولاً لهاته المشاكل وذلك بدفع الحياة إلى مستوى الحياة الحضرية وذلك:
- 1- استحداث الآلات الزراعية الحديثة.
- 2- الاستعانة بالأبحاث العلمية في المجال الزراعي وذلك لتحسين الإنتاج كما وكيفا.
- 3- المجهودات الضخمة المبذولة في العالم بأسره ولتحسين ظروف الإسكان والشرب والإضاءة والتعليم والرعاية الصحية والإدارة المحلية.
- 4- التناقض الملحوظ والشديد لسكان الأرياف نتيجة الهجرة والتعليم.
- 5- لعبت الأمية دورا كبيرا في عرقلة مسارات التنمية الريفية.
- 6- عدم فعالية الحكم المحلي في القرية وعجزه عن القيام بدور آخر في تنمية القرية غير الإشراف الإداري⁽³⁶⁾.

- 7- عدم ملائمة التخطيط العام للريف مع مشاكله الفعلية.
 - 8- انتشار العصبية في الأوساط الريفية والتي تعتبر كأساس في تنظيم العلاقات الاجتماعية تعمل على شل خطط الإصلاح.
- وكذلك عدم تماشي المناهج الدراسية مع البيئة الريفية التي لها خصوصيتها مع هجرة المتعلمين والمتعلمات من المدارس والتي تكونت لديهم عدم قناعة بالحياة الريفية مع ملاحظة انتشار ظاهرة التسرب المدرسي واتجاه الأطفال للعمل في المزارع لمساعدة أسرهم الريفية اقتصاديا.

* المشكلات الصحية:

- إن المجتمع الريفي مليء بالمشكلات الصحية منها مشكلات الماء والصرف الصحي والسكن غير الصحي كل هذا أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة، كذلك المساكن الريفية تفتقر إلى التهوية مما يحول دون الخروج للدخان وهذا ينعكس سلبا على الأشخاص القاطنين في هذه المساكن.

* المشكلات العمرانية:

(36) عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض، دراسة في علم الاجتماع الطبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 221.

- إن المساكن الريفية لا تخضع لتخطيط فهي تصمم بطريقة عشوائية.
- البناء الفوضوي للمساكن.
- الطرق ضيقة وغير معبدة وهذا ما ينعكس على حركة السير.
- ندرة المياه الصالحة للشرب.
- الافتقار للإنارة وذلك في الطرقات والمنازل.

ثالثا: الريف الجزائري:

1- مفهوم الريف الجزائري:

* بالرغم من تحول الكثافة السكانية من الأرياف إلى المدن في الجزائر فما يزال الريف الجزائري يمثل نصف السكان الإجمالي وينمو نموا سريعا ففي سنة 1990 بلغت نسبة سكان الريف (48,3 %) مقارنة بنسبة سكان الحضر التي بلغت (51,7 %) وهذا يعني أن نمو الكثافة السكانية للمدن يعتمد على الهجرة الريفية المستمرة. لكن الريف يبقى متميزا بقلّة التعلم والجمود والسكون النظام القيم وتحول نسق المراجع الاجتماعية، ذلك أن أبناء ثقافة المجتمع الريفي لم يتخلوا عن أساليبهم الريفية في العلاقات على الرغم من تحولهم إلى حياة المدينة واشتغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم على العالم الخارجي. ورغم ذلك لم يحض الريف الجزائري من تطور وتنمية قياسا بما حظيت به المدينة ولا يخفى علينا أن الجذور الاجتماعية لما نحن فيه من مشكلات وصعوبات تغور في ثنايا تراثنا الذي هو "بدوي وريفي" أصلا، فضلا عن الدور الحيوي للريف الذي تلعبه في دعم الأمن الغذائي ولولاه لأصبحت التبعية للدول الأجنبية تبعية كلية مطلقة، ناهيك عن بقاء الريف معقلا يحمي التقاليد والقيم الثقافية من الزوال، والمناخ الثقافي والاجتماعي الذي يعد مقياسا لا يستغني عنه الباحثون في قياس حجم التحولات بين أصل الظواهر التي يدرسونها وأشكالها الجديدة⁽³⁷⁾.

وما يزال الريف يمثل غالبية المجتمع الجزائري بالرغم أن موجات الهجرة الداخلية قد اشتدت نحو المدن في السنوات الأخيرة حتى وصلت نسبة سكان الحضر إلى حوالي (41 %) من مجموع السكان (سنة 1977)، وإذا تتبعنا تطور سكان المدن الجزائرية نجد أن عددهم قد زاد أكثر من خمس أمثاله خلال (80 سنة)، ففي سنة (1886) كانت نسبة سكان الحضر الجزائريين حوالي (8 %) ثم انتقلت إلى (16,4 % سنة 1948 ثم بلغت (27 %) سنة 1954 لترتفع بسرعة إلى أكثر من (30 %) سنة 1965، وهذا

(37) الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع: مجلة البحوث السوسولوجية تصدر عن قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 1، السنة 200، ص ص (186، 187).

التطور السريع في نسبة التحضر قد يفسر بالنمو السريع للسكان، كما يفسر بتروح سكان الريف إلى المدن⁽³⁸⁾.

وتتمثل مشكلات المجتمع الريفي في:

* المشكلات الاقتصادية:

1- قلة الدخل نتيجة البطالة الموسمية واعتماد على دخل الفلاح على دخل وحيد هو الزراعة وكثرة الإنجاب.

2- ندرة رأس المال: رأس مال الفلاح يتمثل في الأرض والأدوات والماشية.

3- ضعف الإنتاج: وذلك نتيجة الطرق التقليدية في الزراعة وفي تربية الحيوانات والدواجن والماشية وكذا تغذيتها.

4- الاعتماد على محاصيل معينة: عدم تنوع المحاصيل واعتماده على المحاصيل التصديرية يجعل الفلاح تحت وطأة المنافسة والمضاربة في الأسواق.

5- فرص العمل المحدودة: وذلك نتيجة عدم تناسب زيادة السكان وزيادة موارد الإنتاج وإتاحة فرص العمل والتدريب على بعض المهن التي يعتمد عليها الريف من المدينة.

6- عدم الاهتمام بالصناعات الريفية المنزلية: وذلك بالإبقاء على الصناعات اليدوية.

* مشكلة الإسكان الريفي:

- نتيجة زيادة السكان التي تتناسب طرديا مع نمو حجم القرية مع عدم وجود تحديد على مستوى الطرق القديمة لهذا انتشر السكنات العشوائية وغير مخططة.

* المشكلات الاجتماعية:

إن انتشار العلاقات والتقاليد السلبية في المجتمع الريفي والتي تعد جزء لا يتجزأ من ثقافته تعد عائقا للإصلاح والتنمية الريفية، كذلك تسلط الأسرة، وشدة الرقابة الاجتماعية التي تكون أفراد سلبين، ومرض نفسيا واجتماعيا ومحاولة التمسك بما هو قديم وهجرة فئة الشباب الذين يعدون عنصر تحديد مع ملاحظة نقص وسائل الترويج والترفيه.

⁽³⁸⁾ محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص ص (67، 68).

* المشكلات الثقافية:

يعد الجهل والأمية حاجزا أمام تثقيف الريفيين وعدم تكون صورة واضحة عن مشاكل المجتمع لديهم وكذلك عن مختلف المؤسسات المتواجدة في الريف وما هي وظائفها وخدماتها. فالريف الجزائري يقوم على النظام العشائري (القبلي) وكان للعامل الطبيعي أهمية في تحديد موقع المدينة، ومدى تأثيرها في المناطق الريفية المجاورة، كما كانت مرتبطة في تطورها ونموها بتطور النظام السياسي أو تدهوره، خصوصا المدن المطلة على البحر، وقد بدأت مع الاستعمار مرحلة جديدة من الحياة الحضرية، تمثلت في المدن الاستعمارية حيث رافقت حملة الاستعمار للجزائر ظاهرة تضخيم المدن واتساعها، كما تطورت بعض المدن القديمة نتيجة لاتساع وظائفها الجديدة، ومع ذلك بقيت الجزائر ذات طابع ريفي في مجملها.

فالسكان الريفيين في الجزائر نجدهم لهم ارتباط وثيق بالأرض يمارسون فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية، دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها، فقد كان نظام الملكية في الريف في عهد الدولة الجزائرية قبل (سنة 1830) بسيطا، يعتمد على العرف والعادة والقانون الإسلامي، ويقوم على أربع فئات هي: أرض البايك، والأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك)⁽³⁹⁾.

2- وضعية الوسط الريفي في الجزائر:

سمح التعداد العام للسكان والسكن لعام 1998 بتوفر كم هائل من المعلومات عن عالم الريف، على أساسها قام الديوان الوطني للإحصائيات بإعداد تصنيف لبلديات الوطن (1541) بلدية، بالتميز بين البلديات ذات النمط الحضري (593) بلدية والبلديات ذات النمط الريفي (948) بلدية التي تتسم بعدم تجانس الأقاليم الريفية التي تشملها وبتنوع الأوضاع، وقد تدعمت هذه المعطيات بمعلومات أخرى استقيت من مصادر مختلفة خاصة منها الإحصائيات. وبالتحقيقات التي أجريت ميدانيا من أجل فهم أفضل للواقع الريفي في عالم الريف وتقدير التحولات التي يعرفها، وقد أبرزت هذه المعطيات مجتمعة اتجاهها نحو التمرکز ونحو تحضر سكان الريف، كما أبرزت وجود ديناميكيات متميزة حسب الأقاليم الريفية وغياب حيوية بعض الفضاءات الريفية تماما رغم وجود إمكانيات يمكن تسميتها.

(39) محمد السويدي: مرجع سابق، ص ص (72، 73).

أ- نظرة عامة على المناطق الريفية:

1- أنماط البلديات الريفية:

دعما لتشريح الوضع الراهن للمناطق الريفية وامتلاك نظرة شاملة للفضاء الريفي ولتنوعه تم إعداد تصنيف للبلديات الريفية يفيد عن الوضعية الاقتصادية الاجتماعية للبلديات وعن احتياجات سكانها ويقوم هذا التصنيف الأول من نوعه في غالب الظن، في ما يتعلق بتحليل عالم الريف الجزائري، على طرح التنمية البشرية المقبول على المستوى العالمي، والمعتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية لترتيب البلدان حسب مستويات التنمية البشرية فيها، غير أن محاولة التصنيف هذه تجد فرادتها في بناء مؤشرات جديدة لقياس مستوى التنمية خاصة مؤشر التنمية الريفية الذي يضم مؤشر التنمية الفلاحية ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر مشاركة النساء، وفي بناء دليل للتنمية الريفية مكيف مع السياق الوطني يسمى مؤشر التنمية الريفية المدعم⁽⁴⁰⁾.

* أهمية تصنيف البلديات:

فضلا عن هذه السمة الأصلية الأولى وهي بناء مؤشر التنمية الريفية المدعم فإن أهمية عملية تصنيف البلديات الريفية تكمن في قدرتها على ترشيد إشكالية التنمية الريفية ووصف الوضعية ونمط تطور مجموعة الوحدات الجغرافية والبشرية التي هي البلديات الريفية. إن ترتيب هذه البلديات باستعمال المؤشرات المذكورة أعلاه سيسمح بالحصول على مجموعات من البلديات ذات ملامح متشابهة يمكن أن تسلك سلوكات متقاربة في مواجهة وضعيات معينة وذلك على أساس مجموعة من المؤشرات المادية والاجتماعية والاقتصادية المتجانسة والديناميكية. وستسمح هذه العملية، بفضل المعطيات والمؤشرات الإحصائية الرسمية القابلة للفحص كما ينبغي بإدراك الوضعية الحقيقية للسكان، والموارد والأنشطة والفضاءات ونظم إنتاج المؤسسات وأشكال التنظيم الاجتماعي الاقتصادي والثقافي لمجموعة من البلديات الريفية حسب ملامح متشابهة، وتكمل عملية التصنيف أيضا المقاربة الإحصائية وتسمح مؤشراتها في⁽⁴¹⁾:

* إبراز طبيعة الضغوط في المناطق الريفية ودرجة خطورتها.

* ترتيب البلديات الريفية والتميز بينها حسب مستوى تنميتها وخصوصيتها.

* تحديد البلديات الريفية التي تستدعي تدخلات على سبيل الأولوية.

* تحديد حاجات البلديات وإسكان الفروق بينها وأولويات كل منها.

⁽⁴⁰⁾ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة مشروع جويلية، 2004، ص (07).

⁽⁴¹⁾ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: مرجع سابق، ص ص (9-10).

* تحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها حسب كل بلدية وكل قطاع.

ب: الهجرات الريفية (التزوح):

تضخمت ظاهرة التزوح في الوسط الريفي في العشرية الأخيرة بسبب عدة عوامل غير مواتية تضافرت في وضعيات محددة مثل تدهور ظروف المعيشة والبطالة وضعف الأنشطة الاقتصادية والفقر والظروف الأمنية، ويكشف تطور تدفقات التزوح خلال هذه المرحلة أن 294 بلدية من ضمن مجموع البلديات الريفية (948) وهو ما يعادل نسبة (31 %) من مجموع البلديات الريفية كانت جذابة للسكان وأن 378 بلدية (نسبة 39,9 %) تمثل حصيلة نزوح متوازن، وأن 276 بلدية (نسبة 29,1 %) كانت مناطق طاردة، نرح سكانها إلى مناطق أخرى أكثر جاذبية.

- جدول 1 يوضح ملامح التزوح في البلديات الريفية حسب مناطق التخطيط (87-1998).

المجموع	ملامح التزوح			مناطق التخطيط	
	طاردة	متوازنة	جذابة	العدد	النسبة %
165	39	57	69	العدد	الشمال الغربي
100	23,6	34,5	41,8	النسبة %	
256	84	141	58	العدد	الشمال الأوسط
100	32,8	44,5	22,7	النسبة %	
125	33	55	37	العدد	الشمال الشرقي
100	26,4	44	29,6	النسبة %	
52	13	19	20	العدد	الهضاب العليا الغربية
100	25	36,5	38,5	النسبة %	
76	17	29	30	العدد	الهضاب العليا الوسطى
100	22,4	38,2	39,5	النسبة %	
158	56	71	31	العدد	الهضاب العليا الشرقية
100	35,4	44,9	19,6	النسبة %	
42	25	12	5	العدد	الجنوب الغربي
100	59,5	28,6	11,9	النسبة %	

63	8	16	39	العدد	الجنوب الشرقي
100	12,7	25,4	61,9	النسبة %	
11	1	5	5	العدد	الجنوب الكبير
100	9,1	45,5	45,5	النسبة %	
948	276	378	294	العدد	المجموع
100	29,1	39,9	31	النسبة %	

*يوضح هذا الجدول توزيع البلديات على مناطق التخطيط التسعة المذكورة في الجدول من 276 بلدية ريفية ذات الرصيد السليبي في مجال التزوح (31 %) منها تقع في الشمال الأوسط و 20,3 % في الهضاب العليا الشرقية و (9,1 %) في الجنوب الغربي فهذا التوزيع متأثر كثيرا بوزن الجهات وبالفعل، فإذا فحصنا ملامح التزوح حسب الجهات نتبين أن البلديات الواقعة في الجنوب الغربي هي مناطق طاردة بنسبة 60 %، أما منطقة الشمال الأوسط، بنسبة (32 %) من البلديات الطاردة، فتحتل المرتبة الثالثة، بعد الهضاب العليا الشرقية بنسبة (35,4 %) أما بلديات الشمال الغربي فهي مناطق جذب، وأما فيما يخص الجنوب الكبير، فمن 11 بلدية ريفية لا توجد سوى بلدية واحدة سجلت رصيد نزوح سلبياً⁽⁴²⁾.

جدول رقم 2 يوضح التوزيع الجغرافي لسكان الريف الجزائري:

2010	2000	1990	/
% 62	% 66	% 64	- منطقة التل.
% 27	% 26	% 27	- الهضاب العليا.
% 11	% 08	% 08	- الجنوب.
%100	%100	% 100	المجموع

* تزايد التحضر في المناطق الريفية:

يمكن تفسير الاتجاه نحو التحضر لدى السكان الريفيين على مستوى المدن أو التجمعات الريفية أو شبه الريفية بتأثير عدة عوامل منها ارتفاع الدخل، وتحسن شروط الحياة وإنجاز البنى الأساسية والتجهيزات العمومية القاعدية وكذلك التجمعات لأسباب أمنية، والمضاربة العقارية في ضواحي التجمعات السكانية والمتوقع أن لا يتراجع هذا الاتجاه، نظرا للسياق الذي ما يزال ملائما لاستمرار

⁽⁴²⁾ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: مرجع سابق، ص ص (11).

تأثير بعض العوامل وكذلك بسبب الجاذبية التي تمارسها كل التجمعات. غير أن عودة الثقة التي ظهرت منذ عدة شهور والجهود المبذولة في مجال التجهيز وفك العزلة وتحسين وتحصل على الخدمات الأساسية، كلها يمكن أن تشكل توجهها مقبولا نحو الاستقرار واستمرار المساكن المشتتة وهو أمر قابل للتصور أيضا في حالة ما إذا ازدادت إمكانية التوظيف في الضواحي الوسطية وتحسنت المواصلات⁽⁴³⁾.

جدول رقم 3: يوضح تطور عدد التجمعات السكانية في الوسط الريفي.

1998	1987	1977	1966	/
3476	3041	2022	1692	التجمعات الريفية
579	447	211	95	التجمعات الحضرية
4055	3488	2233	1787	المجموع

تجاوز عدد التجمعات الريفية الضعف بين 1966 - 1998 وعدد التجمعات الشبه ريفية تضاعف أكثر من عشر مرات وعدد التجمعات الحضرية في الوسط الريفي تضاعف (06) مرات. ووفقا للتعداد الأخير يشكل السكان الأقل من 20 سنة أكثر من (51,5 %) من مجموع سكان الريف كثير منهم ما زال في المدارس مع أقل للبنات وهم يشاركون في أنشطة الحقل بشكل محسوس وإذا أخذنا الشريحة العمرية الموالية وهي (20 - 29) والتي تمثل 36 % من السكان البسيطين في عالم الريف. نجد أننا أمام سكان أغليبيتهم الساحقة شباب، وفي الوقف الراهن وحسب نتائج التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحليل السكانية عام 2003، فإن معدل التشغيل ما يزال غير كاف من وجهة نظر الإمكانيات الفعلية الموجودة وخاصة الشباب ويمس معدل البطالة المقدر بـ 27,96 % بالفعل شريحة الشباب غالبا، وخاصة الشريحة العمرية (20 - 29) سنة التي تمثل (59,4 %) من مجموع طالي الشغل، وتبين نتائج التحقيق أن الأمر يتعلق ببطالة إدماج ما دام طالبوا الشغل للمرة الأولى يمثلون وحدهم (67,2 %) من مجموع البطالين (62,9 % للرجال و 83,2 % للنساء).

⁽⁴³⁾ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: مرجع سابق، ص ص (17 - 18).

3- السياسات التنموية في الريف الجزائري:

أ- التسيير الذاتي في الريف الجزائري:

التسيير الذاتي مرادف لمفهوم (الجماعة، التعاون، حق تقرير المصير، التسيير المشترك) إذ لهذه المفاهيم معانٍ متقاربة فهي تعني الملكية ونمط التسيير ونوع حياة المشاركين لا تخرج عن كونها نوعاً من الديمقراطية الاقتصادية سواء في الماضي أو في الحاضر ومهما يكن الاختلاف أو التشابه بين التعريفات السابقة. فإن طابع التجربة الجزائرية في مجال التسيير الذاتي يقوم أساساً على مبدأ "الملكية الجماعية في الممتلكات التي استرجعها المجتمع الجزائري يعد رحيل المعمرين ونقل تسييرها إلى مجموع العمال". وبناءً على ما سبق يمكن القول إن تجربة التسيير الذاتي في القطاع الزراعي تعتبر من نوعها في الوطن العربي، كما تعتبر أكبر تجربة اقتصادية واجتماعية تشهدها الجزائر بعد الاستقلال. وذلك سواء بالنسبة لمساحة الوحدات الإنتاجية المسيرة ذاتياً.

فالممتنع لتطور تجربة التسيير الذاتي الزراعي في الريف الجزائري. يلاحظ أنها تعرضت في سنواتها الأولى، لعدة مصاعب تمثلت أهمها في نقص الآلات الزراعية الكافية وتعقيدات إجراءات التسويق ونقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير، بالإضافة إلى عدم وضوح أسلوب التسيير والأسس التي تنظمه لدى كثير من العمال ومع هذا فقد استطاع التسيير الذاتي أن يعمل بشكل سليم في الوحدات التي منحت فيها المبادرة للعمال وقدمت إليهم الوسائل الكافية، حتى أن "ميشيل لوفي" صاحب كتاب (الفلاحون الجزائريون) كتب منذ عدة سنوات يقول: كانت لجان التسيير تعمل بانتظام وتسود بين العمال الروح التعاونية وحتى لجان التسيير التي تبدو وظائفها صعبة يلاحظ اتجاهها الجماعي في العمل أكثر من اتجاهها الفردي⁽⁴⁴⁾.

ب- القرية الفلاحية:

لاشك أن عملية التنمية التي يشهدها الريف الجزائري بأرضه وقراه وسكانه منذ مطلع السبعينات وإلى الآن يمكن ملاحظتها بوضوح وتتبع آثارها: آثارها في أشكال التعاون المنظم وفي تبني الوسائل الفنية الحديثة في الإنتاج... آثارها في أنواع البطالة الريفية المقنعة والواضحة، وإلى أي مدى سوف تحد من حركة الهجرة بنوعها الداخلي والخارجي بل ومدى تأثيرها في إيجاد نمط جديد من المجتمعات المستحدثة المستقرة، التي تتمتع بأهم متطلبات الحياة الحديثة. ولن يكون هذا ميسوراً للرصد والتتبع ما لم نستعن بمعطيات علم الاجتماع التطبيقي وهو الفرع التخصصي من علم الاجتماع العام الذي يمكن أن يفسح المجال أمام الباحثين لتتبع عملية مكافحة الرواسب وبقايا التخلف الموروث من العهود السابقة في الريف الجزائري.

(44) محمد سويدي: مرجع سابق ص ص (122، 130).

فالريف الجزائري لا يزال يقاسي من وطأة الهجرة بنوعيهما الداخلي والخارجي، هذه الظاهرة التي ارتبطت بتاريخ الاستيطان الأوروبي في الجزائر وخاصة في النصف الثاني من القرن (19). وهي الظاهرة التي تسببت في فقد الريف باستمرار لطاقاته الإنتاجية الحيوية، وفي نمو حضري وضغط سكاني في المدن، ولاشك أن القرية الفلاحية كإحدى دعائم الثورة الزراعية، إذ كانت تهدف إلى ربط الفلاح بالأرض، والعمل على استقراره، وتلبية حاجاته الأساسية من حيث الخدمات الاجتماعية المتعددة ومن حيث مستوى المعيشة، فإنها تهدف أيضا إلى إيجاد مجتمع جديد لا يقل من حيث الدرجة عن مجتمع المدينة.

وفي هذا الميدان يجب على الباحث الاجتماعي المتتبع لعملية التحول الريفي أن يأخذ بعين الاعتبار أن عملية التحول هذه سوف لا تنتهي عند تمليك الفلاحين للأرض ولا عند بناء ألف قرية من أجل حل مشكلة السكن الريفي وإنما هي عملية أعمق سوف تتبلور منذ مراحلها الأولى إلى مركب من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية، لأنها أساس عملية مركبة وشاملة.

إن مفهوم القرية الفلاحية أصبح يشكل وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية متكاملة يتعامل فيها الفلاحون على أساس تعاوني، ذلك أن عملية الإسكان من وجهة نظر علم اجتماع التنمية، عملية مركبة تقتضي تكامل بين جميع عناصرها، ولا ننسى من جهة أخرى التاريخ الاجتماعي للقرية الجزائرية التقليدية التي تعتبر مهذا لفلسفة التعاون والتضامن من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكانها⁽⁴⁵⁾.

جـ- الاتحادات الفلاحية كأداة للتنمية في الريف الجزائري:

لاشك أن حث الفلاح على تحقيق حياة أفضل، انطلاقا من استغلال جهوده الذاتية، سوف ينمي فيه الرغبة في معرفة السبيل الذي سيسلكه في هذا الميدان باستخدام التوجيه المنظم والتوعية السياسية المستمرة، ليشعر بذاته، ويمدأ أهميته في بناء نفسه ومجتمعه وذلك باشتراك في وضع المشروعات الخاصة بترقية حياته وتحمل مسؤوليات أكبر في مجال بناء مستقبل وطنه.

إن العمل التعاوني وأخلاقيات التعاون تعتبر في مقدمة الأنماط السلوكية التي يجب أن تسود جميع النشاطات الحيوية في مجتمعنا الريفي، ومن ثم يتجلى الدور المنتظر من الاتحادات الفلاحية لتعميق فهم وتطبيق لمبدأ التعاون والسلوك التعاوني في القطاع الريفي. ولابد أن نشير هنا إلى أن الثورة الجزائرية قد أدركت تمام الإدراك ضرورة توجيه مزيد من التوعية السياسية إلى القاعدة الريفية لأن التغيير المنتظر في نطاق التنظيم التعاوني للعمل وفي نطاق السكن الجماعي في القرى الفلاحية، لن يتحقق بصورة فعالة ما لم يمس هذه القاعدة تحول عميق وواع في القيم والمفاهيم والمواقف والتصورات تجاه الإنجازات الثورية

(45) محمد السويدي: مرجع سابق ص ص (134، 135).

المتابعة على مستوى الريف على مستوى الوطن وحتى يمكن لسياسة تنمية الريف الجزائري أن تحقق أهدافها كاملة. خصوصا بعد تطبيق الثورة الزراعية مع بداية السبعينات، كان لا بد من إيجاد تنظيم قوي يؤمن تحقيق التنمية ويعمل على تجنب عثراتها وآثارها السلبية. وهذا ما استدعى إنشاء الاتحادات الوطنية الفلاحية الجزائرية إلى جانب المنظمات الوطنية الأخرى. وذلك بهدف تنمية الوعي السياسي للفلاحين لكي يتمكنوا من القيام بدورهم عن وعي ووضوح والعمل على بلورة المضمون السياسي والاجتماعي للوطن الجزائري في فكر الفلاح وأخيرا العمل على تكتيل الجهود المبعثرة للفلاحين لكي تتحول إلى قوة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحتضنها ويساندها حزب جبهة التحرير الوطني.

د- التغيير الثقافي كأداة للتنمية في الريف:

يمثل الريف اليوم قمة التحدي للثورة الجزائرية، ففي مجتمع كالمجتمع الجزائري أكثر من ثلثي سكانه يعيشون في الريف لا بد وأن نتصور مدى ضخامة المسؤولية الملقاة على الدولة لكي تتجه نحو القطاع الريفي بكل إمكانياتها⁽⁴⁶⁾.

ومن عايش سكان الريف أو نشأ في أحضان القرية، لا يشك يوما في أن الهوة السحيقة بين المدينة والقرية، هوة ثقافية واقتصادية وأن جدية بناء مجتمع متوازن تسوده المساواة يتطلب القضاء أولا على هذه الهوة الثقافية الفاصلة بين المواطنين ريفاً وحضراً، وتتجلى صور التخلف الثقافي في الريف الجزائري في مجالات شتى وأنشطة مختلفة فالريف لا يزال يستخدم الطب الشعبي في العلاج وينظر نظرة احتقار لسكان المدينة الذي سمح للبنت بالتعلم.

ظواهر تتحكم في أكثر المواقف التي يتعرض لها من مرض أو أزمات اقتصادية واجتماعية يلجأ إليها عسى أن تخرجه من مشكلته، أما الخرافات التي يتوارثها دون نقاش فتمثل عناصر ثقافية هامة، تنتقل إليه من جيل إلى جيل.

فالتغيير الثقافي في المجتمع الريفي خصوصا وأنها عملية تعديل في الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة. فالروابط الاجتماعية في القرية تتميز بالمشاركة الجماعية في قيم واحدة، ويرى بعض السوسيولوجيين المختصين في الدراسات الريفية أن التضامن والانسجام الاجتماعي الوثيق داخل المجتمعات الريفية قد يجعل من عملية التغيير عملية سهلة لو أمكن الكشف عن مصادر الإشعاع والتأثير الروحي والأخلاقي والثقافي في الجماعات أي فهم طبيعة الجماعات الريفية واحتياجاتها من جهة وتحديد

(46) محمد السويدي: مرجع سابق ص ص (140 - 141).

مسارات التأثير من حيث الاتصال والعناية الخاصة التي يجب توجيهها إلى القضايا المتشابهة والقضايا المتباينة في الجماعات القروية.

إن أي محاولة للتغير الثقافي في المجتمع الريفي ينبغي أن تركز على فلسفة الترابط الكامل بين الإنسان والحيوان والأرض في هذا المجتمع وعدم معالجة جانب منها إلى الإنسان الريفي بمعزل عن بقية العناصر الأخرى، إنما تحطم الحلقة الأساسية للتغير الثقافي في الريف (مثل مراعاة السكن الريفي المخطط للبناء الاجتماعي للأسرة ولأنشطتها الاقتصادية وعلاقتها الاجتماعية).

4- مشاكل وآفاق السياسات التنموية في الريف الجزائري:

إن المشاكل التي طرحتها السياسة الزراعية تتعلق جزئيا بالمهام المرسومة للزراعة: زيادة الإنتاج مع أو بدون زيادة الاستخدام وزيادة دخول المنحين لكن يمكننا أن نقبل أو نطرح للمناقشة فكرة أن زيادة الإنتاج هي نسبيا متعارضة مع زيادة أو حتى المحافظة على الاستخدام، كما أن زيادة الإنتاج لا يمكن تصورها دون زيادة جوهرية في دخول الفلاحين والتناقص في هذه الحالة يقع في أن التحديث الذي تقتضيه زيادة الإنتاج يقود إلى هجرة زراعية هامة وفي هذه الحالة فقط التنمية الاقتصادية الريفية وغير زراعية بإمكانها أن تحتفظ بصورة جوهرية بالسكان. وتصبح السياسة الريفية وغير زراعية المشكلة الثانية التي ينبغي دراستها.

* الآفاق الممكنة لسياسات التعليم والإسكان:

لقد شاهدنا خلال السنوات الأخيرة توسع التعليم في الوسط الريفي كما شهدنا أيضا زيادة الجهود المبذولة من أجل الإسكان الريفي. والهدف من هذا التوسع في البنى التحتية الاجتماعية هو النضال ضد تباين شروط الحياة بين المدن والأرياف والعمل موضوعيا لوقف أو المساعدة على وقف الهجرة الريفية وأيضاً الهجرة الزراعية في المناطق الريفية.

وللحكم على الآفاق الممكنة لهذه السياسات بالنسبة لما تهدف إليه ينبغي أن تكون عدة اعتبارات ماثلة في الأذهان.

في الاعتبار الأول يمكن القول حول المدرسة أن عدم كفايتها أو توسعها يدفع في اتجاه زيادة الهجرة الزراعية وحتى الريفية أكثر من التخفيف منها. ومن المؤكد أن الانتساب إلى المدرسة هو أحد المطالب الأشد إلحاحاً بالنسبة للشعب الجزائري عامة والفلاحين بصفة خاصة، وأن الانتساب إلى المدرسة يشكل حافز يدفع بصورة متفاوتة سكان الريف نحو التنقل إضافة إلى ذلك أن المدرسة في صيرورتها تساعد على زيادة الهجرة الريفية، فبرامج المدرسة الريفية تحمل في الواقع مضمونا فكريا وتقنيا

يبرز الطابع الجذاب للحياة الحضرية والنشاطات الغير زراعية على حساب الحياة الريفية⁽⁴⁷⁾. ومن ثم تقوم المدرسة بتهيئة أولئك الذين لديهم إمكانية الدخول إليها والخروج منها مع نصيب ما من التعليم. أما بالنسبة للسكن فالمسألة تطرح بصورة مغايرة لأن الحصول على السكن في المدن ليس أسهل عمليا من الحصول عليه في الريف، ويمكن القبول بأن الذين وفدوا مؤخرا إلى المدينة يلاقون بالتأكيد من الصعوبات في سبيل الحصول على السكن أكثر من تلك الصعوبات التي يلاقونها في المناطق الريفية، وهنا على الأرجح يطرح السؤال لمعرفة ما إذا كان الجهد المبذول لتشجيع السكن الريفي بإمكانه أن يبلغ حدا بينا دون رصد مبالغ ضخمة لا يمكن في الظروف الراهنة وبالنظر لدخول الفلاحين أصحاب العلاقة تجنيدها إلا من قبل الدولة، وفي هذا الواقع من المفيد التفكير في إمكانيات تخفيض كلفة الإنتاج للسكن عن طريق استعمال مواد بناء أقل كلفة وتجنييد المستفيدين من هذه السياسة بصورة أفضل. وأخيرا من البديهي أن يحدد السكن المجمع والمنظم من قبل الدولة تحولات في الاستهلاك وفي البنية العائلية ويمكن أن يزيد من حركة قوة العمل في الريف باتجاه المدن. ويجري الاعتياد على الاستهلاك ذي الطابع الحضري في القرية.

(47) عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية، 16 شارع بلحفاف عزالي - ساحة أول ماي الجزائر، ص ص (129 - 139).

الفصل الثالث: النزوح الريفي في الجزائر

أولاً: مدخل سوسيو تاريخي حول ظاهرة النزوح الريفي

- 1- تعريف النزوح الريفي
- 2- خصائص النزوح الريفي
- 3- تصنيف النزوح الريفي
- 4- قانون النزوح الريفي إلى المدن

ثانياً: البدايات الأولى للنزوح الريفي في العالم

- 1- تيارات النزوح الريفي إلى المناطق الزراعية
- 2- تيارات النزوح من الريف إلى المدن

ثالثاً: النزوح الريفي في الوطن العربي

رابعاً: النزوح الريفي في الجزائر

- 1- الأرض والإنسان في الريف الجزائري قبل سنة (1830)
 - 2- بداية النزوح الريفي في الجزائر.
 - 3- بعض المعطيات الإحصائية عن النزوح الريفي في الجزائر
 - 4- بنية النزوح الريفي إلى المدن في الجزائر
- أ- البنية الجغرافية
- ب- البنية الاجتماعية

خامساً: المقاربة السوسولوجية لظاهرة النزوح الريفي

الفصل الثالث: التروح الريفي في الجزائر.

أولاً: مدخل سوسيو تاريخي حول ظاهرة التروح الريفي

1- تعريف التروح الريفي:

تعد ظاهرة التروح الريفي من المظاهر الهامة لحركة السكان داخل الإقليم أو القطر ومن الصعب قياسها على المستوى القومي إلا إذا تضمنت التعدادات وبيانات عن المهاجرين ومواطنهم الأصلية وتواريخ قدومهم، وتختلف عوامل الجذب والطرود للنازحين من بيئة لأخرى بطريقة تجعل تيارات الهجرة تأخذ اتجاهات مختلفة على رقعة الدول وينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها أكثر العناصر المؤثرة في الهجرة جذبا وطرذا وكذلك فإن العوامل الديمغرافية التي تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الضغط البشري على الموارد الاقتصادية تؤثر هي الأخرى في طرد كثير من السكان من تلك البيئات التي تتميز بهذه المعدلات العالمية وعموما فإنه في دراسة دوافع الهجرة يكون الفصل بين عامل وآخر صعبا وذلك للترباط الكبير بينهما وبين تفاوت الأهمية النسبية لعامل عن الآخر ومن بيئة لأخرى.

وتعد ظاهرة التروح الريفي إلى المدن أهم مظاهر الهجرة الداخلية وخاصة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية حديثا أثر في تقدمها الاقتصادي وارتفاع دخول أفرادها في القطاعات المرتبطة بالصناعات ودفع بأعداد كبيرة من السكان الريفيين إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالبا ما تكون مراكز رئيسية للصناعة وتكون الهجرة عاملا هاما من عوامل المراكز الحضرية وتختلف أسبابها في هذا النمو باختلاف العوامل الكامنة في تلك المراكز وقدرتها على جذب مهاجرين إليها ويقابل ذلك بطبيعة الحال وجود عوامل طرد في البيئات الأصلية للنازحين تحفزهم على التروح وتتفق معظم دول العالم النامي في تلك الظاهرة والتي تجلت في تدفق أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بتلك المدن ارتفاعا يفوق معدل النمو في القطر كله⁽⁴⁸⁾.

التروح الريفي ظاهرة عالمية وخاصة في الدول النامية. فالملاحظ أن المناطق الريفية يزداد فيها ضغط السكان على الأرض الزراعية مما يدفع الكثير من سكانها إلى التفكير في الهجرة وخاصة إذا كان هذا الضغط السكاني مرتبطا بانخفاض المستوى المعيشي وبديهي أن عوامل الطرد في أماكن المغادرة يقابلها عوامل جذب في أماكن الوفود، وأبرز عوامل الجذب الحضري وجود فرص العمل وتوفر الخدمات المتعددة وتساهم وسائل المواصلات وخاصة السكك الحديدية في إيجاد تيارات هجرة على امتدادها.

(48) فتحي محمد أبو عيانة: دراسات في علم السكان، النهضة العربية، بيروت، ص (171-172).

الهجرة في اللغة تفيد معنى الترك والمغادرة، ويقال: هجر الشيء إذا تركه وقد أعطى الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة. فالجغرافيون أو علماء السكان يعتبرونها ظاهرة جغرافية وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى ثم ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد ومع ما في هذا التعريف من الصحة إنه يفتقر إلى الدقة والوضوح والتحديد في ما يتعلق بالبعد الزماني والمكاني، وهناك تعريف إحصائي للهجرة يعتبر أن كل حركة من خلال الحدود ماعدا الحركات السياحية، تدخل في إحصائيات الهجرة، وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب هجرة وإذا كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة⁽⁴⁹⁾.

أما الاجتماعيون فإنهم يرون أن الهجرة هي نزوح أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد وخارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالاً بإرادة الفرد أو داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالاً بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم. فالنازح إذن هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقوم فيه ويعيش فيه من عمله والسبب الأساسي الدافع للتزوح هو رغبة الإنسان في تحسين حالة ومستوى معيشته، ومن هنا ينظر إلى الهجرة الريفية باعتبارها على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية ونزوح سكاني من الريف إلى المدن ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر وقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية هذا القرن وفي مختلف بلاد العالم الأوروبي والأمريكي والإفريقي والآسيوي⁽⁵⁰⁾.

ولهذا حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو منطقة إلى أخرى خارج هذا البلد، وبناء على هذا التحديد لمفهوم الهجرة ينبغي لنا أن نرسم الحدود الفاصلة بين هذا المفهوم وبين غيره من مفهومات أخرى مشابهة له إسهاماً منا في إزالة اللبس والغموض في هذا الصدد فالمهاجرين يختلفون عن المتنقلين ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين يتنقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطروهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول.

(49) عبد المنعم الشافعي: مذكرات في إحصائيات الهجرة، المركز الديمغرافي، القاهرة، 1965، ص (105).

(50) علي عبد الرزاق جلي: علم اجتماع السكان، كلية الأدب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص (218-219).

كما أن هناك farkا واضحاً بين التنقل الاجتماعي والهجرة ذلك أن التنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون الانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة الريفية باعتبارها تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وبالتالي تغيير جذري في حياة المهاجر فهي تنطوي بين طياتها على عملية تنقل اجتماعي ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى من الحياة الاجتماعية ويصل إلى بعض المراكز ويتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية لم تكن له في المنطقة التي انتقل منها وهجرها وهكذا⁽⁵¹⁾.

2- خصائص التروح الريفي:

* تعتبر حركة الهجرة جزءاً من الحركة العامة للسكان التي يعبر عنها بالمعادلة التالية:

حركة السكان العامة = مواليد - وفيات + هجرة إلى البلاد - هجرة منها.

إن حصيلة المواليد تدعى "حركة السكان الطبيعية" أو "نموهم الطبيعي" أو الهجرة إلى البلاد والنازحين منها يدعى "حجم الهجرة" وينسب إلى متوسط عدد السكان في السنة أو في خلال فترة مسماة، فيحصل معدل حجم الهجرة، وهو يقيس حركة الهجرة الخارجية التي تحدث من البلاد إلى خارجها والعكس فيظهر هذا القياس مدى نشاط تلك الحركة⁽⁵²⁾. والفرق بين القادمين والنازحين أو الداخلين والخارجين يدعى "صافي الهجرة" أو ميزان الهجرة وإذا زاد عدد المهاجرين إلى البلد على عدد المهاجرين منه دعي الفرق "فيض الهجرة" وإذا نقص عنه دعي "غيض الهجرة".

* تعتبر الهجرة أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى "المكان الأصلي" أو "مكان المغادرة" إلى أخرى تدعى "مكان الوصول" ويتبع ذلك الانتقال المؤقت والانتقال المستقر أو النهائي وذلك في ضوء الغيبة عن المكان الأصلي أو مدة الإقامة في المكان المقصود أو المهاجر إليه.

ويفرق الدارسون عادة بين الهجرة إلى البلاد أو الوفود **Immigration** والارتحال أو التروح أو الخروج **Emigration** أي الهجرة من البلاد وهذا ما يسمى بالهجرة الخارجية، أما إذا انحصرت الهجرة في داخل المنطقة أو الإقليم أو البلد فتدعى الهجرة الداخلية **Migration intérieur**.

* الهجرة قد تفصل المهاجرين عن بلدهم الأصلي وتجعلهم في شبه عزلة في البلد الجديد الذي يجب أن يندمجوا فيه، بعد ذلك، بالتدرج أي في ثقافته وتراثه القومي ولا شك في أن تجنيس هؤلاء

(51) عبد الكريم الباقي: الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1975، ص (901).

(52) عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص (106).

المهاجرين بجنسية وطنهم الجديد يسهل عليهم ذلك كله. وقد يتجمع المهاجرون من البلد الواحد في بلد الهجرة والاحتفاظ بعاداتهم وتقاليدهم⁽⁵³⁾.

* الهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن لآخر وإنما هي أيضا موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته.

* الهجرة ظاهرة اجتماعية تحمل ما تحمله أي ظاهرة اجتماعية من صفات تتمثل في كونها إنسانية، إلزامية، عمومية، تلقائية، ترابطية، موضوعية.

وهذه الظاهرة تتعلق بالحاجة الحيوية للأمم والشعوب لتبادل العناصر في ما بينها فالمهاجرون ينتقلون إلى البلاد التي تشكو نقصا في اليد العاملة المختصة في سبيل استغلال مواردها الاقتصادية والطبيعية على أحسن وجه.

* تتم الهجرة نتيجة للحوافز الاجتماعية والسياسية والثقافية المتوفرة داخل البيئة أو المحيط الاجتماعي وهذه الحوافز جميعها سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية، والتي بدورها تعطي أهمية للموقع الجديد الذي تحول بناء على توفر تلك الحوافز أو بعض منها إلى مركز جذب للسكان المهاجرين ونتيجة لتلك التغيرات الداخلية للبيئة التي طرأت على هذا الموقع، أثر ذلك بدوره على مدى التغير الذي بدا على مبدأ التقويم الشخصي لهذا المكان حيث تتولد الرغبة الشخصية في الهجرة، وخاصة إذا كان هذا الشخص يشعر بعدم الرضا عن المكان الذي يستقر فيه⁽⁵⁴⁾.

3- تصنيف التروح الريفي:

قد تصنف الهجرة إما على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه، أو على أساس إرادة القائم بها أو على أساس الزمن الذي تستغرقه هذه العملية، وتصنف الهجرة حسب المكان: إلى الهجرة الداخلية وأخرى خارجية.

أ- الهجرة الداخلية:

تشير الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع. والواقع أن هناك فواصل تجعل الهجرات الداخلية التي يشهدها

(53) محمد عبد الرحمن الشرنوبي: جغرافية السكان، القاهرة، 1978، ص (135).

(54) عبد الكريم اليافي: الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1975، ص (901).

العالم بعامه يزيد حجمها عن حجم الهجرات الدولية والخارجية ومن أهم هذه العوامل أن الهجرة الداخلية قليلة التكاليف، وتتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس الوقت مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها، وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموماً، أنه في كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر إلى التعويض عن طريقة حركة معاكسة من جانب السكان⁽⁵⁵⁾.

وبالإمكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين:

1- هجرة من إقليم إلى آخر ومن ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى ثانية أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.

2- هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب وكما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة في الوقت الذي يزداد فيها سكان المناطق الريفية فيزيد عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي.

ولقد بدأت الهجرة الريفية الحضرية أو التروح الريفي إلى المدن التي هي موضوع بحثنا تتدفق إلى المدن على أثر الانقلاب الصناعي في بلاد كثيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وغيرها من البلاد التي شهدت ثورة صناعية وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة ولكن مع إسهام الهجرة في توفير هذه العملية، فإن الهجرة بدأت تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تعانيها المجتمعات الصناعية.

ب- الهجرة الخارجية:

وتشير إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلباً للعمل أو فراراً من الاضطهاد أو تطلعاً لغرض أحسن في الحياة أو غيرها وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التي شهدتها العالم في العصر الحديث فيما يلي:

الهجرات الأوروبية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوروبا والهجرات الإفريقية والهجرات الآسيوية ولقد أسهمت هذه الأنواع من الهجرات في إقامة مجتمعات بأسرها⁽⁵⁶⁾.

(55) محمد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم: السكان جغرافياً وديمغرافياً، مرجع سابق، ص (162).

(56) محمد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم: السكان جغرافياً وديمغرافياً، مرجع سابق، ص ص (122-125).

ولازالت الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل التي تشغل بال المجتمعات وبدأت تسن القوانين التي تنظمها إما بالتحديد أو المنع أو بالتعيين بتصنيف المهاجرين الذين يمكن قبولهم. وتصنف الهجرة حسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية وهجرة قسرية أو اضطرارية أو مخططة:

* **الهجرة الإرادية:** وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر تغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي⁽⁵⁷⁾.

* **الهجرة الاضطرارية:** ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على التزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب وما إليها⁽⁵⁸⁾. ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير والأمثلة على ذلك النوع من الهجرة الاضطرارية على المستوى الدولي والمحلي أمثلة كثيرة ولا حصر لها، إذ كانت هجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب الحركة النازية وهجرتهم أيضا إلى فلسطين قبل وبعد النكبة، ومن أهم الأمثلة على الهجرة الاضطرارية أو المخططة وتعتبر عمليات الهجرة إلى مديرية التحرير والنوبة الجديدة في مصر مثلة على الهجرة الداخلية الاضطرارية أو على المستوى المحلي.

* **الهجرة الدائمة:** وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون إليه مرة أخرى.

* **الهجرة المؤقتة:** فهي تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا. ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث مثلا بالنسبة لهجرة عمال الترحيل في مواسم العمل أو هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى بعض البلاد التي يتوافر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة ويطلق على هذا النوع من المهاجرين فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي نظرا لارتباطهم بهذا الوطن لأسباب اجتماعية واقتصادية.

(57) علي عبد الرزاق حلي: علم اجتماع السكان، كلية الأدب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص (145).

(58) محمد عودة: الهجرة إلى مدينة القاهرة، دوافعها وأنماطها وآثارها، المجلة الاجتماعية القومية، يناير 1974، العدد الأول، المجلد 11، ص ص (5-20).

* تصنيف الهجرة من حيث القائم بها (الهجرة):

وينقسم هذا التصنيف إلى هجرة فردية وهجرة أسرية وهجرة جماعية فالهجرة الفردية هي التي تحمل الأفراد منفردين قريبا أو بعيدا من أمكنتهم الأصلية للأسباب التي دفعتهم للهجرة. أما الهجرة الأسرية فهي عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى موطنه الأصلي والاستقرار في مهجره، يصطحب أسرته إلى بلد المهجر وأخيرا الهجرة الجماعية التي يشترك فيها جملة أفراد أو أسر وهي غالبا ما تنجم عن الكوارث الطبيعية أو سبيل تحقيق مشروعات تنمية أو اقتصادية أو تخطيطية وأحيانا تنجم عن الحروب والاضطرابات السياسية والأطماع الاستيطانية.

* تصنيف الهجرة من حيث الكيفية:

ينقسم هذا التصنيف إلى هجرة عمودية وهجرة أفقية: فالهجرة العمودية يقصد بها تلك الهجرة التي يهدف منها المهاجر إلى إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو كليهما، والسعي نحو ما يظنه الأحسن أو الأفضل أي من الأدنى إلى الأعلى مثل: ذلك الفلاح الذي سعى وراء العلم حتى توصل إلى إنهاء الدراسة الجامعية وانتقل إلى المدينة ليعمل في مجال دراسته طبيا أو محاميا أو مدرس وغير ذلك، لأنه لا يجد المجال الصالح المناسب مع ما وصل إليه من درجة علمية في قريته ومثله العامل العادي الذي تدرب على استخدام الآلة حتى أصبح عاملا فنيا فقصد مراكز الصناعة التي تتيح له فرصة الاستفادة من اختصاصه، وهي في المدن عادة.

– أما الهجرة الأفقية فهي تعني تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بذات العمل كأن ينتقل عامل من مدينة إلى مدينة ليلتحق بمعمل للنسيج أوسع من المعمل الذي تدرب فيه. أو ينتقل من قريته لضيق أرضه أو جفافها ليذهب إلى قرية أخرى تتوافر فيها الأرض والمياه وفي كلتا القريتين يعمل مزارع.

* الهجرة حسب بعد الزمن:

إذ يعتمد بعد الفترة الزمنية التي يستقر أثناءها المهاجر في بلد الاستقبال أو الوفود، وتنقسم إلى هجرة مؤقتة لفترة محدودة، وأخرى دائمة أو مستقرة وهذا التصنيف وإن عد بمعنى من المعاني دقيقا، إلا أنه لم يحسم بشكل قاطع الفترة الزمنية التي إذا قضاها المهاجر في مكان المهجر عدت هجرته دائمة وحتى ولو عاد إلى موطنه الأول بعد فترة محددة⁽⁵⁹⁾.

4- قانون التروح الريفي من الأرياف إلى المدن:

(59) علي معمر عبد المؤمن: التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2006، ص ص (34، 35).

على قلة الدراسات عن ظاهرة التروح إلى المدن التي أجريت في أنحاء شتى من العالم حاول بعض العلماء وضع بعض القوانين التي تفسر هذه الظاهرة باعتبارها من أهم الموضوعات في علم الاجتماع، ويعتبر "رافنستين Ravenstein" أول من وضع قوانين التروح من الأرياف إلى المدن عام 1889 في مقاله المعنون "Law of migration" ولقد وصل إليها بفضل الدراسة الإحصائية المستفيضة لظاهرة التروح الريفي في المجتمع الإنجليزي ومن هذه القوانين نذكر ما يلي:

1- إن النازح يتحرك مسافة قصيرة فقط من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ومن المدن الصغرى إلى المدن الكبرى.

2- يقابل تيار التروح تيارا يعوض ما فقدته المناطق الطاردة للنازحين.

3- إن عدد النازحين يتناقص تدريجيا كلما زادت المسافة.

4- إن النازحين لا يقطعون مسافات طويلة إلا في حالة رغبتهم الاستقرار في المراكز التجارية والصناعية الكبرى.

5- يقل ميل سكان المدن إلى التروح (الهجرة) عند سكان المناطق الريفية.

6- إن ازدهار الصناعة يضاعف عملية التروح تجاه المدن الصناعية.

7- إن رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز لهم على التروح وإذا ما حللنا هذه القوانين وجدناها لا تنطبق على جميع البلاد وذلك للأسباب الآتية:

- تختلف هذه القوانين حسب ظروف البلد.

- هناك حالات لا يندرج فيها النازحين من مدينة صغيرة إلى مدينة أكبر بل إنما يهاجر أساسا من الريف متجها نحو المدينة توفر له عملا.

- إن هذه القوانين لو صدقت في الفترات العادية، فإنها تنفي تماما في الفترات الأخرى إذ لا تكون المدن صالحة لمدة طويلة لاستقبال سكان جدد بل بالعكس فقد تقذف بجزء من سكانها إلى الريف في فترات الأزمات الاقتصادية الشديدة والحروب.

- إن ظاهرة التروح تتجه نحو المدن على الدوام ويتناسب ازدياد التيار عكسا مع بعد المسافة⁽⁶⁰⁾.

- هناك عملية امتصاص تسبق الهجرة النهائية إلى المدينة وذلك في المنطقة المحيطة بالمدينة مباشرة، وهذا ما يحدث خلخلة في سكان الريف المجاور للمدينة وتكون عملية الامتصاص هذه ناشئة عن تيار

أساسي يستطيع النفاذ إلى المدينة، فيعوض التيار الآخر أي أن كل تيار أساسي للهجرة ينشأ عنه تيار آخر فرعي ملازم له.

- يتحدد تيار الهجرة دائما لمسافات بعيدة من مناطق الطرد إلى المراكز التجارية والصناعية الكبرى. ويحاول عبد الرحمن الشربوني ربط حجم الهجرة بفرص العمل قائلا: "إن حجم الهجرة يتناسب طردا مع حجم فرص العمل المتاحة أمام المهاجرين وليس على حجم المدينة أو وضعها بالنسبة للدولة".

- خلاصة القول أن الهجرة من الريف إلى المدن أو التروح الريفي ترتبط أساسا بتزايد السكان الذين تعجز الأراضي الزراعية عن توفير فرص العمل لهم، فهي ظاهرة اجتماعية طبيعية بل حتمية، ثم هي صحيحة كذلك خاصة حين نحاول إقرار التوازن بين المجتمعين الريفي والحضري.

ثانيا: البدايات الأولى للتزوح الريفي في العالم:

ليست هناك دولة في العالم إلا وشهدت حركة سكانية داخلية على رقعتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وتتميز بعض الشعوب بحركتها القوية وعدم الاستقرار الدائم مثل الشعوب السلافية التي شهدت أوروبا وآسيا حركة دائمة لها ويبدو تأثير هؤلاء الشعوب واضحا في روسيا خاصة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وتعد الولايات المتحدة من أكبر دول العالم في حركة السكان الداخلية ونزوحها من الريف إلى المدن ويقر أن خمس سكانها على الأقل ينتقلون بين ظهرائها كل عام، وقد ظل هذا النمط في ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن بها ثابتا على امتداد قرن من الزمان ومنذ الحرب العالمية الثانية فإن عددا يتراوح بين 33 مليون نسمة قد غيروا من أماكن إقامتهم كل عام. ومن هؤلاء (05) ملايين عبروا حدود الولايات المتحدة.

وترجع زيادة حركة التزوح من الأرياف إلى المدن في الولايات المتحدة إلى ضخامة الدولة واتساعها وتباين أقاليمها الطبيعية والاقتصادية التي تفصلها حدود سياسية تفوق الهجرة، وكذلك الحال بالنسبة لكندا، وإذا كانت نسبة التزوح من الريف إلى المدن بها تقل عن نصف مثيلتها في الولايات المتحدة وتصل هذه النسبة في ألمانيا إلى (6,2 %) وتنشط ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن بها في المسافات القصيرة، وفي مصر بلغت هذه النسبة (08 %) في تعداد (1980) ⁽⁶¹⁾.

1- تيارات التزوح الريفي نحو المناطق الزراعية:

اتجهت تيارات التزوح الريفي في معظم دول العالم إلى المناطق الزراعية لتعميرها واستغلالها، وارتبطت هذه التيارات بمراحل تعمير الأرض البكر في العالم الجديد وفي بعض مناطق العالم القديم، فكانت حركة انتقال السكان في أمريكا الشمالية تتجه باستمرار نحو الغرب عبر ذلك النطاق الشاسع في الغرب الأوسط، وقد أضيف للولايات الثلاث عشر الأصلية التي كانت نواة النشأة للولايات المتحدة الأمريكية وسبع ولايات أخرى شرق نهر المسيسيبي في الفترة الممتدة من (1783-1820) بالإضافة إلى لويزيانا كما أضيفت الولايات للبحيرات العظمى وولايات السهول الوسطى فيما بين عامي (1820-1860)، وما أن وافي عام (1850) حتى كان (54 %) من جملة سكان الولايات المتحدة يعيشون إلى الغرب من جبال الأبلاش، وقد أدى إنشاء السكك الحديدية والتسهيلات المختلفة لمنح الأراضي إلى خلق ولايات جديدة واتجاه السكان نحو التعمير لساحل المحيط الهادي، ففي سنة 1910 تضاعف عدد سكان جبال الروكي وولايات ساحل المحيط الهادي، عما كان عليه (1860) وبجانب هذا الاتجاه الاستيطاني لتيارات الهجرة نحو غرب الولايات المتحدة فقد صاحبها تغير كبير في طرق الزراعة والمحاصيل

(61) فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص ص (179، 180).

المزروعة وذلك لتتلاءم مع ظروف الجفاف السائد في الغرب ولذا سادت الزراعة الجافة والرعي التجاري الواسع وانتقلت المراكز التجارية الرئيسية (خاصة مراكز تجارة القمح وطحن الدقيق) نحو الغرب ومواكبة حركة السكان الجغرافية ومناطق زراعة الحبوب.

وفي أمريكا اللاتينية فإن أبرز المناطق الزراعية التي جذبت تيارات الهجرة نحوها هي ولاية ساو باولو حيث ارتبطت مشروعات التوسع الزراعي بزراعة محصول البن، وقد اتجه التوسع نحو الغرب بادئا من كامبيناس **Campinas** حوالي سنة (1850) وامتدت مزارع البن اليوم خارج حدود ساو باولو ووصلت إلى شمال بارانا وجنوب ميناس جيراس وقد اشترك في هذا التوسع مهاجرون من شمال شرق البرازيل وبعض المهاجرين الجدد.

وتبدو تيارات الهجرة الداخلية من الريف نحو المناطق الزراعية في آسيا واضحة في عدة دول من دول هذه القارة، وحتى في اليابان المعروفة بضغط سكانها على أرضها فإن هناك مناطق داخلية جذبت إليها المهاجرين من المناطق المزدحمة بهذه الجزر، وقد ارتبط ذلك باستصلاح أراضي هذه المناطق وزراعتها، وقد أثر ذلك على انتقال مركز الجاذبية السكاني من شرق كيوتو في سنة (1898) إلى نقطة تقع إلى الشمال من إقليم (Gifu) في سنة (1947) وكان الهدف الأساسي لإعادة توزيع السكان في الجزر اليابانية هو تعمير جزيرة هوكايدو والتي ظلت لعدة قرون موطنًا على شعب الأينو **Ainus** الذي ناصب المستوطنين اليابانيين العداء، ففي سنة 1800 كانت هوكايدو لا تحوي سوى 20000 من أفراد الأينو و 20000 ياباني فقط وظل هذا الرقم متواضعا ولم يزد على 20000 نسمة في نهاية القرن التاسع عشر وتركز هؤلاء اليابانيين في جنوب غرب الجزيرة بالقرب من بقية الجزر اليابانية⁽⁶²⁾.

وقد بدأت اليابان في الاتجاه نحو التعمير واستيطان هوكايدو من سنة 1875، فأنشأت طرقا للسكك الحديدية أسهمت في التنمية الاقتصادية بالجزيرة حتى أصبح عدد سكانها مليون نسمة في سنة 1901، وتزايد سكانها بعد ذلك حتى وصل إلى أكثر من 5 مليون نسمة في الوقت الحاضر وتعد الزراعة الحرفة الرئيسية لسكانها خاصة زراعة الأرز التقليدية.

أما في قارة آسيا فقد شهد وسطها حركة هجرة داخلية ضخمة في روسيا الآسيوية وفي الصين، وقد تتميز روسيا بتيارات هجرة ضخمة متجهة من الغرب نحو الشرق لاستغلال الأراضي الشاسعة في آسيا وأدى ذلك إلى زيادة الرقعة الزراعية الشاسعة، وقد كانت هناك حركة هجرة وتوسع زراعي نحو الشمال في النطاق الغاي الأوروبي أيضا، وقد خرجت الهجرات نحو آسيا الوسطى من نطاق التربة السوداء في روسيا الأوروبية في اتجاه الأراضي شبه الجافة إلى الشرق من بحر قزوين وكان أكبر توسع

(62) فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص (181).

زراعي في جمهورية كازاخستان حيث زادت الأرض الزراعية بنسبة 41,2 % في الفترة من 1913-1955، كما كان بها أكبر نسبة لزيادة السكان ووصلت إلى 51,4 % بين عامي 1940-1960، وكان هذا التوسع الزراعي قائما على أساسين إحداهما سكاني والآخر تقني وذلك بفضل الحركة والمجرة الضخمة نحو تلك الأراضي.

وقد شهدت الصين نمطا مماثلا من أنماط الهجرة الداخلية نحو الأراضي الزراعية الحديثة، فقد بدأت الهجرة الصينية نحو منشوريا في القرن 18 وكان المحصول الذي جذب المهاجرين هو الأفيون وليس الذهب كما شهدت معظم مناطق العالم الأخرى، كذلك فقد اتجه الصينيون نحو الأقاليم الغربية في منغوليا الداخلية حيث اتجهت هجرتهم إلى مقاطعات سي كيانج والتبت، والمهاجرون هنا من العمال والمتخصصين الذين يقومون بإعداد وتجهيز العناصر الضرورية للبناء الاقتصادي مثل مد الطرق والإنشاءات المختلفة ويتكون معظم المهاجرين من المزارعين والفقراء، وهؤلاء يساعدون في عمليات إعداد الأرض والفلاحة.

وقد تدفق السكان المهاجرون بأعداد ضخمة نحو الأقاليم السابقة في العقود القليلة الماضية كما أنهما لا تزال مستمرة في الوقت الحاضر، وقد حدثت هذه الهجرة بأعداد ضخمة نحو المناطق الخالية من السكان أو التي يسكنها عدد قليل منهم ويتناثر على رقعتها⁽⁶³⁾.

2- تيارات التروح من الريف إلى المدن:

تعد المدن من أقوى مراكز الجذب لتيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن في العصر الحديث، وقد بدأت تمارس هذا الدور منذ قرن مضى، مواكبة لنمو وسائل النقل الحديثة التي حملت إليها أفواج المهاجرين من أماكن بعيدة وأسهمت بذلك في تضخم الكثير من المدن وتعدد وظائفها وظهورها كمراكز هامة في بيئتها.

ويبدو أنه ليست هناك حدود للنمو الحضري حيث تتفاوت نسبة سكان المدن من دولة لأخرى، فقد وصلت هذه النسبة إلى 77 % من جملة سكان المملكة المتحدة و 76 % في ألمانيا و 75 % في الولايات المتحدة وارتفعت هذه النسبة في فرنسا من 46 % سنة 1921 إلى 73 % سنة 1975، وتنمو هذه النسبة لسكان الحضر بسرعة أكبر في الدول التي تتميز بالتطور الاقتصادي السريع كما في روسيا وجنوب إفريقيا واليابان، وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الزيادة في معدل النمو تعد قليلة في الدول التي بلغت شأنا كبيرا في التحضر حيث كانت النسبة في إنجلترا 72 % سنة 1901 وارتفعت بالكاد إلى 37 % سنة 1971 ثم إلى 89 % سنة 1998.

(63) فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص ص (181، 282).

وقد ارتبطت حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن أو التزوح الريفي في مراحلها المبكرة بالتحول الكبير في وظائف المدن واتجاهها نحو الصناعة الحديثة التي بدأت مع الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، وقد اعتمدت في ذلك على استغلال حقول الفحم والتطور في استخدام الآلات التي حلت محل العمل اليدوي وقامت المدن الصناعية بدورها في جذب الأيدي العاملة من الأقاليم الريفية المجاورة ومن ثم أدى ذلك إلى تجمع عدد كبير من السكان في المراكز العمرانية الحضرية وظهور مدن متخصصة تحوي كل منها رقعة عمرانية تشغلها مساكن العاملين وهي سمة تميز نمط العمران في المناطق الصناعية القديمة في أوروبا، وقد أدى ظهور المواصلات الحديثة إلى تقوية دور المدن في جذب المهاجرين من مناطق بعيدة وترتب على ذلك المناطق الصناعية سواء من الهجرة الداخلية الريفية من المناطق الأخرى في القطر أو من الهجرة الدولية وتتمثل هذه المناطق الحضرية في الدول الصناعية في مراكز التعدين والصناعات القائمة بها⁽⁶⁴⁾.

ثالثاً: التزوح الريفي في الوطن العربي:

هناك توجه ملحوظ نحو الحياة الحضرية في العصر الحديث، حيث أصبحت الكثير من المدن مهددة بالانفجار السكاني منذ القرن الثامن عشر أي إبان الثورة الصناعية وتميزت بازدياد سكان الحضر بصفة هائلة وعلى العكس تناقص سكان الريف.

وتختلف ظاهرة التزوح الريفي من مجتمع إلى آخر وحتى من قارة إلى أخرى أي من ناحية درجتها وأسبابها، ففي الوطن العربي مثلاً نجد أنه قد ظل محتفظاً بأغلبية سكانه الريفيين حتى النصف الأول من القرن العشرين أي شوهده تناقص مستمر في سكان الريف وهذا نتيجة عجز هذا الخير على تلبية احتياجات وتوجه الأفراد بعد ذلك للبحث على فرص العمل "خاصة الحرفيون للعمل في المصانع الناشئة تبعثهم بعد ذلك عدد كبير من الأعيان حيث شغلوا وظائف في الجهاز الحكومي واستثمروا أموالهم في الصناعة"⁽⁶⁵⁾.

ولقد شهدت الحواضر نمواً ديمغرافياً هائلاً نتيجة تحسن الخدمات الصحية وقلة الوفيات وكذا النسبة الهائلة للوافدين الريفيين وعموماً "فليس هناك ما يشير حتى الآن إلى أن السلوك الديمغرافي في الوسط الحضري سوف يتعدل، فما زالت معدلات المواليد مساوية أو مجاورة لنظيرتها في الوسط الريفي بل إنه من المتوقع أن تستمر آثار الزيادة الطبيعية في تأكيد النمو الحضري السريع"⁽⁶⁶⁾.

(64) فتحى محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص ص (183، 184).

(65) محمد الجوهري وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري (ترجمة) سلسلة علم الاجتماع المعاصر الكتاب 14، دار الكتاب الجامعية، ص (167).

(66) برنار جرانوتيه: السكن الحضري في العالم الثالث، تقديم وتعريب محمد علي هجعت الفاضلي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص (54).

وتعتبر المدن مناطق جذب للسكان وهذا نظرا لما توفره من فرص عمل بعد افتقار الريف للعمل المناسب، خاصة أمام أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة التي رأوا أنها لا تعبر عن الحياة الراقية والرفيعة. ودون أن نهمّل عامل النفط في دول الوطن العربي حيث ساهم في النمو الحضري وعملية التنمية وذلك بخلق فرص العمل سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة وكذلك مساهمة العائدات النفطية في التوسعات الطبيعية للمناطق الحضرية وعلى نمو سكانها.

وقد تمثل ظاهرة التزوح الريفي أداة فعالة لمعرفة مدى العلاقة التي تجمع كل من الريف والحضر، أي تعطينا فهما دقيقا لمسألة المتصل الريفي الحضري.

إذا ما اتجهنا نحو العالم العربي وجدنا دول الخليج العربي التي تعتبر بحق نموذج الهجرات في العصر الحديث. فقد أصبحت محط الأنظار من قبل المهاجرين بعد اكتشاف النفط واستغلال عوائده في بناء الدولة الحديثة ليس من الناحية الاقتصادية والسياسية فحسب بل إنما في بناء دولة حديثة وتأسيس الهيكل التنموي وتأسيس دعائم الخدمات الأساسية الاجتماعية، وكانت المشكلة الأساسية التي واجهتها هذه الدول هي أن عمليات التزوح هذه قد أدت إلى قلب الميزان السكاني وتحول السكان الوطنيين في فترة وجيزة إلى قلة في بلدانهم ولم تقتصر مصادر هذه الهجرة على مصدر واحد أو عدد قليل بل إنما جاءت من مصادر كبيرة العدد ووصلت إلى 100 جنسية، وبما أن العمل هو الدافع الرئيسي لهذا التزوح، حيث تفوقت العمالة الوافدة على الوطنية إلى أن وصلت هذه الأخيرة في بعض دول الخليج إلى أقل من (10 %) وشكلت في الكويت عام 1985 ما يقارب (22 %) من مجموع القوى العاملة فيها⁽⁶⁷⁾.

الهجرات الدولية والتزوح إلى المدن الكبرى أثرت ولا شك في التركيب السكاني والاقتصادي والاجتماعي لسكان العالم، كما سمحت باحتكاك الحضارات والأخذ والعطاء، ومثال على ذلك قبل اكتشاف النفط في ليبيا، ووضعت البلاد بأنها صحراء قاحلة ومنطقة طرد سكاني، بالفقر والتخلف وسيطرة الاستعمار الذي عاشت فيه البلاد جعلها خلال حقبة غير قصيرة من تاريخها تفقد جزء من سكانها عن طريق الهجرة إلى خارج البلاد التي كان تيارها أقوى وأهم بكثير من الهجرة الوافدة. وما إن ظهرت ليبيا دولة نفطية بعد اكتشاف النفط فيها بكميات تجارية في أواخر الخمسينات من القرن العشرين حتى أصبحت دولة جاذبة للهجرة الداخلية والهجرة الدولية والقوى العاملة الوافدة، وبعد تحرر إنسانها من هيمنة الاستعمار والتخلف الذي كبلت به لقرون طويلة، فأخذت ليبيا طريقا اشتراكيا

يعتمد التخطيط الموجه، مما ساهم في إحداث ثورة تنموية تطلب وفرة من الأيدي العاملة التي كانت البلاد تفتقر إليها وإلى بعض المهارات الضرورية اللازمة لإدامة الفعل التنموي المنشود⁽⁶⁸⁾.

وهذا ما جعل منها محطاً لمئات الآلاف من المهاجرين الوافدين إليها من أنحاء مختلفة من العالم، ولاسيما من المجتمعات ذات الدخل المنخفض مثل: مصر وتونس والسودان والمغرب، وغيرها من الدول العربية، إلى جانب الوافدين الآخرين من أفارقة وأسيويين وأوروبيين وأمريكيين، حتى تنامي حجم الوافدين إليها مع تصاعد السنين بشكل كبير⁽⁶⁹⁾.

ويرى جمال حمدان، أن النفط بدوره أحدث ثورة ديموغرافية صغيرة ربما ولكنها حقيقة جداً، لأنه قلب كل اتجاهات السكان في ليبيا وأنماطها، ليس النمو فحسب، بل حتى الهجرة قلبها بصورة درامية لها مغزاها الكبير، وفي هذا فإن ليبيا شاركت النمط العام الذي شهدته المنطقة العربية، حيث كانت الهجرة تخرج كقاعدة من وحدات الصحراء قليلة النمو إلى دول الزراعة والكثافة السكانية سريعة النمو، فأصبحت تخرج من دول الزراعة إلى دول النفط الصحراوية⁽⁷⁰⁾.

إلى جانب هذه الحركات السكانية الواسعة التي عبرت البحار والحدود، نجد هجرات محلية لا تتعدى الحدود السياسية للوطن، ويطلق عليها اسم الهجرة الداخلية، ولعل الهجرة من الريف إلى الحضر التي ستشكل موضوع دراستنا، هي من أبرز أنماطها، وأكثرها شيوعاً واستمراراً، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذه الهجرات الحديثة، تختلف عن الهجرات البدائية، فالتحركات السكانية، حالياً تتم في العادة على أساس فردي وإن اتخذ شكلاً جماعياً فإنها لا تشمل شعباً كاملاً، ومع أن كثير من الهجرات الحديثة تتم تحت ظروف قاسية، وعوامل طاردة، يصعب تذليلها أو التكيف معها، إن المهاجرين الأفراد يحددون في الأغلب، أهدافهم ويختارون المكان والزمان المناسبين لتنفيذ ما استقر عليه رأيهم والأغلب أيضاً أنهم يعرفون مقدماً الشيء الكثير عن المكان الذي سوف يذهبون إليه وأوضاعه، وظروف ومقومات الحياة فيه، ويعدون لهذه الهجرة إعداداً كافياً، ويذهبون على أمل الإقامة هناك لفترات قد تطول أو تقصر⁽⁷¹⁾.

(68) منصور محمد الكيخيا: السكان، ص (333، 394) في: الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل القريري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان سرت- ليبيا 1995، ص ص (359-364).

(69) إسماعيل سراج الدين وآخرون: هجرة العمل الدولية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة الخامسة العدد 47، كانون الثاني، يناير 1983م، ص (67).

(70) جمال حمدان: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية: دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتب مدبولي، القاهرة، 1996م، ص (153).

(71) عبد القادر القصير: مرجع سابق، ص (105).

وتعد مصر من دول شمال إفريقيا التي هجرت عددا من سكانها الزراعيين إلى المناطق المستصلحة حديثا بما في شمال الدلتا وغربها واتجهت تيارات الهجرة إلى هذه المناطق من المحافظات المزدهمة بالسكان في جنوب الدلتا وإن كانت بأعداد قليلة، وفي إفريقيا المدارية وضعت الخطط لاستصلاح السهول الساحلية في ساحل غينيا لزراعة الأرز لجذب أعداد من السكان الزائدين لزراعتها، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك في العالم سواء في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وهذا باعتبار أن الهجرة من الريف إلى الحضر تمثل الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية، بالرغم من قلة البيانات بالنسبة لهذا النمط من الهجرة⁽⁷²⁾.

رابعا: التروح الريفي في الجزائر:

تتميز ظاهرة التروح الريفي في البلاد النامية بشكل عام بأنها هجرة باتجاه واحد من الريف إلى المدن، ولهذا فهي تتسبب في مشاكل عمرانية في ضواحي المدن مثل: نمو المدن والأحياء القصديرية، والضواحي التلقائية غير المخططة، وما يترتب عليها من مشكلات عديدة، لأن التروح من الريف إلى المدن، يؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فهي تقلل من عدد الأيدي العاملة في الزراعة مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين، كما تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة، وقد لخص الباحث الاجتماعي الألماني "ردولفو وشتافنهاغن" خصائص نزوح العمال الأفارقة.

- 1- إن النازحين يتألفون من الذكور البالغين.
- 2- يجري تشغيل العمال بوجه عام لفترة محدودة.
- 3- تتكرر عملية التروح عدة مرات في حياة العامل الريفي.
- 4- يجتاز العمال بوجه عام مسافات كبيرة مسيرا على الأقدام.
- 5- كثيرا ما تحدث هذه الهجرات على نطاق واسع لدرجة أنها تسبب اضطرابا بين سكان المدن والأرياف، كما تحدث أزمة زراعية نظرا لفقد القطاع الزراعي لأهم عناصره الحيوية التي يقوم عليها العمال، وفضلا عن ذلك فإن عدم استقرار اليد العاملة وحركة العمال في هذا النوع من التروح يجعل من الصعب تأهيل اليد العاملة⁽⁷³⁾.

(72) فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص (183).

(73) ردولفو وشتافنهاغن: الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، ترجمة ناجي أبو خليل، بيروت، دار الحقيقة للطباعة والنشر، 1972، الطبعة الأولى، ص ص (58، 59).

ومن دراستنا للتاريخ الاجتماعي للمجتمع الجزائري يتبين أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن تعود إلى تغير العلاقة بين الإنسان الريفي والأرض وهي العلاقة التي تأثرت بعامل خارجي تمثل في حركة الاستيطان الأوروبي في الريف الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة (1830)، ولهذا كان لا بد من إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية لظاهرة التزوح الريفي وعلاقتها بتغير نظام الملكية العقارية في الريف الجزائري.

1- الأرض والإنسان في الريف الجزائري قبل سنة (1830):

عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي). على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أساس تعاونية جماعية، دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها، فقد كان نظام الملكية في الريف، في عهد الدولة الجزائرية (قبل عام 1830) بسيطاً. يعتمد على العرف والعادة والقانون الإسلامي، ويقوم على أربع فئات هي: أرض البايك، والأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك).

فأما أرض الدولة (البايك) فهي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، وهذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري، من الملكية هو الأرض الجماعية المشاعة (العرش) وتسود في المناطق التي استقر بها البدو وشبه البدو، حيث يمارسون فيها الزراعة والرعي، وتتميز بأن النمط الزراعي السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض، وهي الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري، وتمتد على مساحة واسعة، وتقوم باستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون، أما أرض الوقف (الحبوس) فكانت وقفاً على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص.

والنوع الرابع وهو الأرض (الملك) التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة كما أن أخصب هذه الأراضي تملكها العائلات التركية (قلوجيين)، ويتركز معظمها في منطقة متيجة والساحل. إلا أن الملكية التي تعود إلى الجزائريين، تمثل في أساسها اتجاهها جماعياً يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات، كما يلاحظ أنه نادراً ما توجد ملكية لفرد واحد⁽⁷⁴⁾.

2- بداية التزوح الريفي في الجزائر:

(74) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص ص (72، 73).

كان لسنة 1871 م حدث بالغ في التغير الاجتماعي بالجزائر، حين جاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة وانتزعت السلطة من الجيش الفرنسي. ومنحتها للمعمرين بالجزائر الذين كانوا يتربصون الفرصة للاستيلاء على الأرض الخصبة.

وفي أعقاب ثورة محلية كانتقام من الجزائريين استولت فرنسا على 25000 كلم من أحصص أراضي الجزائر وإتباع ما أطلق عليه الاستعمار الرسمي، حيث لم تكف عن هذه السياسة حتى لم يبق من أراضي صالحة للمواطنين وبذلك طردوا إلى القفار والهضاب.

وواقع الأمر أن هذه السياسة هي تزويد المعمرين بالأراضي، وتمويل بناء المدن الصغيرة في الأرياف الجزائرية ونتج عن ذلك دخول المعمرين إلى الأرياف الجزائرية ونزوح عدد من سكانها للعمل في مراكز الاستيطان. وقد اتخذت ظاهرة التزوح في البداية طابع التنقل القصير المدى والمؤقت ثم تطورت بعد ذلك واتسع نطاقها إلى التنقلات البعيدة المحددة بنوعية الرخص المقدمة من طرف السلطات الفرنسية. وقد أصبحت هذه الهجرة منظمة لأن بعض الجزائريين اعتبروها وسيلة لكسب وسائل العيش ونفوذ سياسي عن طريق الاختلاط بالفرنسيين ونتيجة لذلك فقط توثقت الصلة بين الجزائريين والفرنسيين بسبب التغيرات الجزائرية التي دخلت على أفراد المجتمع الجزائري، ومما سبق يتضح أن الدافع الكبير للتزوح الريفي في الجزائر هو التجريد من الأرض التي كانت هي المصدر الرئيسي للعيش ولذلك وجد الفلاح الجزائري نفسه أمام اختيارين صعبين إما البقاء في بؤس شديد أو التزوح إلى مكان آخر تاركاً أرضه.

وبالإضافة إلى تجريد السكان من أراضيهم فقد تم تحويلها إلى مزارع للخمر وذلك بسبب الأرباح التي يحصل عليها المعمرون من الخمر، فلهكتار الواحد من الخمر كان يجلب ما بين 90000 و 140000 فرنكا قديما ونفس الهكتار من الحبوب لا يجلب أكثر من 12000 فرنكا قديما مما أدى إلى انخفاض المواد الغذائية في السوق، ففي الفترة ما بين 1934م و 1954 ازداد عدد سكان الجزائر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، بينما لم تزد المحاصيل الزراعية إلا بمليونين فقط، وقد انخفض متوسط الدخل السنوي للجزائري عام 1954م إلى 16000 فرنكا قديما، بينما بلغ دخل المعمرين 450000 فرنكا قديما⁽⁷⁵⁾.

وقد اتخذت ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر في البداية ثلاث أشكال أساسية هي: نزوح ريفي موسمي إلى المزارع يحصل فيها العامل على مصروفه السنوي وبعض الحبوب، وقد انتشر هذا النوع بشكل ملحوظ لأنه لا يتطلب مهارة فنية كما هو الحال بالنسبة للتزوح الريفي إلى المدن، أما النوع الثاني من التزوح نوع آخر في شكل تجارة بينهما، وقد توسع وتحول -بمضي الوقت-

(75) عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، (دراسة تحليلية)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص ص (129، 130).

إلى إقامة طويلة المدى والاستقرار ووجود جماعة يخلفونهم. والنوع الثالث يتمثل في الطبقة المتعلمة التي كانت تتجه إلى المدن (التزوح إلى المدن) لتحسين حالتها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق العمل في الوظائف الإدارية والهيئات العامة. وساعدهم في ذلك قلة عددهم وحاجة الإدارات الحكومية لهم للقيام بهذه الوظائف.

وبذلك فإن المعمرين الفرنسيين قد استفادوا من الجزائريين وتسخيرهم لخدمتهم بأقل الأجور، ونتيجة لما سبق كله فقد أصبحت الحركة الأفقية للسكان في الجزائر يسودها نوع من الاضطراب، والبحث عن أعمال أخرى في الخارج وذلك بالتوجه إلى فرنسا حين ظهرت مرحلة ثانية بارزة في التغير الاجتماعي، وهي ثورة التحرير التي أثرت بدورها على حركة التزوح بشكل كبير⁽⁷⁶⁾.

جاءت ثورة التحرير من أول نوفمبر 1954 م إلى 19 مارس 1962 م وكانت الحرب مركزة في المناطق الريفية والجبلية، حيث يوجد تركز جيش التحرير الوطني -بالإضافة إلى العمليات الفدائية في المدن- وهذا بالطبع يتناسب مع الإمكانيات الحربية المحدودة التي كان يملكها جيش التحرير، وباتساع دائرة الحرب وصعوبة تركز الجيش الفرنسي في بعض المناطق الريفية تحولت نظرة الإدارة العسكرية الفرنسية إلى اعتبار كل من يعيش في هذه المناطق مشاركا للمجاهدين. ولما اشتدت الحرب واتسع نطاقها بشكل واضح، جعلت الإدارة العسكرية الفرنسية هذه المناطق محرمة على السكان وإجبارهم على التزوح إلى مناطق أخرى. ولكن من الملاحظ أن فكرة المناطق المحرمة لم تكن مواقع ثابتة معينة فالمناطق التي كانت غير محرمة أصبحت في فترة لاحقة محرمة، حتى كادت جميع المناطق الريفية محرمة، وتعرضها للقصف من طرف الاستعمار الفرنسي جعل أهل القرى يفرون منها إلى مناطق أخرى أو إلى المدن⁽⁷⁷⁾.

ففي الفترة ما بين 1954 م و 1962 م أصبحت جميع هذه المناطق خالية من السكان المدنيين، ما عدا القليل الذين كانوا ينتمون إلى جيش التحرير الوطني والذين كانوا فارين وليست لهم مساكن معينة، وبذلك تم التزوح إلى المناطق غير محرمة -وعلى الأخص- إلى المدن بشكل جماعي، وتتركز السكان في المدن وحوها، وكانت من نتائج التزوح والانتقال انتشار البطالة والأكواخ والمباني غير المخططة التي لا يزال بعضها حتى الآن. وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت بدورها من العوامل الدافعة إلى التزوح إلى المدن أو خارج الوطن.

3- بعض المعطيات الإحصائية عن التزوح الريفي في الجزائر:

(76) عبد المالك مرناص: المعجم الموسوعي. مصطلحات الثورة الجزائرية (54-1962) دار المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص ص (87، 88).

(77) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص ص (130، 131).

تشمل الهجرة الداخلية في الجزائر، الهجرة الموسمية، وهجرة الريفيين إلى المدن، فالهجرة الموسمية يفارق فيها المواطن منزله في فصل من فصول السنة إلى منطقة داخل وطنه للعمل، ثم يعود إلى منزله الأصلي عند نهاية الفصل، مثل هجرة سكان المناطق الجبلية في فصل جني الكروم أو حصاد الحبوب، إلى السهول المجاورة لهم، وتنتهي الهجرة الفصلية بانتهاء فصل الغلة، إذ جمع خلالها المهاجر مقدارا من المال والحبوب، ثم يعود بخلاف الهجرة عبر (الهجرة الخارجية) التي قد تدوم في كثير من الأوقات عدة سنوات.

ومن الهجرة الداخلية نجد هجرة الريفيين إلى المدينة، وهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان، وقد اشتدت هذه الظاهرة في الجزائر ابتداء من سنة 1948 وهي السنة التي بلغ فيها عدد سكان المدن من الجزائر أكثر من (1,3 مليون) أو (20 %) وكانت نسبة سكان المدن قبل هذا التاريخ لا تتجاوز (16 %)، ثم ارتفعت سنة 1960 إلى (30 %)، وقد تميزت الفترة الواقعة بين 1962 و 1977 بهجرة ريفية مهمة نظرا لما اتسمت به من نزوح جماعي للمستوطنين الأوروبيين سنة 1962 وظهور فراغ في الأنشطة التي كانوا يقومون بها على جميع المستويات، وقد ترتبت على هذا تزايد في حجم سكان المدن خلال تلك الفترة نتيجة للهجرة الريفية، فالمعطيات الإحصائية للإحصاء العام للسكان سنة 1966 تبين أن 600 ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات، أي بمعدل (150 ألف) نسمة سنويا.

أما المعطيات الإحصائية المتوفرة عن الفترة الممتدة من 1967 إلى 1973 فتعتبر أكثر تفصيلا من الفترة السابقة، مع التناقض الذي قد يكتنف أرقامها. فكما أشار المخطط الرباعي الثاني يتضح أن الهجرة الريفية قد تطورت بالنسبة إلى تطور العدد الإجمالي للسكان كالاتي⁽⁷⁸⁾:

الجدول رقم 4 : يوضح تطور الهجرة الريفية بالنسبة لتطور العدد الإجمالي للسكان

البيان \ السنة	1966	1973	1977
العدد الإجمالي للسكان	11,8	14,7	16,9
عدد سكان المدن	3,9	5,7	7,10
النسبة المئوية 2 إلى 3	33 %	3,9 %	42 %
عدد سكان الريف	7,9	9	9,8
النسبة المئوية 4 إلى 1	6,7 %	61 %	58 %

520,000	840,000		الهجرة الريفية المتراكمة
---------	---------	--	--------------------------

(الخانات: 1، 2، 4 بالمليون).

وقد قدر معدل الهجرة الريفية سنويا بـ (130 ألف) نسمة خلال الفترة من 1973 إلى 1977، وباعتماد على تقديرات المخطط الرباعي الثاني نجد أن تزايد سكان الريف الجزائري قد بلغ (2 %) سنويا، يقابله تزايد سكاني عام بلغت نسبته (3,2 %) سنويا، وتزايد سكاني في المدن بلغت نسبته (6,5 %) سنويا.

إن الزيادة في حجم الهجرة الداخلية نحو المدن، أدت إلى تزايد معدل سكان المدن، بعد أن استقر خلال الفترة الواقعة بين عامي 1966 و 1969 على نسبة (3,2 %) والمساوية عمليا لنسبة النمو السكاني العام، ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت (3,4 %) خلال الفترة الواقعة بين عامي 1969 و 1971، ثم إلى (5,25 %) خلال الفترة الواقعة بين عامي (1972-1974)، وتؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة من التعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ونمو المراكز الحضرية نتيجة لهذه الهجرة كان كالاتي⁽⁷⁹⁾:

1- ازدياد ملحوظ في انتقال السكان الريفيين إلى الحضر، إذ لغ عدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية (190)، وارتفاع عدد سكان الحضر من (3.700.000) نسمة إلى (7.095.000) نسمة، أي من (31 %) إلى (41 %) من المجموع الكلي للسكان.

2- لا تزايد نسبة السكان العاملين في الزراعة على (70 %) على مجموع السكان المقيمين في الريف.

3- يقدر معدل الهجرة الريفية نحو المدن استنادا إلى المعطيات للتعداد السكاني الأخير بـ (130 ألف نسمة سنويا).

جدول رقم 05: يوضح نمو السكان في الجزائر 1830-1987

السنة	إجمالي السكان	%	سكان المدن	%	سكان الأرياف	%
1830	3 000 000	100	150 000	5	2 850 000	95,00
1886	3 752 000	100	587 000	15,64	3 165 000	84,36
1906	4 721 000	100	878 000	18,59	3 843 000	81,41
1926	5 444 300	100	1 227 000	22,53	4 217 000	77,47
1936	6 509 600	100	1 609 000	24,71	4 900 600	75,29
1948	7 569 700	100	2 069 000	27,29	5 503 700	72,71
1954	8 811 200	100	2 416 000	31,54	6 395 200	72,59
1966	11 776 845	100	3 714 632	40,36	8 062 213	68,46

(79) عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أناسي، الجزائر، مركز الأبحاث الاقتصادية التطبيقي، د ت، ص ص (8، 12).

59,64	10 107 142	27,14	6 840 858	100	16 948 000	1977
50,19	11 527 309	49,81	11 444 249	100	22 917 558	1987

المصدر: الإحصائيات معتمدة على وثائق الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر، معالجة من

طرف المؤلف.

* يوضح الجدول رقم (01) تطور عدد السكان في الجزائر في المدة ما بين 1830 و 1987. بما فيهم سكان الأرياف والمدن على السواء. وحسب معدل النمو السكاني السنوي في الأرياف والمدن وحسب التقديرات المعتمدة على هذه المعدلات فإن عدد سكان المدن وعدد سكان الأرياف يكونا قد تعادلا مع نهاية 1990 بحصة 11,5 مليون نسمة لكل صنف وبالتالي فإن الجزائر منذ 1991 تكون قد بدأت تحولا جديدا في تركيبها السكاني من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع ذي أغلبية حضرية⁽⁸⁰⁾.

وهذا لا يعني أن سكان الأرياف قد تناقصوا بل بالعكس فإن سكان الأرياف قد حققوا نمو معتبر حسب الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (01)، جاعلين الأرياف مأهولة بدرجة أكثر بالسكان. إلا أن ميزان الثقل السكاني أصبح لصالح المدن نتيجة معدلات النمو الحضري السنوي المختلفة حسب اختلاف المراحل التي سبق أن تعرض لها الفصل الثاني والتي يمكن التذكير ببعض هذه المعدلات الحضرية كالتالي:

– إن معدلات النمو الحضري قبل حرب التحرير (1954) كانت متزنة تتراوح ما بين 2 و 2,5 % سنويا.

– ارتفعت هذه المعدلات خلال حرب التحرير ومرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1966 إلى حدود (10,5 %) سنويا بسبب عدة عوامل من بينها انعدام الأمن في الأرياف، وسياسة جمع سكان الأرياف في محتشدات أنشأها الاستعمار الفرنسي وعودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن وتواجد حظيرة سكنية جيدة شاغرة في المدن جلبت سكان الأرياف، بعد مغادرة الفرنسيين لها وزيادة على ارتفاع معدل النمو الديمغرافي مع بداية الاستقلال.

– سجل نوع من الانخفاض في معدلات النمو الحضري بعد 1966 مقارنة مع السنوات السابقة حيث أصبح يتراوح ما بين (3,8 و 5,5 %) سنويا في المدة ما بين 1966 و 1977، وهو معدل مرتفع إذا قارناه مع معدل النمو الديمغرافي الوطني السنوي المقدّر في هذه المرحلة بحوالي 3,5 سنويا مما يدل على استمرار التوافد على المدن بسبب الاستثمار المركز في الصناعة التي أقيم جلها في التجمعات الحضرية.

(80) بشير التيجاني: التحضر والتهينة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 02-2002، ص (34، 35).

- استمر معدل النمو الحضري السنوي بنفس الوتيرة ما بين 1977 و 1987 خلال المرحلة الأخيرة من برنامج التصنيع المكثف.

- كما أن معدلات النمو الحضري كانت متفاوتة من مدينة إلى أخرى حسب أنماط المدن، حيث نجدها تدرج من معدل 2,5 % في المدن الكبرى مثل الجزائر وهران، لترتفع إلى 5,5 % في المدن الصغرى حسب الإحصائيات المعالجة في التعدادات الثلاث: 1966، 1977، 1987 خلال المرحلة الأخيرة، وبالتالي فإن العدد المضاف إلى السكان الحضر في الفترة ما بين 1966 و 1987 والمقدر بحوالي 6,2 مليون وجه جله نحو المدن الصغرى، والجدول رقم (02) يوضح ذلك⁽⁸¹⁾.

جدول رقم 06: يبين تركيب الهيكلية الحضرية في الجزائر (1966-1987).

أكثر من 500000	200000 500000	100000 200000	50000 100000	25000 50000	10000 25000	5000 10000	أقل من 5000	المجموع	حجم المدن/ ديموغرافيا
1 مدينة الجزائر	وهران +قسنطينة 2	عنابة 1	11	20	29	79	205	*368	عدد التجمعات الحضرية
1006191	164969	631729	164969	729813	622706	576321	587117	4998918	حجم السكان سنة 1966
1744156	123672	1232622	353111	1507368	150196	151539	1728518	11227751	حجم السكان سنة 1987
73,3	95,1	95,1	114,0	106,5	141,06	162,9	209,6	124,6	النمو الإجمالي 87/66 (%)
2,5	3,2	3,2	3,7	3,5	4,3	4,7	5,5	4,0	النمو السنوي 87/66 (%)
737965	60080	600880	188,42	77755	879258	939074	1170264	622833	العدد السكاني المضاف
11,8	9,6	9,6	3,0	12,5	14,1	15,1	18,8	100	النمو الإجمالي في كل صنف
-	75110	75110	45764	15570	265822	251040	531938	1664849	عدد النازحين في كل صنف
-	4,5	4,5	2,7	9,3	16,01	15,1	31,9	100	التروح الريفي (%)

المصدر: إحصائيات منتقاة من وثائق الديوان الوطني للإحصائيات، ومعالجة من طرف المؤلف.

(*) عدد التجمعات الحضرية حسب تعداد 1966.

4- بنية التروح الريفي إلى المدن في الجزائر:

يمكن لبنية الهجرة الريفية أن تحلل من وجهتي نظر: جغرافية واجتماعية:

(81) بشير التيجاني: مرجع سابق، ص ص (35، 36).

أ- البنية الجغرافية:

إجمالاً أن مناطق الوصول معروفة لدينا أكثر من مناطق التروح هذه والتي لا توجد عنها سوى معطيات مجزأة. أما بالنسبة لمناطق الوصول فيمكننا الإشارة إلى جملة من الوقائع: أن زيادة الهجرة باتجاه المدن الداخلية أصبح منذ عام 1969 أكثر من حركتها باتجاه المدن الساحلية استناداً إلى بيانات الهجرة وكما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (07): يوضح بنية الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية في الجزائر.

بيان الهجرة	1966 - 1969	1970 - 1971	1972 - 1973
المدن الساحلية	115000 +	14000 +	66000 +
المدن الداخلية	59000 -	79000 +	177000 +
مجموع المدن الحضرية	56000 +	93000 +	243000 +

وحتى إذا تغيرت الأهمية النسبية للمدن الساحلية والداخلية فالنمو الحضري في الداخل كان في ازدياد عدد الضياع (مراكز التبادل) الصغيرة أكثر من ازدياد المدن ذاتها وأملى هذا النمو طابعه عليها، والضيعة بلدية حضرية لا يتجاوز تعداد سكانها 20000 نسمة⁽⁸²⁾.

جدول رقم (08): يوضح تزايد المدن: 1966 - 1973.

مدن ساحلية	مدن داخلية	ضياع صغيرة
133,2	132,9	140

الأساس 100 = 1900.

وأتى هذا الازدياد في الضياع الصغيرة والذي ظهر بعد عام 1972 كواقع حديث نتيجة لهجرة تمثل نسبة (2/5) هذا الازدياد. وسنقوم في حينه بدراسة هذا الواقع الملفت للانتباه والذي يتناسب بتقديرنا مع شكل توزيع الاستثمارات غير زراعية على المستوى الوطني. وتبين لنا معطيات دراسة حديثة عن الهجرة إلى مدينة وهران أن حركة السكان الذين أتوا إليها تعبر بجلاء عن هجرة ريفية (61 %) أكثر من مجرد حركة انتقال للسكان بين المراكز الحضرية (39 %). وينبغي أن نشير بصور خاصة إلى أن النسبة الهامة من المهاجرين من المناطق الريفية كانت من مناطق التجمعات السكانية (68,5 %) وليس من المناطق المشتتة السكان. وهذا الواقع الغريب يستحق التفسير.

(82) عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص ص (12، 13).

وهكذا يمكن القول إن الهجرة الريفية هي النتيجة المنطقية لهجرة زراعية كلية وكذلك وبصورة أقل أهمية نسبيا بأنها النتيجة لهجرة زراعية جزئية تميز خصوصا البلديات الريفية في المناطق المشتتة السكان، وهذا يستدعي العودة إلى تفسير البطء المحتمل في عملية تحول الهجرة الزراعية الجزئية إلى هجرة ريفية والرجوع بالتأكيد إلى عوامل ارتباط السكان في الأرياف والتي ما زالت تلعب دورها.

ب- البنية الاجتماعية:

يقصد بالبنية الاجتماعية للهجرة تأثير معيارين هما النشاطات الأصلية: زراعية أو غير زراعية وطبيعة الاستخدام السابق الذي كان يمارس ضمن هذه النشاطات عامل مأجور، فلاح صغير، حرفي،... ولا نملك حاليا معطيات إجمالية لدراسة البنية الاجتماعية للهجرة الريفية، إلا أن تحليلنا حديثا للسكان المهاجرين في مدينة وهران يسمح لنا بتحليل هذه البنية⁽⁸³⁾.

وتفيدنا المعلومات الإجمالية حسب هذه الدراسة أن الهجرة لا تمس بصورة رئيسية النشاطات الزراعية، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (09): يوضح بنية الهجرة الريفية نحو مدينة وهران حسب السكان الذين تم

استجوابهم عام 1974

النشاطات	العدد	% بالنسبة لعدد السكان الإجمالي	% بالنسبة لعدد السكان القادرين على العمل منهم
نشاطات زراعية	17294	28,6	37,4
نشاطات غير زراعية	18391	30,4	39,8
بدون مهنة	10539	17,4	22,8
بدون غرض (أقل من 16 سنة)	14201	23,5	/
سكان قادرين على العمل	46224	76,5	/
العدد الإجمالي لهؤلاء السكان	60425	100	100

المصدر: آدريس، صفحة 27، تم جمع الجدول من قبل المؤلف.

لكننا نقبل بصورة عامة أن أسلاف هذه الفئة من السكان (الذين لا يعملون في الزراعة) كان لها نشاط زراعي سواء كملاكين صغار أو كأجراء.

(83) آدريس AARDES: (كتاب الدولة للتخطيط)، دراسة قومية حول الهجرات: معطيات أولية حول مدينة وهران، سبتمبر 1975.

وإذا حللنا الهجرة من المنظار الاجتماعي والمهني لهذه الفئة نتحصل على النتائج التالية⁽⁸⁴⁾:

جدول يبين:

جدول رقم (10): يوضح التوزيع الاجتماعي للمهاجرين في مدينة وهران من الريف سنة (1974).

النشاطات الزراعية	الإجمالي	%	النشاطات غير الزراعية	الإجمالي	%
مزارعون مستقلون	6714	38,9	عمال عاديون، عمال مهنيون		
عمال مأجورون منتظمون	3663	21,1	مهنيين، موظفي الخدمات	8585	57,0
عمال مأجورون غير منتظمون	5086	29,4	ملاكات، مهن حرة	773	5,2
خماسون(*) مساعدون العائلات			مستخدمو التجارة والإدارات	1302	8,6
نشاطات أخرى متنوعة	1831	10,06	حرفيون، أرباب العمل	1424	9,4
			صغار، تجار الجملة		
			باعة متجولون	2075	13,8
			الفئات الأخرى	895	6,0

المصدر: ذات المصدر، الصفحة 28، تم جمع وتنظيم الجدول من قبل المؤلف.

إن لهذا التوزيع دلالة بليغة بالرغم من عدم دقته بصورة كافية، إذ يشير في كل الأحوال إلى أن الكتلة الأساسية من المهاجرين مكونة من العمال المأجورين والاحتمال القوي أن يكون ضمن فئات "المزارعين المستقلين" والتجار الفلاحون الفقراء الصغار والباعة المتجولون هم الذين شكلوا القسم الأعظم من المهاجرين⁽⁸⁵⁾.

(84) عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص ص (15، 16).

(*) يعملون في الأرض ويتلقون لقاء عملهم مبدئيا خمس المحصول، وجد هذا الشكل من العلاقة في الجزائر نتيجة للتطور الرأس مالي.

(85) عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص ص (16، 17).

خامسا: المقاربة السوسولوجية لظاهرة التزوح الريفي:

تنازع تفسير ظاهرة التزوح الريفي عدة اتجاهات. وتوضح متابعة النظريات المفسرة لظاهرة التزوح الريفي (الهجرة) غلبة تخصص المنظرين والمفسرين على اتجاههم التفسيري، فالمتخصص في الجغرافيا يقدم تفسيراً لظاهرة التزوح الريفي تسير خبراته الأكاديمية، والاقتصادي يفسر اقتصادياً ويقدم الاجتماعيون تفسيرات ترتبط بالجماعة والمجتمع، ولذلك فثمة اتجاهات نظرية محددة في تفسير ظاهرة التزوح الريفي.

ويعتبر البعد التفسيري في ظاهرة التزوح الريفي أحد المصادر التي تضيف أهمية خاصة على دراسة ظاهرة التزوح الريفي، فمن الواضح أنه ليس ثمة اتفاق على نظرية واحدة في تفسير هذه الظاهرة. ولا زالت مختلف النظريات الثلاث تواجه جوانب قصور واضحة. فالنظرية الاقتصادية والجغرافية تقدم تفسيرات حتمية لظاهرة التزوح الريفي ومعروف أن التفسير الحتمي تفسير معيب لتجاهله الكثير من العوامل المؤثرة في تشكيل الظاهرة وتركيزه على عامل واحد.

أما النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة التزوح الريفي فما زالت في طور التكوين وليس ثمة وضوح حقيقي لهذه النظريات بل أن النظريات الاجتماعية المفسرة للهجرة لم تحتل بعد مكانتها كاتجاه تفسيري في دراسة ظاهرة التزوح الريفي.

ومن جهة نظرنا فإن دراسة ميدانية عن النازحين قد تسهم أيضا في إيضاح ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن والعوامل المؤثرة في النازحين وفي المهاجرين بشكل عام. بجانب أن مثل هذه الدراسات التي تتناول المهاجرين والنازحين في المجتمع المضيف قد تقدم إسهاما في تفسير تكيف النازحين سواء في المجتمع المضيف أو في مجتمعهم الأصلي وهذه النقطة لم تهتم بها معظم النظريات والتفسيرات التي بين أيدينا عن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن.

حيث نجد أن معظم النظريات تهتم فقط بالعوامل التي تعمل على طرد النازحين من مواطنهم الأصلية والعوامل التي تجذبهم إلى مجتمعات الاستقبال أو مواطن الجذب⁽⁸⁶⁾.

دون أن تهتم بتقديم تفسير عن تكيف النازحين في مجتمعات الجذب وأثر متطلبات التكيف على العلاقات الاجتماعية والخصائص الاجتماعية للنازحين. وحتى تلك الدراسات القليلة التي اهتمت بهذه النقطة ركزت تركيزا شديدا على العوامل الاقتصادية في تفسير عملية التكيف بالمجتمع المضيف ورأت معظم الكتابات هنا أن التكيف الاقتصادي للنازحين هو محطة الوصول إلى التكامل الثقافي.

1- التفسير الاقتصادي لظاهرة التزوح الريفي:

(86) عبد الله عبد الغني غانم: المهاجرون، دراسة سوسيوأنثروبولوجية، جامعة الإسكندرية، كلية الأدب، الطبعة الثانية، 2002، ص ص (23، 24).

ينظر أنصار التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة التزوح الريفي، ورغم أن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل البطالة، التضخم، قلة فرص التوظيف، والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال أيضا، إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية لظاهرة التزوح تركز على العوامل الاقتصادية في مجتمع الإرسال فقط. وعموما فإن التفسيرات الاقتصادية تقترب من التفسيرات الحتمية للظاهرة بما يكتنف مثل هذه التفسيرات من عيوب تمثل في تجاهل تداخل العوامل المختلفة المؤثرة في سلوك الإنسان من ناحية فضلا عن تجاهل التعدد الكبير لمثل هذه العوامل.

ويوجز البعض ما يعنيه التفسير الاقتصادي لظاهرة التزوح بقوله:

"إن النازح يترك وطنه أصلا بحثا عن العمل، ويتضمن ذلك تصورا محدد متضمن جانبيين:"

أ- إن حدوث التزوح يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة وقد قيل هنا أن الحالة الاقتصادية المناوئة في الوطن الأصلي تدفع الناس إلى مغادرته وتركه وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجتمع المضيف تجذب النازحين إليه.

ب- إن سلوك النازح يساير نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم منفعة اقتصادية من خلال قيامه بالتزوح⁽⁸⁷⁾.

وطبقا للتفسير الاقتصادي يرى البعض أن الدوافع التي تدفع الأشخاص للتزوح توصف بأنها دوافع اقتصادية وبمعنى آخر فإنه ينظر إلى النازحين على أنهم باحثون أساسا على الرزق وأسباب العيش **Live hood**، وهذا بما يتضمنه ذلك بالطبع من اتجاه النازح إلى حيث يجد العمل.

وقد تعرض التفسير الاقتصادي لبعض الانتقادات منها:

- إن التفسير الاقتصادي يتجاهل عوامل عديدة تتدخل في تفسير السلوك الإنساني وأنه أحد أشكال التفسيرات الحتمية وليس هناك ما يبرر الاقتصاد في دراسة التزوح على إبراز الدور الذي تلعبه الأوضاع الاقتصادية في الوطن الأصلي مع نزوح العناصر المهاجرة وإغفال النظم والأنساق الاجتماعية الأخرى التي قد تتعاون فيما بينها بحيث تجعل من ذلك الوطن الأصلي منطقة دافعة أو طاردة لسكانها.

- إن التفسير الاقتصادي ينظر إلى المهاجر على أنه سيد قراره متجاهلا ظروف البلد المضيف وسياسات الحكومات المختلفة في الحد من استقبال النازحين ويتجاهل هذا التفسير بذلك أثر الموانع القانونية والسياسات التي قد تحول دون نزوح المواطن إلى بلد آخر، فضلا عن موقف أبناء الشعب في

المنطقة التي يرى فيها المهاجر جذبا اقتصاديا يغرى بالهجرة إليه ومثال على ذلك نزوح الفلاشا الأثيوبيين إلى إسرائيل، فالإسرائيليون ينظرون إلى الفلاشا أنهم بدائيون نازحين من الأرياف من أجل لقمة العيش. - يتجاهل التفسير الاقتصادي أن النزوح قد يتم ليس لفقر المواطن الأصلي بالمقارنة بثراء وفرص العمل بالمجتمع المضيف ولكن بسبب سياسة الإفكار المقصود لمناطق الطرد فقد أشار أحد المهتمين بظاهرة النزوح إلى أن نزوح الهنود الأمريكيين من مناطق إقامتهم التقليدية إنما نتج عن سياسة الحرمان التي اتبعتها الحكومة مع الهنود الأمريكيين لإجبارهم على النزوح من هذه المناطق⁽⁸⁸⁾.

2- التفسير الجغرافي:

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين أولاهما ترتبط بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي وثانيهما ترتبط بتحديد مجتمع الاستقبال أما عن النقطة الأولى فيقوم التفسير الجغرافي على مقولة ديموغرافية، ويقوم هذا التفسير على افتراض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها، وهنا فإن الجغرافيون يرون أن الظروف الجغرافية والفيزيائية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان وأن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عددا زائدا يدخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو النزوح إلى مكان آخر.

أما النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسيرا لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للنازح وترى النظرية الجغرافية أن النازح يختار مجتمع الاستقبال أو بالأحرى المنطقة التي يهاجر إليها في ضوء خصائصها الجغرافية، حيث يرى الجغرافيون أن النازح يختار منطقة الاستقبال في ضوء ظروفها الجغرافية (التضاريس والمناخ والنبات) مع ظروف منطقة الطرد. وثمة عامل آخر اهتم به الجغرافيون في تحديد النازح لمنطقة الجذب التي يهاجر إليها ألا وهو عامل المسافة. وطبقا لذلك العامل فإن عدد النازحين إلى بلد ما يرتبط عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والموطن الأصلي الذي خرج منه النازح بينما يرتبط طردا مع فرص العمل المتاحة⁽⁸⁹⁾.

3- التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة النزوح إلى المدن:

ويختلف التفسير الاجتماعي لظاهرة النزوح الريفي عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير النزوح هذا من جهة ومن ناحية أخرى فهو لا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والنازحين نظرة متكاملة فيرى أن النازحون على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كل المجتمعين

(88) أحمد أبو زيد: الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد (2) يونيو 1986، ص (277).

(89) أحمد أبو زيد: مرجع سابق، ص (277).

تلقى بأثرها على التزوح والنازح وتحدد قرار التزوح والاتجاه والمدة، بجانب انه يعتمد أساسا على الواقع بمعنى أنه يعتمد في استخلاص ما يتوصل إليه على "ما يقوله" وعلى "ما يفعله" المبحوثين وذلك من خلال أدوات البحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والمتمثلة في المقابلة والاستبيان والملاحظة وغير ذلك.

4- نظريات التزوح الريفي إلى المدن:

استوعب تراث علم اجتماع السكان على عدد من النظريات التي تحاول تحليل عملية التزوح إلى المدن في ضوء أسبابها ودوافعها نرى من الملائم عرضها ومناقشتها ببعض التفصيل وذلك على النحو التالي:

أ- نظرية رافينشتاين Ravenstein

تعتبر نظرية رافينشتاين التي صاغها تحت عنوان "قوانين الهجرة والتزوح" (1885-1889)، من أشهر النظريات التي قدمت في هذا الصدد، لقد كانت قوانين رافينشتاين عبارة عن قضايا عامة حول طبيعة اتجاهات التزوح واختلاف ظاهرة التزوح بين الجماعات السكانية، فعلى سبيل المثال أشار رافينشتاين إلى أن تيارات الهجرة تميل إلى التدفق من المناطق الريفية تجاه المناطق الحضرية، كما لاحظ أن ظاهرة التزوح تحدث خلال منابع أي في تدفقات متميزة من الأفراد من موطن أصلي خاص إلى مواقع أخرى يعينها.

وعندما تحدث ظاهرة التزوح خلال منابع أو روافد، فإنه يوجد أيضا منابع مضادة للنازحين تسير في اتجاه عكسي ومضاد. أما اختلافات ظاهرة التزوح فمسألة يمكن الكشف عنها عن طريق التعرف على خصائص النازحين. لقد أشار إلى أن تيارات الهجرة تميل إلى أن تكون من الإناث أكثر من الذكور عندما تكون مسافة التزوح قصيرة نسبيا، كما أن ظاهرة التزوح مرتبطة بالسن. حيث تشمل ظاهرة التزوح في أعلى معدلاتها بين أكثر الفئات العمرية شبابا⁽⁹⁰⁾.

وتقدم نظرية رافينشتاين عن ظاهرة التزوح عددا كبيرا من القضايا كان معظمها مؤكدا وحقيقيا وقت إجراء ملاحظاته ولا تزال كثير من القضايا تتمتع بقدر كبير من المصداقية في وقتنا هذا. مثال على ذلك ما ذهب إليه رافينشتاين أن رغبة معظم الرجال في أن يحسنوا أوضاعهم المادية "كانت عاملا له تأثيره الفعال في تشجيع التزوح، وهذا بدوره يثير تصورا بأن الدافع الاقتصادي هو السبب الأول في التزوح. وفي هذا الصدد وضعت أو أثرت هذه النظرية في نعمة" النظريات السكانية اللاحقة.

(90) السيد عبد العاطي السيد: علم اجتماع السكان، كلية الأدب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة (1999)، ص ص (326، 327).

ب- النظريات الايكولوجية لظاهرة التروح:

تحاول النظرية الايكولوجية بوجه عام شرح وتفسير ظاهرة التروح على المستوى المجتمعي. ويتمثل الافتراض الكامل وراء النظرية الايكولوجية في أن هناك توازناً يجب أن يتحقق بين حجم السكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا والبيئة على اعتبار أن تغيرات تطراً على التنظيم الاجتماعي أو التغيرات التكنولوجية أو على خصائص البيئة، يترتب عليها تغيرات مصاحبة في المتغير السكاني (زيادة أو نقص). وفي الوقت الذي تعمل فيه العمليات الديمغرافية الثلاثة - الخصوبة والوفيات - الهجرة - على استعادة هذا التوازن، إلا أن عملية التروح وحدها تنفرد بكونها استجابة غير مباشرة ولكنها ذات تأثير فعال. ذلك لأن عندما يحدث تغير، يحدث تحولاً مصاحباً في توزيع السكان من خلال عملية التروح حتى يتحقق التوازن بين المناطق التي تتوافر فيها فرص النمو والمناطق التي تتلاشى أو تقل فيها هذه الفرص.

لقد كان النموذج الايكولوجي أكثر النماذج استخداماً لتفسير ظاهرة التروح الريفي الحضري في الولايات المتحدة. ففي المناطق الريفية أصبحت النشاطات المعيشية أكثر ميكنة وآلية (تغير تكنولوجي). فأنحسرت فرص العمالة (تغير في التنظيم الاجتماعي) هذا في الوقت الذي انتشرت فيه الأعمال والمهن الصناعية وأعمال الخدمات الجديدة في المناطق الحضرية، لذلك نجد أنه ما لم يحدث التحول في توزيع السكان فإن الأمر سيؤدي إلى اختلال التوازن بين أحجام السكان والفرص المتاحة في كل المناطق الريفية والحضرية. من هنا كان انتقال بعض السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية عاملاً حقق إعادة التوازن بين حجم السكان والتنظيم الاجتماعي⁽⁹¹⁾.

ج- نظرية اتخاذ القرارات في عملية التروح:

نظرية لي Lee:

قدم ايفريت لي Everett Lee (1966) نظرية في التروح ترتبط باتخاذ القرار واستندت على القضايا التي سبق أن قدمها رافينشتاين. حيث وضع أربعة عوامل أساسية وعامة اشتق منها عدد من الفروض المتعلقة بظاهرة التروح.

حيث يرى أن أي قرار خاص بالتروح ينطوي على: (أ) عوامل إيجابية أو سلبية ترتبط بالمنطقة النازحة، (ب) عوامل إيجابية أو سلبية ترتبط بالمنطقة النازح إليها، (ج) صعوبات أو عقبات، (د) عوامل شخصية.

- أما العوامل الايجابية والسلبية المرتبطة بالمنطقة النازح منها والمنطقة المهاجر إليها، فتشمل على تقييم فرص العمالة، وظروف المعيشة والمناخ، ومدى توافر الإمكانيات الثقافية، وسبل شغل وقت الفراغ، وتوافر الخدمات العلاجية، إلى جانب عامل التكاليف أو النفقات، أما المعوقات أو الصعوبات فتشير إلى مختلف العوامل التي تجعل ظاهرة التزوج من مكان إلى آخر مسألة صعبة أو عسيرة، مثال ذلك الحدود والحواجز الفيزيائية، وقوانين التزوج (الهجرة) والمسافة بين مناطق الأصل ومناطق التزوج. ويشير مفهوم العوامل الشخصية إلى معنيين مختلفين:

الأول هو معنى العوامل الشخصية التي تعد ببساطة خصائص مميزة للفرد أو الأسرة مثل حجم الأسرة ومرحلة دور حياة الأسرة، أما المعنى الثاني فيشير إلى حساسية الفرد ووعيه أو إدراكه بالظروف في أماكن أخرى، وسيضيف المعنى الثاني بعدا جديدا، وأساسيا للنظرية، ذلك لأنه إذا كانت العوامل الشخصية تتضمن معرفة الفرد وإدراكاته ووعيه كفرد عندئذ تتحدد العوامل الثلاثة السابقة في ضوء هذا العامل الرابع، فالقيم الإيجابية أو السلبية التي ترتبط بالموطن أو مكان الهجرة، جنبا إلى جنب مع إدراكه وتوقعه للمعوقات أو الصعوبات التي تكتنف عملية التزوج لا يكون لها أي معنى إلا في ذهن من يقدم على التزوج وهكذا كان محور نظرية لي في التوحيد بين مجموعة العوامل الثلاثة: قيمة الموطن الأصلي، قيمة المنطقة المهاجر إليها، الصعوبات والمعوقات التي تدخل وتؤثر في قرار التزوج وذلك من خلال إدراك الأفراد ومعرفتهم. يقول لي: "إن مجموعة الإيجابيات والسلبيات في كل من الموطن ومنطقة التزوج تحدد وبطريقة مختلفة بالنسبة لكل نازح ووفقا لمنظوره. وفي الأيام الأخيرة ظهرت تحليلات تفصيلية لهذه المسألة. سميت باسم نموذج اتخاذ قرار الهجرة. وفي الحقيقة ليس هناك نموذجا واحدا بل عدة نماذج مختلفة تتناول بطريقة أو بأخرى التساؤل حول العمليات العقلية التي يتبعها الأفراد عندما يقررون الانتقال من مكان إلى آخر⁽⁹²⁾.

د- نظرية الدافعية لاتخاذ قرار التزوج:

لقد حدد كل من "سل Sell" و "دي جونج Degong" (1978) أربعة مقومات أساسية لما يمكن أن نسميه بالنظرية الدافعية لاتخاذ قرار التزوج هي:

1- الإمكانية أو الإتاحة Availability، 2- الدافع Mative، 3- التوقع Expectance، 4-

الحافز Incentive. ويمكن النظر إلى هذه المقومات على أنها خطوات متتابعة يسلم أحدها إلى الآخر. وسنحاول فيما يلي أن نشرح هذه المقومات.

* **الإمكانية:** فلكي يستطيع الفرد أن يتخذ قرار الزواج، من الضروري أن تكون ظاهرة الزواج أمراً ممكناً أو متاحاً وهناك معنيان لإمكانية الزواج بالنسبة للفرد أولهما الإمكانية الفيزيائية والجسدية لحركة الفرد وانتقاله، فتزليل السجن مثلاً يرى في الهجرة عدة مزايا مثل الحصول على دخل أكبر أو قدر أكبر من الحرية، إلا أنه يجد نفسه مواجهاً بعقبات ومعوقات فيزيائية تجعل الهجرة أمراً غير ممكن له ولا تشير الإمكانات الفيزيائية فقط إلى القيود التي تجعل من الصعب على الأفراد الانتقال خارج البلد فحسب. بل وإلى القيود التي تحاول دون انتقال أو حركة أو نزوح الأفراد داخل منطقة بعينها، ففي كثير من البلدان وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية قد تضع السياسات السكانية بعض القيود المكانية على الأصول العرقية للمهاجرين أو حتى على مستويات المهارة المهنية⁽⁹³⁾.

* **الدافعية:** يشير مصطلح الدافعية **Mative** في صنع قرار الزواج إلى كل الأشياء ذات قيمة في حياة الناس. والمعروف أن القيم في حياة الناس تمثل مقوماً أساسياً في ثقافة أي مجتمع وأن الأفراد يتعلمون القيم الثقافية لمجتمعهم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. ففي المجتمع الأمريكي مثلاً تضيف الثقافة قيمة كبرى على "النجاح" والذي يعني النجاح الاقتصادي في كل الأغراض العملية ومن ثم فليس من المستغرب أن يكون أحد الدوافع الأساسية للزواج ذات طابع اقتصادي.

* **التوقع Expectance:**

ونعني "بالتوقع" كمقوم ثالث من مقومات اتخاذ القرار (قرار الزواج) اعتقاد الأفراد بأن الزواج سوف يساعدهم على تحقيق أهدافهم إذ غالباً ما يعرف الأفراد أن الأعمال التي ترتبط بأجور أو مرتبات أكبر تتوفر في مناطق أخرى غير تلك التي يعيشون فيها.

ويعرفون أيضاً أنه ليس من الصعب أن ينتقلوا أو يهاجروا إلى هذه المناطق (إمكانية فيزيائية). كما قد يضيفون قيمة كبرى على الأموال التي سوف يتقاضونها إذا انخرطوا في هذه الأعمال ذات الأجر المرتفع (الدافع) ومع ذلك فإنه ما لم يعتقد هؤلاء الأفراد أنه بالإمكان الالتحاق بهذه الأعمال لن يتخذوا قرار الزواج وهذا يعني أنه إذا ما فقد عنصر التوقع لن تتم عملية الهجرة والزواج إلى أماكن أخرى.

ومن ناحية أخرى، إذا ما توافر عنصر "التوقع" بمعنى إذا توقع الأفراد أنهم سوف يحصلون على هذه الأعمال ذات الكسب الأكبر أو على ما يضيفون عليه من قيمة كبيرة من أهداف. اتخذوا قرار الزواج وجسدوه فعلاً. ومثال على ذلك أنه قد يحتاج للشباب فرصة إدارة مشروعات فرعية للمؤسسة التي يعملون فيها. ولكن في مناطق منعزلة أو نائية أو غير جاذبة للسكان، فيوافقون على العمل بها لأنهم

يتوقعون أنهم سوف يحققون نجاحا أكبر لأنفسهم أو لمؤسستهم في هذه المناطق الجديدة، ومع ذلك فإن التوقعات التي يتصورها الأفراد عن المناطق التي سيهاجرون إليها قد تكون غير واقعية في بعض الأحيان. لقد كان الجغرافي **جوليان وولبرت Julian wolpert** أول من لفت الأنظار إلى أهمية توقع أو تصور الأفراد للمناطق المهاجر إليها وقد دل على ذلك بالإشارة إلى مدينة دينفر **Denver** بولاية كولورادو حيث ترسخ في الأذهان تصور أنها منطقة من أكثر المناطق جذبا للمهاجرين والنازحين إليها. بالرغم أن مناخها غير صحي في معظم أيام السنة⁽⁹⁴⁾.

* الحوافز Incentives:

ويقصد بها مجموعة الخصائص المميزة لكل من الموقع الحالي للإقامة والموقع النازح إليه أو الذي تنتهي إليه عملية الزواج. والتي قد ترتبط سلبا أو إيجابا مع أهداف الفرد والمثال على ذلك أنه إذا ما أنجب الزوجات أطفالا عندئذ يكون نظام التعليم عاملا أساسيا وحاسما في اتخاذهم لقرار الزواج إذ عندما يحكم الزوجان بأن نظام التعليم في المجتمع الجديد أفضل بكثير من المجتمع الحالي، عندئذ يكون نظام التعليم عاملا إضافيا وزائدا أو دافع للزواج.

وكما هو الحال بالنسبة للدافع، تتنوع الحوافز وتختلف اختلافا لا يمكن حصره في قائمة واحدة، ومع ذلك قد يتصدر الحافز الاقتصادي رأس القائمة.

إن راتباً شهرياً يقدر بألف جنيه قد يكون راتباً مرتفعاً في مجتمع أو منطقة ما، وقد يكون مع ذلك بالنسبة لمستويات العيش والدخل والإنفاق في كل منهما. وإلى جانب الحافز أو الخصائص الاقتصادية هناك بطبيعة الحال الكثير من الحوافز غير الاقتصادية قد يرغب الأفراد في وضعها في اعتبارهم في اتخاذ القرار في الزواج والهجرة.

مثال على ذلك حجم المجتمع والمناخ والأمن ومعدلات الجريمة وفرص الترويج والقرب أو البعد من الجماعات القرابية الكبيرة وما شابه ذلك من المسائل التي تختلف من فرد لآخر والتي يتعين دراستها وتقدير مدى أهميتها بالرجوع إلى الأفراد أنفسهم ومع ذلك يمكن القول بوجه عام بأن الحافز الاقتصادي والحافز القرابي هما أكثر الحوافز أهمية وتأثيراً في القرارات التي يتخذها الأفراد فيما يتعلق بظاهرة الزواج وإن كان ذلك لا يعني إنكار تأثير أو أهمية الحوافز الأخرى التي سبق أن أشرنا إليها.

الفصل الرابع: عوامل وانعكاسات النزوح الريفي على المجتمع الجزائري.

أولاً: - العوامل التاريخية.

- العوامل الاقتصادية.

- العوامل الاجتماعية.

- العوامل الثقافية.

ثانياً: انعكاساته

- أزمة السكن.

- التحضر السريع.

- انتشار عمران الصفيح.

- التوسع على حساب الأراضي الزراعية.

- تريف المدن.

- تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في المدن.

- انعكاساته على بناء الأسرة.

- انتشار البطالة.

- اختلال التركيب السكاني في الريف.

- خسارة الريف لعناصره السكانية.

ثالثاً: السياسات المتبعة من قبل الدولة للحد من ظاهرة النزوح الريفي.

- الآفاق الممكنة لسياسة التعليم والإسكان.

- القرية الفلاحية في تنمية وتحديث الريف الجزائري.

- المشاريع الجوارية.

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

- مشروع المرأة الريفية.

- التجديد الريفي.

- الوسط الريفي كبديل للتوطين الصناعي.

- إجراءات الدعم.

- الشراكة المحلية ضمن الأقاليم الريفية.

الفصل الرابع: عوامل وانعكاسات ظاهرة التروح الريفي على المجتمع الجزائري:

تحتاج مشكلة التروح الريفي إلى المدن الكبرى إلى دراسة التنمية في مواقع مصادر الطرد بهدف التعرف على العلاقة بين زيادة السكان في الحضر ومشكلة الإسكان. من هذا المنطلق تستحق ظاهرة التروح الريفي إلى المدن عناية خاصة في هذه الدراسة لأنها أحد العوامل المؤثرة في توزيع السكان على مختلف مناطق البلاد شأنها في ذلك شأن النمو الديمغرافي لأنها تلعب دورا أساسيا في ارتفاع سكان الحضر - المدن - باعتبار أن ظاهرة التروح الريفي هي حركة الأفراد نتيجة لتغير مكان إقامتهم.

التروح ليس ظاهرة جديدة في حياة المجتمعات فمنذ القدم شهدت غالبية المدن في العالم نموا حضريا بطيئا أو سريعا في الحقبة من الزمن اشتد الضغط على المدن الكبرى بفعل عواملها الجاذبة حيث باتت غير قادرة على استيعاب كل الجماعات المتفقدة إليها وأصبحت غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية من مسكن وتجهيزات جماعية. هذه العملية المتواصلة بطريقة سريعة تحو المراكز الحضرية الكبرى والتي تجذب بالمغناطيس الجماهير الريفية أفرزت ظاهرة تريف المدن وميعة الناحية الإيكولوجية ونجم عن حجم وسرعة هذه التحولات اختلالات في التنمية الاقتصادية والكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية والنفسية، فالقوى الطاردة من الأرياف تمثلت في:

- الأوضاع الاقتصادية الصعبة وظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال الأرض وضعف قدرتها الإنتاجية كما أن عدم استخدام الأدوات المتطورة أدى إلى انخفاض في معدلات الإنتاج وهبوط مستويات المعيشة إلى جانب ذلك تحصل الخدمات في الريف على أجر منخفض وكذلك ضعف الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وكذلك قلة فرص العمل غير الزراعية وغياب الأنشطة القادرة على استيعاب فائض العمل. أما القوى الجاذبة إلى المدن هي:

- الارتفاع النسبي لمستويات الأجور في المناطق الحضرية وتوفر فرص العمل وتزايد الطلب على القوى العاملة في المدن كانعكاس لبرامج التنمية والتطور العمراني إلى جانب ذلك توفر الخدمات كفرص التعليم في المعاهد العليا والجامعات وتوفر الرعاية الاجتماعية والصحة والمستشفيات والعيادات الصحية⁽⁹⁵⁾.

إلى جانب ذلك المركزية الشديدة الميزة للمدن والتي تتمثل في مراكز الأسواق والبضائع والتجارة ووسائل الترفيه والوزارات والإدارات الحكومية إلى جانب ذلك المظاهر الحضرية والاجتماعية التي يتميز بها أهل المدن على أهل الريف.

* إن البحث عن حياة أفضل والانتقال ونزوح سكان الريف نحو المدن أدى إلى إنشاء أحياء ومناطق عمرانية متخلفة مكتظة بالسكان تختلف عن الأحياء الأخرى بشكلها ومظهرها وأراضيها. أما في الجزائر تختلف أسباب التزوح الريفي اختلافا كبيرا عن التي عرفتھا الدول الأخرى لأنها ترجع بالدرجة الأولى إلى الاستعمار وإلى دوافع أخرى.

أولاً: العوامل التاريخية:

1- تشريعات الإدارة الفرنسية للأرض:

من أجل تغيير البنية الفلاحية الجزائرية القائمة على الملكية الجماعية ومهدف قتل الروابط الإسلامية الخاصة بالعائلة الجزائرية، وبغية إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الأوروبي التجأت فرنسا إلى إصدار مجموعة من القوانين حتى تضمن الحصول على أرض واسعة بفضل قرار مجلس الشيوخ لسنة 1831 وقانون نزع الأرض ومصادراتها لسنة 1871 وقانون "وارنر" لسنة 1873 صادرت فرنسا 2.700.000 هكتار أرض صالحة للزراعة للإسراع في عمليات المصادرة والقضاء على أرض العرش- ملكة بريدية قديمة تمنح المنفعة فقط وتعطي حق الملكية وترجع في الأصل هذه الأرض الواسعة إلى القانون الإسلامي ولكن أصبحت عقيمة من الناحية الاقتصادية وليست أية قيمة- من هذا المنطلق ومن نظام شيوع الأرض أصدرت فرنسا قوانين جديدة 1887- 1897- 1927 ترتب عن هذه المجموعة من القوانين فوضى داخل القبائل أدت هذه العملية إلى تفكير واستئصال الجماعات الريفية من جهة وإثارة وتشجيع مختلف الهجرات نحو المدن من جهة أخرى.

تكلفت الإدارة الفرنسية في 1930 بتنظيم ملكية الأرض الريفية من منطلق 2.700.000 هكتار كانت بدون ورقة وذلك ما ثبتته الإدارة التركية وكان السؤال لمن ؟ ترجع أراضي الحابوس وكذلك أراضي العرش التي كانت تمثل المشكل الكبير لدى الإدارة الفرنسية أما بقية الأراضي الأخرى فكانت موزعة ملكا على الأفراد وبعض الجماعات وتمثل هذه الأراضي 4.600.000 هكتار، على هذا الأساس نصت القوانين في التعليمية 1844 و 1863 وفي قانون جوان 1850 و 1863 الاعتراف صراحة بملكية الأراضي العرش للقبائل⁽⁹⁶⁾.

ونزعت فكرة حق الانتفاع بها فقط، وفي سنة 1926 طبقت الإدارة الفرنسية مختلف أشكال الملكية وزرعت (2.300.000) هكتار مجانا على الفرنسيين وبيعت للجزائريين وعن طريق البيع بالمزايدة (1.800.000) هكتار كانت على العموم حصص مفتتة حول القرى وأراضي مخصصة لزراعة الكروم مساحتها لا تتجاوز عشرة هكتار.

(96) عبد الحميد دليمي: مرجع سابق، ص ص (130 - 131).

2- الاستيطان الفرنسي كعامل رئيسي في التزوح الريفي في الجزائر:

* يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان وليس مجرد استعمار استغلال، ونتيجة لهذا، انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر.

وقد رافقت حركة الاستيطان هذه مناقشات فكرية، وظهرت نظريات متعددة حول مناطق الأصلح للاستيطان الأوروبي، فقد قام الطبيبان (ريكو Ricoux) و(بورديه Bordier) بدراسة خطوط الحرارة المتساوية. ونصحا الأوروبيين بالاستقرار في شمال خط عرض (25°) وهو الخط الذي يمر بمدينة معسكر غربا إلى باتنة ثم عين البيضاء شرقا، وكان ذلك يعني الاستقرار في المناطق والسهول الشمالية التي تحدها جنوبا جبال الأطلس التلي، وإقامة نوع من الحدود تحد مراكز استقرار الأوروبيين، حتى أن بعض الفرنسيين نادوا بحفر خنادق حول السهول الخصبة كسهل متيجة، وطرد سكانه خارجه.

وكان الهدف من هذا التقسيم هو توفير الحماية للمستوطنين، وهو نفس الاتجاه الذي كان يهدف إلى إقامة استحكامات وخنادق حول مناطق الاستيطان، ولكن حين اتسعت مناطق الاستيطان بدأ المستوطنون يطالبون بالأسلحة لتكوين فرق عسكرية منهم، لمساعدة القوات الفرنسية النظامية⁽⁹⁷⁾ تشبه إلى حد كبير الظاهرة التي رافقت بعد ذلك حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين، والمتمثلة في المزارع الجماعية (الكيبوتز) والقرى التعاونية (الموشاف).

تكونت أولى الجماعات التي استقرت على أرض الجزائر، من جنود وضباط الحملة العسكرية الذين نزلوا ابتداء من سنة 1830، وتمكن نفر منهم من شراء الأرض الواقعة حول الجزائر العاصمة، بأنفس الأتمان، ومن أصحابها الفارين الذين تعرضوا لضغط متواصل من المستوطنين، فاضطروا لبيع أراضيهم. واللجوء إلى المناطق الجبلية، كما يلاحظ أن قسما كبيرا من سكان منطقة متيجة الخصبة هجروا أراضيهم، واتجهوا غربا إلى وهران، التي كانت لا تزال تحت حكم الأمير عبد القادر الجزائري، وبعد إخماد ثورة الأمير سنة 1847، استمر نزوح الجزائريين عن أراضيهم، واتجهوا هذه المرة نحو الجنوب إلى الصحراء، وقد ساعد ذلك على استيلاء الأوروبيين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانوا يملكونها.

وكانت النتيجة أن فقد الجزائريون (45%) من أراضيهم، إذ لكي يثبت أحد أبناء الريف ملكيته أمام الإدارة الفرنسية، عليه أن يجر وراءه العشيرة كلها⁽⁹⁸⁾.

(97) عبد الله حندي أيوب: الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1919، (رسالة دكتوراه في الأدب من قسم التاريخ)، القاهرة، كلية الأدب، 1969، ص 40.

(98) محمد صفى الدين: بعض مشاكل السكان في الجزائر، (مجموعة المحاضرات التي ألقى بمعهد الدراسات الإسلامية في الموسم النقابي الثالث، 63-1964)، القاهرة، 1964، ص 66.

وعليه أن يتحمل نفقات كبيرة الأمد الذي يضطر معه في الأخير إلى التنازل عن أرضه للفرنسيين، أي أن المقصود من هذه العملية هو الاستيلاء على أكبر قد ممكن من الأراضي الزراعية، وبهذه العملية والطويلة الأمد أدت حركة الاستيطان إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي عن طريق سن القوانين التي تسمح بيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية، وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل أو أراضي العائلات، وسواء كان هذا الاستيلاء نتيجة فرض "الحراسة" أم المصادرة أو البيع الاختياري فإن النتيجة كانت واحدة في جميع الحالات، إذا تقلصت أراضي الفلاحين الجزائريين وطردهوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أقل مشقة وأقل مردود.

وهكذا أدت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان، وأصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عاملا في مزارع المعمرين وباقتطاع الاحتلال أقساما من الأراضي التي لا غنى عنها لحياة الجماعة، أجبر الفلاحون على البحث عن أراضي جديدة أخرى أقل خصيئا، بل وأصبح الكثيرون منهم مجرد خماسين، مما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي في الريف، وكان ذلك بداية لظهور الفردية في الإنتاج الزراعي⁽⁹⁹⁾.

وقد دلت الإحصاءات أنه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري حوالي (10 %) ممن يعملون بنظام الخماسة، و(12 %) من الرعاة أما العمال الذين يحصلون على أجور زراعية (دائمون وموسميون) فلم تتجاوز نسبتهم (12 %) سنة 1954، بالإضافة إلى وجود مليون من الريفيين العاطلين، وهكذا لم يكن في الريف الجزائري سوى (120) ألف عامل زراعي دائم، يعمل الواحد منهم في متوسط (180) يوما في السنة وقد نتج عن هذا الوضع حركة واسعة للتزوح أخذت ثلاث مستويات:

* اتجاه السكان إلى التزوح إلى خارج البلاد (أوروبا) بحثا عن العمل.

* نزوح السكان نحو المناطق الغنية في الجزائر، والمتمثلة في مزارع الأوروبيين في سهول متيجة، عنابة، مستغانم.

* الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن طلبا للعمل⁽¹⁰⁰⁾.

3- قيام الثورة سنة 1954:

ازدادت منذ نوفمبر 1954 وتيرة التزوح نحو المدن خاصة عندما تصاعدت الثورة بالريف وعلى أثرها أحرق ودمر المستعمر الفرنسي 800 قرية فلاحية ونتيجة هذا الوضع الحربي وصل عدد المهاجرين

(99) فيليب رفة: جمهورية الجزائر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966، ص (92-93).

(100) عبد الله حندي أيوب: الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ص (287).

إلى 810.000 نسمة سنة 1954 في هذه الفترة الصعبة في تاريخ المجتمع الجزائري زاد إجمالي سكان الحضر الجزائريين وتضاعفت الثورة بالمدن الأمر الذي لفت انتباه الحكومة الفرنسية إلى خطورة تزايد عدد الأحياء القصديرية والبناء الفوضوي بحيث عادة مراقبة جميع المواطنين الجزائريين صعبة جدا⁽¹⁰¹⁾.

* عشية الاستقلال وجد الشعب الجزائري نفسه بدون مساكن خصوصا في القرى والأرياف التي دمرتها الحرب تدميرا كاملا حيث لم يبق من تلك القرى الصغيرة المتناثرة ما يشير إلى إن كانت هناك حياة في يوم من الأيام، ووجد الفلاحون والعمال والطبقات الدنيا التي كانت هي عمود الثورة والمقاومة والتي تحملت مشاق حرب تحرير البلاد ووقع على عاتقها العبء الأكبر ودفعت الثمن باهضا من أرواحها وممتلكاتها. فما كان لها إلا أنها زحفت على المدن واجتذبتها أضواء المدينة وقد شكل هذا الزحف موجات بشرية كبيرة نزحت إلى المدينة بحثا عن السكن وعن العمل ولكن أحلامها الوردية لم تلبث أن تبخرت أمام الحقائق المرة التي واجهتها فليس الحصول على عمل من الأمور السهلة وكذلك الحصول على مأوى أصعب فوجدت نفسها أمام خيار واحد وهو لا بد لها من بناء مسكن يأويها بأقل التكاليف فكانت البيوت القصديرية التي سرعان ما نمت وكونت في فترة وجيزة أحياء سكنية مستقرة أطلق عليها "الأحياء القصديرية" ومما ساعد على تكوينها نمط العلاقات الاجتماعية والنسيج العائلي الذي تتميز به العائلة الجزائرية، فنجد أن أفراد العائلة الواحدة نزحوا إلى المدن وانضموا إلى هذه الأحياء فرادى ثم انضموا إلى الأفراد الذين سبقوهم إلى المدينة بالتضامن العائلي والقبلي والعشائري حيث كونت هذه الأحياء نسيجا عمرانيا⁽¹⁰²⁾.

* ورغم الذهاب الجماعي للفرنسيين بعد الاستقلال وبقاء قسط كبير من حظيرة المساكن شاغرا بقيت المدينة غير قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة من النازحين وارتفع مستوى الضغط على الحاجات عموما وعلى المسكن بصفة خاصة بعدما عاد الريف في نظر الفلاح الجزائري مصدر بؤس وشقاء بدأ يبحث عن الاستقرار في منطقة أخرى يحيا فيها وتوفر له السكن الملائم والمدرسة القريبة منه ويجد بها جميع التجهيزات الضرورية خاصة التي حرم منها في عهد الاستعمار.

ولكن معظم النازحين لم يحققوا هذا الحلم لأنهم أيدي عاملة زراعية وغير مؤهلة للعمل في المصانع والمؤسسات وإمكاناتهم لم تسمح ببناء السكن الملائم واللائق، هذا الوضع أدى بالكثير من النازحين السكن بالضرورة في الأحياء القصديرية مما زادت هذه العملية من تعقيد وتشابك مشكلة الإسكان، ونستطيع القول من خلال التحاليل السابقة أن في هذه الفترة بالذات انخفض عدد سكان

(101) عبد الحميد دليمي: مرجع سابق، ص (134).

(102) الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع: مرجع سابق، ص ص (386، 387).

الريف وأن ظاهرة النمو الحضري باتت حصيلة الهجرة أكثر مما هي حصيلة النمو الطبيعي للسكان وهي أسرع بكثير من ظاهرة المساكن وتوفير التجهيزات الجماعية الضرورية لأهل المدن.

ثانيا: العوامل الاقتصادية:

بعد الاستقلال لم تصلح الأوضاع بل حاولت معظم الحكومات الأخذ بنماذج اقتصادية وسياسية ذات أيديولوجيات مختلفة لم يتقبلها المجتمع وهو ما زاد في الهوة بين الريف والمدينة. وفي ظل هذه الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية فإن ظاهرة التزوح الريفي لا بد من النظر إليها في أبعادها الديمغرافية والسوسيو اقتصادية والنفسية. فهي والحالة هذه ذات نشاط وحيوية وتأثيرات في هذه الأبعاد بصورة تبادلية مما يجعلها تفرز مميزات وظروف جديدة وإيجابية أو سلبية وما تخلفه من آثار على الوسط السوسيو اقتصادي داخل المهاجر إليها أو في الأماكن الأصلية النازح منها. وهو ما ينعكس بشكل مباشر على عملية التنمية ومستوى التخطيط للمشاريع المحلية أو على المستوى الوطني ومما زاد في سوء أحوال المجتمعات النامية أن المسؤولين الحكوميين لم يعطوا لتلك الاختلالات الأهمية اللازمة لمعالجتها والحد من تكرارها وإيقاف التزوح إلى المدن التي تقع على السواحل أو التي بها المعادن والثروات الطبيعية، مع أن الوضع كان واضحا على حساب الثروة الزراعية وهو ما ترتب عليه من معاناة حادة في النقص الغذائي والتبعية الغذائية الدائمة للغرب مهما بذلت محاولات في هذا الصدد الآن.

والجزائر من بين هذه الدول (دول العالم الثالث) التي عانت وما زالت تعاني من ويلات ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن، حيث يتكدس حول المدن الجزائرية مساكن تفتقر إلى أبسط قواعد السكن العادي ليس من حيث نوع الأبنية بل من كل الظروف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية.

1- الأزمة الاقتصادية بعد سنة 1930:

أنتج تركز أموال البرجوازية - الأوروبية والجزائرية في الريف وقلة نشاطها في المدن عجزا في توفير مناصب عمل جديدة للجزائريين رغم أن البرجوازية الإقطاعية وصلت إلى أسماء مراحلها كانت غير قادرة على إنجاز مجالات اقتصادية تستخدم فيها العمال السلوك الذي أدى إلى ركود في فرص العمل الزراعية والصناعية. وساعدت هذه العوامل الكثير من الفلاحين إلى التزوح نحو المدن لكسب لقمة العيش لكن لما كانت المدينة لم توفر مناصب للعمل هاجر معظمهم إلى فرنسا.

جدول رقم: 11 يوضح نسبة التزوح نحو المدن من سنة 1953 إلى 1987

السنة	1887	1906	1927	1931	1932	1948	1953
-------	------	------	------	------	------	------	------

الجزائر	15,1	19	22,2	23,2	26,3	25,8	26,9
وهران	20,1	24,5	27,3	26,6	31,3	31,9	33,6
قسنطينة	9,6	20,8	13,8	14,6	14,5	16,4	18,9

المصدر: وثائق كتابة الدولة للتخطيط 1999.

هذه الأرقام تجلب انتباهنا لأهمية وتيرة الهجرات المختلفة التي حدثت عبر مرحلة كبيرة من الزمن، ثلاث مدن رئيسية في الجزائر الوسطى تعطي صورة حقيقة حول تزايد السكان في المدن وهذا راجع إلى السياسة الفرنسية المخططة على المدى البعيد إخلاء الريف الجزائري من أهله وقتل روح التعاون والحب للأرض من ثم قتل روح الثورة لدى الجزائريين.

* إن دخول الميكنة إلى الريف وحرمان الفلاح من أرضه وعدم قدرة الأرض الصغيرة المساحة على تلبية حاجاته وانخفاض مستواه المعيشي دفعته أن يترج نحو المدن وأن يبحث عن عمل لأنها باتت بالضرورة المكان الأخير والأمل الوحيد لكسب الرزق هذا التزوح الجماعي الناجم عن اختلال في التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الريف والمدينة أدى إلى تحضر سريع للمدن الجزائرية الأمر الذي أنتج لأول مرة في تاريخ الجزائر نمط جديد من الإسكان في وسط المدن ويسمى بالأحياء القصديرية وهي أرقى حالات أزمة السكن، ولما أحست السلطات الفرنسية بخطورة ظاهرة أزمة السكن أنشأت الكثير من المحتشدات لإسكان النازحين ورغم هذه البناءات بقيت الأحياء القصديرية توسع سنة بعد سنة (103).

2- إعادة هيكلة القطاع الزراعي:

إن إعادة هيكلة القطاع الزراعي في الجزائر وتوزيع الأراضي العمومية وحرمان بعض الشباب الأرياف من حق الاستفادة من الأراضي الزراعية الموزعة جعل العديد منهم يغادرون الأرياف بحثا عن مصادر للرزق في المدن وقد صاحب عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر انخفاض ملحوظ في نسبة عمال الزراعة من (22 % سنة 1989 إلى 20 %) في سنة 1990 من مجموع الأيدي العاملة المشتغلة التي وصلت (4,5) مليون نسمة في نفس السنة.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الأيدي العاملة بالقطاع الزراعي إلى تعويض التعاونيات الزراعية الحكومية التي كانت تأخذ الجانب الاجتماعي بعين الاعتبار في توفير الشغل لشباب الجزائري العاطل بملكيات زراعية، خاصة تكتفي عادة بأفراد العائلة فسيكون ذلك موسميا أو لأيام معدودة فقط.

3- حرية الاتجار وقلة المراقبة التجارية:

كما أن اقتصاد السوق المنتهج نسبيا في السنوات الأخيرة وحرية الاتجار وقلة المراقبة وانعدامها أحيانا داخل المدن جعل الكثير من شباب الريف والقرى الصغيرة المجاورة للمدن يهاجرون إلى المدن لامتهان التجارة طباعة متجولين للمنتوجات الأجنبية المهربة أو المستوردة من الخارج، أو بيع الخضر والفواكه (بدون سجل تجاري) فوق عربات تجرها الحمير والخيول وأحيانا تستعمل جرارات (عتاد فلاحى في الأصل) لنقل مواد البناء كالاسمنت والرمل والحصى، والحجارة والماء (بدون رخصة نقل)... فهذه الأشغال تعود عليهم بالأرباح يستحيل تحقيقها في المجال الزراعي.

وقد انعكست هذه الوضعية المؤسفة في الإحصائيات الوطنية التي ينشرها الديوان الوطني للإحصائيات، إذ نلاحظ أن تقدير الأيدي العاملة في التجارة والخدمات قد ارتفع من 13,5 % عام 1989 إلى 15,2 % من مجموع الأيدي العاملة المشغلة سنة 1990⁽¹⁰⁴⁾.

4- سياسة الخصوصية:

إن سياسة الخصوصية في مجال التنمية الاقتصادية عامة وتشجيع القطاع الوطني الخاص على الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية يمكن أن يشجع ظاهرة التروح من الريف إلى المدن في الجزائر، فظهور قوانين الاستثمار في القطاع الوطني الخاص أدى إلى ظهور عدد كبير من الوحدات الصناعية الخاصة في المناطق الصناعية الواقعة بقرب المدن الكبرى والمتوسطة والتي هيئت من طرف الدولة لاستقبال مثل هذه المؤسسات الإنتاجية كتجربة مبدئية في مجال الخصوصية أو الانتقال من الاقتصاد العام (الحكومي) إلى الاقتصاد الخاص ففي سنة 1987 على سبيل المثال منحت الدولة 1604 رخصة لإنشاء وحدات صناعية خاصة في مختلف فروع الصناعة، وعادة ما تستقطب هذه الوحدات الصناعية الخاصة الجديدة الأيدي العاملة القادمة من الأرياف. ففي دراسة أجريت حول المناطق الصناعية بالسانية قرب مدينة وهران تبين أن حوالي (75 %) من الأيدي العاملة المشغلة في القطاع الصناعي الخاص أصلها الجغرافي من جهات ريفية أو شبه ريفية، وحسب الاستبيانات التي جمعت في نفس الدراسة السالفة الذكر، فإن أرباب العمل في القطاع الصناعي الخاص يفضلون الأيدي العاملة الريفية لأنها أكثر جدية وتغانيا في العمل من عمال المدن، ولكن فرضية المطالبة بالحقوق والامتيازات كاملة الأجور القانونية والتأمين والساعات الإضافية من طرف عمال المدن الأكثر وعيا لا ينبغي إهمالها⁽¹⁰⁵⁾.

(104) الديوان الوطني للإحصائيات (1987)، الشبكة الحضرية في الجزائر، العدد 4، مدينة الجزائر.

(105) بشير التيجاني: التحضر والتهية العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص (51).

* وبوجه عام فالأسباب الطاردة الجاذبة في مجال التزوح عديدة ومتنوعة كما أسلفنا أو تطرقنا إليه سابقا وقد تصل إلى عوامل كثيرة منها ما يرتبط باختيار مكان التزوح، ومنها ما يرجع إلى أسباب ذات أصل اجتماعي أو اقتصادي منها على سبيل المثال فرص العمل المتاحة، ومستوى الأجور، وتكاليف الانتقال ووجود الأقارب في المدن النازح إليها وخاصة البيئة الطبيعية والتركيب السكاني وفرص استثمار رأس المال، وتغير التنظيم الاقتصادي والتغير التكنولوجي، وحرية الفكر والعقيدة، وتوفر المسكن الملائم وتوافر فرص التعليم أو الترويج، وتوترا وتكامل العلاقات الاجتماعية بالموطن الأم⁽¹⁰⁶⁾.

ولا تزال الدراسات والبحوث الاجتماعية تكشف يوم بعد يوم عن عوامل ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن في الجزائر، إلى جانب تلك العوامل المساعدة في التزوح هناك عوامل أخرى يمكن حصرها في:

1- التقسيم الإداري:

لعب التقسيم الإداري في الجزائر دورا لا يستهان به في وضع الإطار العام للشبكة الحضرية في الجزائر وتنميتها عمرانيا وبشريا، ففي سنة 1965 كانت عدد الولايات (الوحدات الإدارية في الجزائر) 15 ولاية ثم ارتفع هذا العدد في التقسيم الإداري سنة 1974 إلى 31 ولاية ليصبح عدد الولايات 45 ولاية وعدد البلديات (1541) بلدية 1985. وقد استعملت الهيكلة الإدارية في الجزائر كوسيلة لتهيئة التراب الوطني وتوزيع الاستثمارات بشكل عادل وإيصالها قدر الإمكان في المناطق المحرومة وتضييق هوة الفوارق الجهوية بين الأقاليم، إذ لوحظ علما كانت التقسيمات الإدارية للتراب الوطني أصغر كلما كان التحكم في مجال التخطيط والتنمية الاقتصادية والعمرانية بشكل عام.

ولقد لعبت الهيكلة الإدارية المتعاقبة منذ 1965 دورا له أهمية في نمو التجمعات الحضرية وزيادة عدد سكانها لأن إضافة مراكز إدارية جديدة لولايات ودوائر وبلديات جديدة معناه إضافة هياكل ومرافق وخدمات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة، بالإضافة إلى الاعتمادات المالية التي تخصص لميزانياتها في مجال التسيير والتجهيز والاستثمار في مجال التهيئة العمرانية والاقتصادية، مما يجعل هذه المراكز الإدارية الجديدة بمثابة وكعامل رئيسي في نزوح الريفيين إلى المدن ونقاط جذب للسكان على مستوى مجالها، وهذا ما يؤدي بإخلال التوازن بين الريف والمدن، وقد أضيف إلى الشبكة الحضرية، في تعداد 1987 حوالي 100 تجمع بشري كان مصنف ضمن التجمعات الريفية سابقا، بسبب

وصول عدد سكانه 5000 نسمة أو أكثر، وترقيته إلى درجة مركز أو مقر إداري مهم في الهيكلة الحضرية الجديدة وله وزنه الإداري والاقتصادي في مجال اتخاذ القرار⁽¹⁰⁷⁾.

2- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي:

يلاحظ في التعدادات السكانية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن تزايد السكان في الجزائر لا يزال خاضعا لمعدلات نمو مرتفعة شأنها في ذلك شأن البلدان السائرة في طريق النمو، ففي الفترة ما بين التعدادين للسكان والسكن في الجزائر (1977-1987) وصل معدل النمو السكاني السنوي 3,06 % مع تحقيق بعض الانخفاض الطفيف بالنسبة للفترة ما بين 1966، 1977 حيث كان نفس المعدل (3,06 %) كما تؤكد معلومات الديوان الوطني للإحصائيات أن معدل النمو الديمغرافي السنوي سجل بعض الهبوط الحقيقي حيث نزل إلى 3,01 % مع مطلع عام 1992 محققا بذلك حسب التقديرات، عددا جديدا للسكان في نفس السنة هو 26 مليون نسمة، وسيصل هذا العدد حسب تقدير المؤسسة إلى 32,5 م ن مع نهاية عام 2000⁽¹⁰⁸⁾.

ولا تزال الأرياف تضم عدد مهم من السكان (حوالي 11,5 مليون نسمة سنة 1990) وتمثل الأصل الجغرافي لأغلبية السكان في المدن وتمدها باستمرار بوافدين جرد عن طريق الهجرة نحو مختلف أنماط المدن والمراكز الحضرية (أماكن التزوح) خاصة في الأقاليم الشمالية الشرقية والوسطى والهضاب العليا والصحراء.

ويمكن تحليل ظاهرة التزوح من الريف إلى المدن في الجزائر بتفوق المدن والمراكز العمرانية المحيطة بها في مجال فرص الشغل والخدمات والمرافق المختلفة في مجال فرض الشغل والخدمات والمرافق المختلفة في مجال فرض الشغل والخدمات والمرافق المختلفة في مجال التعليم والعلاج، والتموين بالمواد الغذائية والسلع.

كما أن الإصلاحات الهيكلية في مجال الزراعي وتنظيمه، وتضارب هذه الإصلاحات وعدم استقرارها (كما سبق أن أشرت إلى ذلك) أدى إلى نوع من اللااستقرار وعدم الوضوح في مستقبل القطاع الفلاحي كمجال للشغل الدائم مما جعل الكثير من عمال الأرض يغادرون هذا القطاع باتجاه المدن بحثا عن عمل أفضل ومستقر، زيادة على انتشار البطالة باختلاف أنواعها بين شباب الريف وضيق الحال في القرية لتحقيق أحلامهم على غرار المدينة التي تملك قوة الجذب وتحقيق رغبتهم في تطوير

(107) بشیر التیجانی: مرجع سبق ذکرہ، ص (51).

(108) الديوان الوطني للإحصائيات (1992) إحصائيات المركز الجهوي بوهران.

حياتهم وزيادة دخلهم المادي مقارنة بالأرياف، ففي المرحلة ما بين 1966 و 1977 نزح حوالي 1,7 مليون نسمة من سكان الأرياف نحو المدن بصفة نهائية⁽¹⁰⁹⁾.

3- غياب المراقبة الإدارية المشددة للعمران:

إن غياب المراقبة الإدارية المشددة في مجال تسيير المدن والنسيج العمراني بصفة عامة أدى إلى توسيع مجال البناءات العشوائية بحواف المدن وعلى حساب الأراضي العمومية بحيث أصبحت هذه المستوطنات الفوضوية نقاط استقبال للنازحين من الأرياف والبوادي رفقة أفراد الأسرة والعائلة، وأحيانا أفراد القبيلة ككل، وحسب تقارير الأجهزة المختصة بالتهيئة العمرانية والمدن فإن البناءات الفوضوية الموجودة حاليا في الجزائر أغلبها نمت وتوسع بشكل مكثف في المرحلة ما بين 1980 و 1999 بسبب غياب المراقبة المشددة في مجال البناء من طرف الجهات المختصة وتسامح الإدارة المحلية والدولة في تطبيق قانون التهيئة العمرانية تجاه مرتكبي المخالفات العمرانية في هذه المستوطنات، وتفاقم أزمة السكن الحادة التي تشهدها أغلب المدن الجزائرية.

كما أن التعددية السياسية الحديثة العهد في الجزائر وتزايد عدد الأحزاب المعارضة لسياسة الدولة (لأغراض انتخابية) في مجال التهيئة العمرانية ومحاربة البناءات الفوضوية ومعاقبة مسببيها أدى بأجهزة الدولة في الكثير من الحالات إلى التردد في معالجة هذا المشكل العمراني وتطبيق القوانين المختصة بها، مما فسخ المجال لمزيد من التعدي على الأراضي العمومية والمضاربة بها وتوسع المستوطنات العشوائية التي تعتبر المحرك الأساسي للزواج الدائم من الريف نحو المدن، وقد بينت الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال أن 90 % من سكان المستوطنات العشوائية ينتمون إلى أصول جغرافية ريفية⁽¹¹⁰⁾.

4- العامل الأمني في الجزائر:

لعبت الأحداث السياسية في الجزائر دورا لا يستهان به في تحريك السكان ودفعهم إلى النزوح نحو التجمعات الحضرية، ولعل حرب التحرير، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، تعتبر أكبر حدث سياسي أدى إلى زعزعة سكان الأرياف في الجزائر ونزوحهم إلى المدن بسبب سياسة التقتيل والتشريد والتخويف والمضايقات التي سلطها الجيش الفرنسي على سكان الأرياف في محتشدات محاطة بالأسلاك الشائكة لمنعهم من الاتصال ومساعدة وتموين الثوار. كل ذلك أدى إلى نزوح مكثف من الريف نحو المدن خلال الفترة الممتدة ما بين (1954- 1962) بحيث حقق معدل نمو المدن السنوي خلال هذه

(109) الديوان الوطني للإحصائيات (1987) الشبكة الحضرية في الجزائر، العدد 4، مدينة الجزائر.

(110) التيجاني بشير (1996)، بعض شهادات وتقارير مفتشي الصحة والعمران، وسجل المخالفات العمرانية في مدينة وهران.

المرحلة أعلى ارتفاع له في تاريخ التحضر بالجزائر، محققا بذلك نموا سونيا بالمدن وصل إلى (8 %) سنويا.

ولابد هنا من الإشارة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الأرياف الجزائرية منذ 1992 بسبب الأحداث السياسية التي تشهدها البلاد والتأكيد على تأثيرها السلبي، والتنبيه إلى خطورتها في تحريك وتفعيل ظاهرة التزوح الريفي من الأرياف إلى المدن إلى جانب ذلك سكان المناطق الجبلية والمناطق النائية، رغم قلة وغياب المعطيات الدقيقة في هذا المجال .

* إلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى يمكن أن تفسر ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر في تداخل الأسباب التالية:

قبل الثورة الجزائرية كانت بنية النازحين الريفيين الذين ينتمون إلى فلاحى الملكيات الجزأة والذين دفعوا إلى التزوح بسبب ضعف إمكانيات العمل والدخول في القطاع الريفي. وضعف إمكانيات العمل والدخول في القطاع الريفي. وضعف إمكانيات العمل التي تجد انعكاسها في ارتفاع نسبة اليد العاملة المؤقتة في الخدمة العام. (42 بالمائة في الاستغلالات الجزائرية و 80 بالمائة في الاستغلالات الفرنسية). كما أن ضعف الإنتاج والدخول كان بدوره نتيجة لنقص التجهيزات الميكانيكية وضعف استعمال المدخلات الحديثة من قبل الاستغلالات بصورة عامة والصغيرة منها بصورة خاصة، وفي جميع الأحوال كانت الهجرة الزراعية غالبا جزئية، لأن المهاجر حافظ لفترة طويلة على صلة أو نشاط ما مع قريته الأصلية لكن حجم الاستثمارات غير الزراعية في الريف حول هذه الهجرة الزراعية الجزئية تدريجيا إلى نزوح ريفي⁽¹¹¹⁾.

أما بعد الثورة، فالذي يتغير بوضوح ضمن وسط تقني (القاعدة الزراعية) لم يتبدل بصورة جذرية، هو توسع العلاقات النقدية في الريف واستمرت زراعة الملكيات الجزأة عمليا على قيد الحياة بفضل العائدات التي تحصلت عليها من خارج المزرعة لقاء النشاط الزراعي أو غير زراعي لفرد أو أكثر من أفرادها، إضافة إلى أن العمل خارج المزرعة غير مقتصر على الزراعة الحديثة والذي كان يترجم بازدياد ظاهرة العمل المأجور قد فضل على العمل بالمزرعة وأصبح العمال ينتظرون من هذا العمل خارج مزارعهم الأصلية إن يوفر لهم القسم الأساسي من زيادة مدخولهم.

لكن هذا العمل الخارجي والموجه نحو النشاطات ريفية ليست بالتحديد زراعية لم يكن ليتوسع بدون زيادة الاستثمارات العام بصورة هائلة (البرامج الجهوية الخاصة) في المناطق الريفية.

وبصورة خاصة لإقامة البنى التحتية منذ عام (1966) وعلى الأخص منذ عام (1970) وأدت الاستثمارات في قطاع البناء والشغال العامة إل زيادة الطلب على اليد العاملة غير المؤهلة أو ضعيفة التأهيل وبالتالي شجعت على التروح من الأرياف إلى المدن، كما أن توسع العلاقات النقدية في الريف نتج أيضا من النسبة الهامة والمستمرة للعمال المؤقتين والتي أدت جزئيا إلى بروز ظاهرة العمل المأجور بشكل كثيف وإلى عدم الاستقرار في الاستخدام.

وهذا الواقع بالإضافة إلى ضعف تزايد الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي بالمعنى الحقيقي قد أدى إلى نزوح زراعي جزئي، وإلى نزوح ريفي أيضا، لأن ديناميكية ظاهرة العمل المأجور في القطاع غير زراعي ساهمت حتى في دفع العمال الزراعيين المستفيدين من ظروف العمل الدائم كالعاملين في القطاع المسير ذاتيا إلى التروح إلى المدن، وبالطبع لعبت دورها على مستوى المستثمرين غير الزراعيين، وعلى النقيض من ذلك لم ترافق عملية اجتياح المجال الريفي من قبل النشاطات غير الزراعية بأي تدعيم للقاعدة التقنية والاجتماعية كي تسمح للفلاحين بالبقاء في الأرض والتخلي عن فكرة التروح إلى المدن، ولم ينتج عن ذلك سوى ركود في طلب العمل لدى القطاع المسير ذاتيا الذي يشكو من نقص كبير في الاستثمارات إضافة إلى انخفاض طلب العمل الإجمالي نتيجة تبدل أشكال الزراعة وانتشار استخدام الآليات في الاستغلالات الكبيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع الحد الأدنى المضمون للأجر الزراعي المرافق لارتفاع الأجور غير زراعية⁽¹¹²⁾.

أما بالنسبة لاستغلالات فلاحي الملكيات المحزأة الصغيرة من القطاع الخاص والتي تشكل المصدر الرئيسي لظاهرة التروح الريفي إلى المدن في الجزائر، فإن سياسة قروض من أجل تجهيزات كانت غير موجودة لأن القروض الممنوحة من قبل الدولة كانت غير موجودة وضيئلة جدا خلال أعوام 1970، وإجمالا لعبت آليات جذب ودفع بصورة متوالية في تكوين وإحداث نزوح ريفي للمزارعين الريفيين إلى المدن.

ثانيا: أ/ انعكاسات ظاهرة التروح الريفي على المجتمع الجزائري:

أدى انعكاس ظاهرة التروح الريفي على المجتمع الجزائري في ارتفاع الكثافة السكانية بالمدن وارتفاع معدل النمو الحضري بها حسب اختلاف المراحل والفترات والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتلاحقة في البلاد. وهذا ما جعل التجمعات الحضرية غير قادرة على استيعاب مكائها وتلبية طلباتهم من عمل وخدمات ومأوى يناسبهم لانعدام التوازن بين معدلات نمو السكان الحضريين

(112) عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سبق ذكره، ص (98).

ومعدلات تطور فرص الشغل والخدمات وإنجاز السكن الحضري الأمر الذي أدى ولا يزال يؤدي إلى اختناق المدن بالسكان وتزايد تدهور الأوضاع بها في مختلف المجالات مع ارتفاع معدلات نمو سكانها بمعدلات متفاوتة.

1- زوال حيوية النشاط الزراعي والإمكانيات المتاحة للاستغلال أوضاع الهشاشة الاجتماعية والتهميش.

من بين 8 ملايين من أشخاص الفقراء حسب مؤشرات الفقر، يعيش النصف في الوسط الريفي (تقديرات 1998). فالتحقيق الذي أنجزه البنك العالمي للإنشاء والتعمير عام 1997 حول الفقر في الجزائر يبين أن 25 % من الفقراء في الوسط الريفي يملكون أراضي (ملاك أراضي فقراء لهم استغلالات صغيرة غير مسقية)، وأن العائلات الريفية تستمد دخلها من مصادر متعددة ضمن الاقتصاد الريفي (الاقتصاد المنزلي، الإنتاج الفلاحي، الصناعة التقليدية).

وطبقا لهذه الدراسة فإن البلدية الفقيرة هي عادة بلدية تقع في الوسط الريفي السهلي في مناطق جبلية أو في سفوح الجبال، وهي عادة ذات مساحة صغيرة يؤثر عليها التزوح الريفي بدرجة كبيرة وهذا من جانب ضعف معدلات الالتحاق بالمدرسة للأطفال وأكبر معدلات الأمية للكبار، وقد أكدت دراسات أخرى حول انعكاسات ظاهرة التزوح الريفي على المناطق الريفية في تدهور مداخل العائلات الريفية إذ ينعكس مباشرة على ظروف المعيشة⁽¹¹³⁾.

إلى جانب ذلك الإحساس العميق بالتهميش الذي يسود عند فئة كبيرة من سكان الريف والحاصل أن الوضعية السائدة في الوسط الريفي تظل تتسم أساسا بما يلي:

- تراجع عدد سكان بعض الفضاءات وزوال الحياة منها.
- توسع رقعة البطالة والفقر فهي ظاهرتان جوهريتان في الريف، وغياب الأمن الغذائي للعائلات.
- ضعف المداخل الفلاحية ضمن مداخل السكان بسبب التزوح إلى المدن.
- التزوح المتواصل للسكان إلى المدن انعكس سلبا على ضعف المداخل المستمدة من الأنشطة الفلاحية والغابية وتربية المواشي.
- عدم استقرار اليد العاملة الفلاحية نقص تكوينها بسبب التزوح الريفي.
- قصور التأطير التقني والمالي والتنظيمي للمجموعات الريفية.

2- أزمة السكن:

إن كثرة الطلب على السكن في المدن بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة وبسبب استمرار التزوح الريفي إلى المدن المقدرة بحوالي 130 000 نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات جعل الدولة وسلطتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على مأوى في المدن أو القرى المجاورة لها، ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري لغرض الحصول على سكن اجتماعي حوالي 30 000 ملف مقبول سنة 1994، في حين نجد أن جميع المشاريع المبرمجة لإنجاز السكن العمومي بنفس المدينة، وفي نفس السنة لا يزيد عن 6000 سكن، وأن معدل إنجاز السكن العمومي المدعم من طرف الدولة بها لا يزيد عن 800 سكن في السنة الواحدة. وتتجلى أزمة السكن في المدن بوضوح من خلال تفحصنا لمعدل الإيواء (أو ما يعرف في الجزائر بمتوسط شغل السكن) الذي ارتفع من 5,15 سنة 1966 إلى حوالي سنة 1987.

وقد صاحب كل ذلك تدهور الإطار العمراني المبني في المدن سواء من تأثيرات التزوح أو الاكتظاظ وتزايد العجز في التجهيز والصيانة. كما أن انعدام التحكم في التنمية الحضرية كثيرا ما أدى إلى إنشاء مجموعات سكنية جديدة للتخفيف من أزمة السكن تكون في غالب الأحيان غير مندمجة في النسيج العمراني الموجود قليلة الهياكل والمرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية الأمر الذي يؤدي إلى تدهور ظروف حياة السكان في المدن من حيث السكن والخدمات الضرورية والنقل، وتصبح هذه الأحياء أو العمارات الجديدة منعدمة الخصائص الحضرية، كما أن هناك نسبة مهمة تقدر 11 % من مجموع السكن الحضري (المدن) في الجزائر تعتب سكنا مؤقتا أو باليا لا يستجيب لأدنى المقاييس التقنية المقبولة للإيواء، وعلاوة على ذلك هناك العديد من المساكن التي تعاني من نقص في الصيانة والمراقبة التقنية، الأمر الذي أدى إلى تدهورها وجعلها غير قابلة للسكن، بل وخطيرة ومع ذلك فهي مأهولة بالسكان⁽¹¹⁴⁾.

3- التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات:

جميع المؤشرات توضح تدهور مستوى المرافق والخدمات في المدن الجزائرية التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة النازحين من الأرياف وتزايد عدد سكان المدن، ومن بين هذه المؤشرات:

اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السيارات وعدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها، كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات تنقل السكن خلال رحلتهم اليومية خاصة تجاه مقرات العمل والخدمات العمومية، ولأن

(114) الديوان الوطني للإحصائيات. المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر 1994، الفصل: السكن، جدول: أ5، ص: 47.

شرع في إيجاد بعض الحلول المستعجلة لها كإنجاز بعض الأحزمة من الطرق المزدوجة المحيطة بحواف المدن وانطلاق أشغال ميترو والجزائر⁽¹¹⁵⁾.

4- تناقص كمية المياه الصالحة للشرب في المدن:

أصبح تموين التجمعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب (سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية) يعد إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه سكان المدن، وقد تناقص معدل كمية المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من 150 لتر سنة 1966 إلى 80 لتر سنة 1987، كما كثرت الأحياء والبنات الفوضوية غير مزودة بالمياه الصالحة للشرب. زيادة على الانقطاع الجزئي المستمر للمياه الصالحة للشرب في المدن في فصل الصيف وخلال سنوات الجفاف.

وقد أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسيع المدن وزيادة عدد سكانها بل وإلى الاستهلاك للمياه في الصناعة الواقعة بحواف كل المدن (أرزيو، سكيكدة، الجزائر، عنابة، الحجار) زيادة على ذلك المناطق الصناعية التي أنشئت بقرب المدن المتوسطة عبر الساحل أو في الداخل.

وقد صاحب الزيادة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص مستمر في كميات المياه المسخرة للري الذي أصبح يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود التي أصبحت تعباً مياها لتغطية الاحتياجات المتزايدة في المدن والصناعة⁽¹¹⁶⁾. ولربما هذه الوضعية تفسر جزئيا التناقص في إنتاج الخضر والفواكه خلال السنوات الأخيرة بالجزائر. وتشير الإحصائيات أن التجهيزات الحالية لتعبئة إنتاج ونقل المياه الصالحة للشرب في الجزائر تلي حاجيات 85 % من سكان المدن. وحسب الدراسات والأبحاث التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر فإن العجز المسجل في التجمعات الحضرية يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تسيير قطاع المياه. وارتفاع نسبة التسرب المقدرة بحوالي (40 %) من مجموع الكميات المنتجة سنويا بسبب قدم أنابيب شبكة نقل المياه في المدن، وقلة الصيانة والتدبير الناتج عن انخفاض تسعيرة المياه⁽¹¹⁷⁾.

وتقدر احتياجات التجمعات الحضرية في الجزائر مع نهاية عام 2000 بحوالي 2 مليار متر مكعب، وعليه يستلزم مضاعفة الجهود لتعبئة المياه الضرورية لسكان المدن.

(115) الديوان الوطني للإحصائيات (1994) المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، المجلد رقم: 16، ص: 444، الجدول رقم 18 عنوانه: النقل.

(116) التيجاني بشير (1990): إشكالية تموين مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب- مجلة المدينة العربية- العدد: 44، ص (26-34). منظمة المدن العربية، الكويت.

(117) الوكالة الوطنية للموارد المائية (1994): عراقيل الموارد الطبيعية في الجزائر، ص (1-29)، المديرية المركزية، مدينة الجزائر.

5- التحضر السريع:

لقد كشف تحقيق أجراه الصندوق الجزائري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (A.A.R.D.E.S) سنة 1960 عن أن (28,2 %) من أرباب العائلات المقيمين في مدينة كبرى يقيمون فيها منذ ولادتهم، و (15,1 %) نزحوا إليها من مراكز حضرية أقل أهمية، و (44,5 %) نزحوا إليها مباشرة من بلديات ريفية، وأن حركة التزوح عموما مست (70 %) من السكان الجزائريين، وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان المدن الكبيرة هم من النازحين الجدد الذين نزحوا إليها في هذه الفترة حيث يضيف ميثاق الجزائر بأنه بالإضافة إلى المحتشدات، فإن سبعمائة ألف من سكان الأرياف والقرى التحقوا بالمدن كالأجائين هروبا من ضغط الحرب وهكذا تحولت المدن إلى ملاجئ لسكان الأرياف في هذه الفترة وبطبيعة الحال فإن هؤلاء السكان لم يعودوا إلى قراهم بعد الاستقلال بل استمروا في المدن التي نزحوا إليها⁽¹¹⁸⁾.

6- انتشار عمران الصفيح:

لقد نما وانتشر عمران الصفيح بصفة خاصة في المدن الكبيرة بسبب التزوح الريفي، مع الإشارة إلى أن هذا النوع من العمران بدأ في الظهور كأحياء متميزة في الوسط الحضري قبل اندلاع الثورة التحريرية، وذلك مثلما عرفته عدة مناطق سكنية من أحياء العاصمة، إلا أنه ازداد نموا وانتشارا وبصفة كبيرة بسبب ظروف الحرب وسياسة قوات الاحتلال في هذا الشأن. وقد انعكست ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن بصفة مباشرة على التحضر الذي حدث في الفترة الأولى من الاستقلال، فالريف لم يكن مشجعا على العودة إليه من طرف سكانه الذين نزحوا منه، مما دفعهم إلى الاستقرار في تلك المدن التي نزحوا إليها بسبب ضغوط الحرب، بل ازدادت ظاهرة التزوح من الأرياف إلى المدن أكثر غداة الاستقلال⁽¹¹⁹⁾.

7- احتلال البنايات الشاغرة:

إن احتلال مساكن الأوروبيين واليهود المغادرين للبلاد تم في بعض الحالات بمعدل اثنين أو ثلاثة في مكان واحد من المغادرين، وأن الشقة ذات ثلاث غرف أصبحت تأوي من اثني عشر إلى ستة عشر شخصا، وبهذا تحولت البنية الاجتماعية الريفية بجميع مقوماتها وخصائصها إلى المراكز الحضرية، الأمر الذي أدى إلى الانفجار العمراني الحضري في أقل من عشرية من الزمن من الإقامة الحضرية وبداية التزوح من المركز نحو الضواحي والأطراف لمعالجة مشكلة السكن وإعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية. ومن ثم بداية ظهور العمران غير المخطط في هذه المناطق، خاصة بعد الشروع في عملية

(118) عبد الله شريط: المشكلة الأيدلوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 81.

(119) BENATIA FAROUK, op. cit. p. 261-272.

التصنيع الذي غدى التزوح الريفي بسبب استقرار المصانع في المراكز الحضرية، ويرجع ذلك لسببين رئيسيين هما:

التحولات البنائية والديمغرافية للأسرة الحضرية التي أصبح المجال السكاني المحتمل لا يتسع لاحتياجاتها. بينما يمثل السبب الثاني في التحولات الوظيفية للأسرة، حيث تغير الحياة الاجتماعية للأسرة المتعلقة بنمط نشاطها واستقلالها الاقتصادي وأصبحت تختلف عن تلك التصورات التي استقرت على أساسها⁽¹²⁰⁾.

8- اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر النادرة ومساحتها محدودة. إذ قدرت في سنة 1992 بحوالي 7,5 مليون هكتار أي بنسبة (3 %) تقريبا من المساحة الإجمالية للبلاد. ويقع أغلبها في شمال البلاد عبر السهول الساحلية والسهول والأحواض الداخلية التلية، ورغم الجدلية المطروحة على الساحة السياسية في الجزائر بتوسيع الاستغلال الزراعي وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية عبر السهول والهضاب العليا والصحراء بصفة عامة فإن أهم الأراضي الزراعية من حيث التربة والمناخ والمردودية لا يزال يستحوذ عليها الشمال الجزائري.

ويمكن توضيح خطورة ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بعدة أمثلة ميدانية، فعدد المناطق الصناعية المنشأة في الجزائر بحواف المدن والتي أحصيت سنة 1990 بحوالي 120 منطقة صناعية عبر التراب الوطني، خصص لهذه المناطق الصناعية في أغلب الأحيان مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الزراعية، كما أن بناء المناطق السكنية الجديدة في المدن الكبرى والمتوسطة لتلبية الطلب المتزايد على المألوف من طرف سكان المدن أدى ولا يزال يؤدي إلى ضياع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية المحيطة بها في السنوات المقبلة بسبب حدة مشكل الإيواء في الأوساط الحضرية والمدن، واستجابة الدولة لتلبية السكن الاجتماعي لذوي الدخل المحدود والنازحين الجدد من الأرياف وهذا على حساب الأراضي الزراعية وضياعها جراء عملية التحضر المكثفة في الجزائر⁽¹²¹⁾.

9- تعريف المدن:

إن السؤال الذي يطرح نفسه بعد التحليلات الإحصائية لظاهرة النمو الحضري في الجزائر هو: ألا يمكن اعتبار ظاهرة النمو الحضري وبشدتها الحالية عملية تعريف في الأساس وليست عملية تحضر؟

(120) SCHNERZLER Jaques, le développement Algérien- Masson, Paris, 1981, p. 212.

(121) التيجاني بشير(1989): توطن المناطق الصناعية- دراسة لبعض النماذج في الغرب الجزائري، مجلة المدينة العربية، العدد 37، ص: 58-63، منظمة المدن العربية، الكويت.

خصوصا إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بظاهرة التزوح من الأرياف إلى المدن للسكان، إلى جانب سكان المدن الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة.

فمن الناحية الديمغرافية- الاجتماعية يمكن تفسير هذا النمو (الفوضوي) المتزايد للحضر في ضوء العوامل التالية:

1- النمو الحضري السريع: إذ بالرغم من انتهاء الحرب، ونزوح المعمرين بعودتهم إلى فرنسا بعد الاستقلال، فقد بقي النمو الحضري في تزايد مستمر، ولا يزال إلى اليوم.

2- تعقد ظاهرة التزوح من الأرياف إلى المدن: والتي تقف وراءها عدة عوامل:

أ- عوامل اقتصادية ناتجة عن الوضع الاقتصادي العام في الريف الجزائري والمتمثل في عدم التوازن بين الموارد والسكان.

ب- عوامل سوسولوجية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقات الريفية الحيوية، إلى جانب آثار حرب التحرير النفسية والاجتماعية التي تسبب فيها تدهم القرى والمداشر الريفية.

ج- عدم تكافؤ الفرص في الميدان الاجتماعي والثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن، الأمر الذي دفع بأعداد الريفيين، خصوصا الشباب منهم للخروج عن المجتمع التقليدي (المغلق)⁽¹²²⁾.

10- تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في المدن:

أدى التزوح الريفي إلى المدن، إلى تدهور الخدمات الاجتماعية والصحية في المدن فلم تعد المؤسسات التعليمية والعيادات الصحية والمستشفيات، ودور الرعاية الاجتماعية، قادرة على امتصاص هذه الأعداد الضخمة من النازحين، فالذين يترحلون من الريف يكونون في حاجة إلى رعاية صحية مكثفة، بسبب افتقارهم الطويل إلى مثل هذه الخدمات، كما أن كثيرا من الذين نزحوا كان يحذوهم الأمل، بشكل دائم، إلى الاستفادة من المؤسسات التعليمية، ويتطلعون إلى إلحاق أبنائهم بها لتحسين مستقبل حياتهم.

11- تدني مستوى الخدمات في المرافق العامة:

ينجم عن كثرة تدفق الريفيين نحو المدن تدني مستوى الخدمات في المرافق العامة كوسائل النقل، وشبكات الطرق والمرور، وخدمات المياه والكهرباء، وشبكات المجاري، والتصريف الصحي، ويلاحظ أن الأحياء المكتظة، والمساكن الرديئة، التي يزدحم بها المهاجرون لا تتوفر فيها الشروط الصحية،

والظروف الحياتية الملائمة، وتقف الدولة عاجزة عن عمل أي شيء لهؤلاء النازحين، لأن مميزاتها وخططها وبرامجها لم تأخذ بالحسبان هذه الموجات النازحة من السكان⁽¹²³⁾.

ويرى بعض المراقبين أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن جزء من الحل، ويثيرون على الفور قضايا حساسة تتعلق بالهوية الوطنية والتوترات الاجتماعية بين الفئات المختلفة ويثيرون مراقبون آخرون مشكلة الرعاية الصحية لأكبر الأشخاص سنا ولكنهم لا يحسنون في الغالب تقدير مختلف التعديلات والإصلاحات الممكنة أو الوقت المتاح للقيام بها، وقد يكون الأثر الاقتصادي للتغيرات في نسبة كبار السن أقل من تأثير التقلبات في فئات الأصغر سنا، إذ يعتمدون على غيرهم في العيش وأنهم عبء على الاقتصاد⁽¹²⁴⁾.

12- انعكاساته على بناء الأسرة الجزائرية:

تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة (الحضرية) بتقلص حجمها، من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة، أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم، فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي وتربية المواشي، في مقابل المراكز الحضرية المحدودة العدد والسكان، أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش، في مقابل النمو السريع للمدن.

وإذا كانت الأسرة الجزائرية في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما زاد أعضاؤها، فإن هذه إمكانية أصبحت في المدينة مستحيلة⁽¹²⁵⁾.

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية، فيمثل انقلابا بالنسبة للنشاط الاقتصادي في الوسط الريفي، فإذا كان النظام الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف يساعد على بقاء واستمرار نظام الأسرة الممتدة، وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية، بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك، فإن الصورة تنقلب في الوسط الحضري (المدن)، ذلك أن كل أسرة زوجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة، ومن ثم فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل.

ومعنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزلت الأسرة إلى الوسط الحضري (المدن) المختلف عن الوسط الريفي، أو

(123) عبد القادر لقصير: مرجع سبق ذكره، ص (287).

(124) عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، الجامعة اللبنانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1 (2004)، ص (197-198).

(125) محمد السويدي: مرجع سبق ذكره، ص (88).

من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري، ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.

وتشير بعض الدراسات، أنه تبعا لهذه الحركة والتزوح من الريف إلى المدن، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأ أسرة ممتدة (يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا)، لتتجه نحو شكل الأسرة الزوجية أو النووية، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزوجية بين 5-7 أفراد، مع بقائها أيضا محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، ومن ثم يمكن القول إنه بعد الاستقلال بدأت تشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والجيل الثاني من النازحين. ولا شك أن الأسرة النازحة إلى المدينة والتي غالبا ما تسكن في حي قصديري أو في منزل قديم مع أسرة أخرى، كثيرا ما يتعرض أفرادها للأوبئة خصوصا بين أطفالها، نظرا لضيق المكان وتكدس عدد من الأفراد فيه، مع توفير المستلزمات الصحية كالمياه النقية والمجاري ودورة المياه، وتهوية السكن.

وفي ميدان التعليم، نجد أن أغلب أبناء النازحين خصوصا من هم في سن المدرسة (6-7 سنوات) يحرمون من التعليم، فالأحياء القصديرية في ضواحي المدن، والأحياء غير المخططة أو الفوضوية تنعدم فيها مؤسسات التعليم، ومن ثم فالتلميذ ليس بإمكانه السير مسافات بعيدة للالتحاق بالمدرسة⁽¹²⁶⁾.

13- انتشار البطالة:

إن انتشار شبح البطالة بين الشباب وسوء الأحوال الاجتماعية أدى إلى انخراط تلك الفئة (الشباب) في عصابات سرعان ما تكونت كرد فعل على الإقصاء الاجتماعي والاحتقار والشعور بالنقص والغربة في الوطن مما شجع تلك العصابات على الجنوح والانحراف والتشرد، فتكون من بينها عصابات تخصصت في المخدرات والسرقات كمصدر رئيسي للعيش والإثراء، أو عصابات الجريمة والانحرافات والاعتداءات المسلحة خاصة (استعمال الأسلحة البيضاء) التي أصبحت فنا قتاليا لفئات تخصصت فيه وأصبحت تعلمه للقادمين الجدد من النازحين الريفيين كوسيلة للدفاع عن النفس وأداة

لتحقيق الذات، كما تشكلت عصابات التسول وظاهرة التشرد التي نلاحظها في العاصمة والمدن الكبرى⁽¹²⁷⁾.

* على صعيد الوسط الريفي:

تتلخص الآثار السلبية الناجمة عن التزوح من الأرياف إلى المدن في الوسط الريفي في الآتي:

أ- **اختلال التركيب السكاني في الريف:** إذ لوحظ أن نزوح الريفيين والقرويين إلى المدن يؤدي إلى إفقار الريف ديمغرافيا. وذلك بسبب نزوح الشباب الريفيين القادرين على العمل، وينتج عن هذه الحركة السكانية أمور كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال: زيادة عدد الإناث عن عدد الذكور في الريف، ارتفاع نسبة الكهول والمسنين، نقص في المواليد في عدد سكان الريف الإجمالي، وهذا الوضع الديمغرافي المستجد في الريف ينطبق تماما على الريف الجزائري.

ب- **خسارة الريف لعناصره السكانية:** إن الشباب الريفيين الذين أتموا داستهم العليا في المدن. لا يجدون في قراهم العمل الذي يتناسب مع اختصاصاتهم، لذا يتجهون إلى المدن، إن مثل هذا الترف العقلي الداخلي يجعل خطط المستقبل لتنمية الريف أصعب، نظرا إلى النقص في العناصر الديناميكية والقيادة المحلية⁽¹²⁸⁾.

ثالثا: السياسات المتبعة للحد من ظاهرة التزوح الريفي بالجزائر:

1- الآفاق الممكنة لسياسات التعليم والإسكان:

لقد شاهدنا خلال السنوات الأخيرة توسع التعليم في الوسط الريفي، كما شاهدنا أيضا زيادة الجهود المبذولة من أجل الإسكان الريفي. والهدف من هذا التوسع في البنى التحتية الاجتماعية هو النضال ضد تباين شروط الحياة بين المدن والأرياف والعمل موضوعيا لوقف أو المساعدة على وقف التزوح الريفي إلى المدن وأيضا الهجرة الزراعية في المناطق الريفية. وللحكم على الآفاق الممكنة لهذه السياسات بالنسبة لها تهدف إليه ينبغي أن تكون عدة اعتبارات ماثلة في الأذهان.

الاعتبار الأول: يمكن القول حول المدرسة أن عدم كفايتها أو توسعها يدفع في اتجاه زيادة التزوح الريفي إلى المدن أكثر من التخفيف منها، ومن المؤكد أن الانتساب إلى المدرسة هو أحد المطالب الأشد إلحاحا بالنسبة للشعب الجزائري عامة والفلاحين بصفة خاصة نظرا لما عانوه تاريخيا من اضطهاد اقتصادي وسياسي. واليوم يجدون في المدرسة الوسيلة الوحيدة التي ينقذون فيها أطفالهم من ظروفهم ذاتها. وتشير بعض الاستقصاءات إلى أن الانتساب إلى المدرسة يشكل حافز يدفع سكان الريف نحو

(127) سميرة السقا: الهجرة الداخلية وآثارها الاجتماعية، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص (386-387).

(128) عبد الإله أبو عياش: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، الكويت، 1980، ص (288).

التنقل. وعمليا تشمل شبكة التعليم كامل التراب الوطني لكن بصورة متفاوتة مع أن الاختلاف الكمي يميل منذ بضع سنوات نحو التناقص إلا أنه ولأسباب بديهية يبقى المدرسون الأكثر كفاءة متمركزين في المناطق الحضرية، وفي أفضل الأحوال في المراكز الريفية الآهلة بالسكان.

أما بالنسبة للسكن فالمسألة تطرح بصورة مغايرة لأن الحصول على السكن في المدن ليس أسهل عمليا من الحصول عليه في الريف، ويمكن القبول بأن الذين وفدوا مؤخرا إلى المدينة يلاقون بالتأكيد من الصعوبات في سبيل الحصول على السكن أكثر من تلك الصعوبات التي يلاقونها في المناطق الريفية. وهنا على الأرجح يطرح السؤال لمعرفة ما إذا كان الجهد المبذول لتشجيع السكن الريفي بإمكانه أن يبلغ حدا بينا دون رصد مبالغ ضخمة لا يمكن في الظروف الراهنة وبالنظر لدخول الفلاحين أصحاب العلاقة تجنيدها إلا من قبل الدولة⁽¹²⁹⁾.

وفي هذا الواقع من المفيد التفكير في إمكانيات تخفيض كلفة إنتاج السكن عن طريق استعمال مواد بناء أقل كلفة وتجنيد المستفيدين من هذه السياسة بصورة أفضل. كذلك إذا رافقت القرى الاشتراكية تجديد البنية الإنتاجية لقسم من الأراضي، فمن المفيد التفكير في تشجيع السكن غير مجمع. وفي الأخير من البديهي أن يحدد السكن المجمع والمنظم من قبل الدولة تحولات في الاستهلاك وفي البنية العائلية ويمكن أن يزيد من حركة قوة العمل في الريف باتجاه المدن، ويجري الاعتقاد على الاستهلاك ذي الطابع الحضري في القرية كما أن الانتقال من العائلة الموسعة إلى العائلة الصغيرة يضعف التضامن العائلي المحدد للاستغلال.

أما الآفاق الجديدة فتتعلق بمعدل التحضير المقبول على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالسياسة المتبعة والتي تتعلق بالتنظيم العقاري، وإذا ما حدد هذا المعدل فإن تدفق النازحين الريفيين أو ضعفها تقضي على الأقل بزيادة الاستخدام الدائم في المناطق الريفية. وكنا قد شاهدنا أنه لا يمكن اعتبار الوضع الراهن لظاهرة التزوح الريفي مثيرا للقلق وذلك بسبب توسع الاستخدام في المناطق الريفية. إن بطء التزوح الريفي إلى المدن يمر بالضرورة عبر زيادة الاستخدام الزراعي وعن طريق تخطيط ملائم لإنتاجية العمل في الاستغلالات وعن طريق تشجيع إقامة اقتصاد محلي نشيط يثبت الاستخدام الريفي غير زراعي⁽¹³⁰⁾.

2- القرية الفلاحية في تنمية وتحديث الريف الجزائري:

(129) عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سبق ذكره، ص (137).

(130) عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص ص(138-139).

تعتبر الثورة الزراعية التي بدأ تطبيقها في الريف الجزائري منذ 17 يونيو 1972 عملية تنمية مخططة كبرى استهدفت تنمية وتحديث الريف الجزائري بقطاعيه الزراعي والرعوي، وتقديم الخدمات لأبناء الريف في المكان عينه، وبعبارة أخرى العمل على تقريب الفوارق بين الريف والحضر وإيجاد نوع من التوازن بين هذين القطاعين المتناقضين وقد حدد هذا بوضوح ميثاق وقانون الثورة الزراعية: "إن الأهمية السياسية والاجتماعية للثورة الزراعية والسعي المبذول للإسراع في التنمية يفرضان إنجاز الثورة الزراعية في نطاق مخطط وعمل متماسك لأنها تشمل كافة نواحي المعيشة والعمل في الزراعة، فهي ترمي إلى تصفية التخلف الاقتصادي والثقافي السائد في الأرياف"⁽¹³¹⁾.

للقرية الفلاحية دور تنموي يقوم على تحسين شروط الحياة في الريف، بالنسبة للمستفيدين وبالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم، والملاحظ أن سياسة القرى الفلاحية لا تشكل وحدها فقط برنامج الإسكان الريفي، إذ تقرر خلال المخطط الرباعي الثاني إنجاز (40) ألف وحدة سكنية ريفية و (60) ألف سكن آخر في إطار عمليات البناء الذاتي.

إن ماهية شروع القرى الفلاحية العامة بسيطة وبالرجوع إلى النصوص القانونية نجد أنه انطلاقاً من الإستراتيجية العامة للثورة الزراعية فإن سياسة الإسكان الريفي تهدف إلى ربط التنمية في هذا القطاع بمجهود تحديث وتحديد بنية نظام الإنتاج الزراعي وهكذا فإن أعمال التحسين والاستصلاح الجارية في هذا الإطار ستكون مدعومة بمجهود تطوير الإسكان الرامية إلى دمج سكان الريف في نظام الإنتاج الجديد، ولهذه الأسباب اتخذ القرار لصالح السكن الجماعي، لأن القرية هنا لا تقف عند كونها مجرد تجمع للسكان وإنما لكي تصبح أيضاً عنصراً ومحصلة لعملية تطور في بناء الإنتاج وبناء الحياة الاجتماعية في الوقت نفسه والهدف من وراء ذلك اقتصادية بالتأكيد ولكن سياسي واجتماعي كذلك. وتبقى الوظيفة الأساسية في نظرنا للقرية الفلاحية الجديدة تتمثل في إيجاد توازن جهوي وطني، عن طريق توزيع جديد للسكان عبر الوطن، يتسم بالعدالة ويقوم على تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الريف والمدن في الجزائر⁽¹³²⁾.

3- إجراءات التعديل الهيكلي (1990-2000):

من 1987 (انطلاق الإصلاحات) وحتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استنفذت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشرينات السابقة، ففي خضم إصلاحات 1988 وخاصة أثناء تطبيق

(131) محمد السويدي: مرجع سبق ذكره، ص (107-108).

(132) محمد السويدي: مرجع سابق، ص (109-111).

برنامج التعديل الهيكلي، المدعوم من قبل الصندوق الدولي ثم الشروع في إصلاحات مهمة تمثلت في: إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات وتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات، وتخفيض قيمة الدينار، وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي (1995-1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة الريفية⁽¹³³⁾، بمتابعة وتعميق الجهود الجارية، وقد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي:

- نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 4 %.
- النمو السنوي المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى: 3,3 % للفلاحة مقابل 1 % و 2,3 % للخدمات.
- محاولات إنهاء تشتت الهياكل وتبعر الوسائل والجهود المخصصة للتنمية الريفية.

4- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004):

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصياتها. وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور حول:

- * تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.
- * مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخل العائلات في الريف لخلق مداخل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية وخلق أنشطة اقتصادية جديدة).
- * تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- * القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل للتنمية الاقتصادية وهذا عبر تحويل الإنتاج وتكييفها.

* تعجيل مسار تحديث القطاع الريفي بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلال الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي ما زالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية⁽¹³⁴⁾.

5- المشاريع الجوارية والتحسيس على كل المستويات:

في هذه الظروف تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية والحد من التروح الريفي إلى المدن، وتقوم على فكرة مشروع التنمية الريفية الجوّاري الذي يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقاً من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية (فلاحية، غابية، رعوية) وتوسيعها إلى أنشطة أخرى، قصد تحسين دخلهم، ومنه تحسين ظروف معيشتهم. ومشروع التنمية الريفية الجوّاري أيضاً إطار للعمل الميداني في الوسط الريفي فضلاً عن الأعمال المنهجية لمقاربة الميدان وهو ما شكل ورشة تفكير ذات أولوية، فإن أولوية العمل المنفذة شملت خصوصاً التشاور مع السلطات والسكان المحليين، وشرح الأهداف الخاصة بمسعى متجدد للتنمية الريفية والإجراءات التي تدعمها وكذلك توعية السكان حول ضرورة التزام القوى والانخراط الكامل في هذا المسعى⁽¹³⁵⁾.

6- إجراءات الدعم:

شمل إعداد أجهزة دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية:

* تكيف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، للتكفل أفضل بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي ودعم التصدير.

* استعمال صندوق إصلاح الأراضي بواسطة التنازل بصفة انتقالية حتى نهاية 2002 استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة، تم استعمال صندوق التنمية الريفية وإصلاح الأراضي بواسطة التنازل الذي أنشأه قانون المالية 2003.

* وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب.

* إنشاء جهاز للمساعدة الموجهة للسكن الريفي بالتعاون مع وزارة السكن وذلك في إطار مشاريع التقييم الجوّارية، ويعتزم هذا الجهاز توسيع مساعدات الصندوق الوطني لمساعدة السكن إلى سكان الريف حسب معايير وانتقاء إجراءات خاصة.

* وضع برنامج تزويد القرى والأرياف بالتجهيزات والخدمات العمومية (الكهرباء، الماء).

(134) إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة: مرجع سبق ذكره، ص (30).

(135) الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: مرجع سابق، ص (31).

* وضع برنامج للتنمية البشرية ومكافحة الفقر في المناطق الريفية والقروية⁽¹³⁶⁾.

7- مشروع المرأة الريفية:

وينقسم هذا المشروع إلى قسمين: الأول يخص إنشاء ورشة لصناعة الفخار والثاني يتعلق بإعادة تطوير التربية العائلية للأبقار، عن طريق تمكين عائلات فقيرة من أبقار حلوب، وتشجيع زراعة العلف من أجل إنتاج وافر، وتكوين النساء المستفيدات من هذه العملية، وأسندت هذه العملية لجمعية ترقية المرأة الريفية مع الشراكة للإتحاد الأوروبي تتضمن تكفل هذا الأخير بتمويل 80 بالمائة من المشروع. وتعلق الدولة الجزائرية آمال كبيرة على هذا المشروع، كونه سيساهم بشكل كبير في مكافحة الفقر والتزوح الريفي وإعادة بعث بعض النشاطات الريفية التي أخذت في التراجع في السنوات الأخيرة، مشيرة إلى التغيرات التي عرفتتها العائلة الريفية والعالم الريفي على العموم، والتي أدت إلى تدهور وتقهر العديد من النشاطات التي كانت تشكل سندا لدخل العائلات الريفية. بما فيها التربية العائلية للأبقار، وصناعة الفخار التي ظلت مصدر دخل الكثير من العائلات الريفية في الجزائر⁽¹³⁷⁾.

8- البرنامج الوطني لمخطط التجديد الريفي (2005-2008):

تخصص الدولة الجزائرية حوالي 05 ملايين دولار سنويا للفضاءات الريفية المنتشرة في 979 بلدية تضم 13 مليون نسمة. غير أن هذه المشاريع لم تكن عند تطلعات سكان الريف، مما استدعى مراجعة سياسة التنمية الريفية.

وتمثلت السياسة الوطنية للتنمية الريفية في التجديد الريفي، مؤكدا أن حالات التشخيص للواقع الريفي في 979 بلدية من أصل 1541 بلدية على المستوى الوطني استدعت مراجعة الرؤية والأهداف ووسائل التدخل تجاه 13 مليون ساكن في الريف منهم 70 % يبلغون أقل من 30 سنة قصد ضمان مستقبل الوطن واثمين الثروات وتنويع النشاطات لاستقرار المواطن باستشارة القاعدة حول تطلعاتها، وأن سياسة التدخل تنحصر في ثلاث محاور هي:

الاستثمارات الكبرى والسياسات القطاعية الاقتصادية والنشاط الإقليمي للتنمية الريفية على أساس القدرات الطبيعية والفاعلين ومصادر التمويل.

ولقد واجهت هذه المشاريع السالفة الذكر مشاكل كثيرة في الاتصال والآليات والقدرات والتنسيق، مما استدعى تصحيح هذه السياسة وفق سبع مبادئ لتجسيد المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندجة على مستوى كل بلدية بالوطن.

(136) الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: مرجع سابق ، ص (31).

(137) جريدة الشروق اليومي: السبت 04 أفريل 2009، ص 07.

وهذا من خلال إنشاء خلايا للتنشيط الريفي تضم منتخبين وموظفين وممثلين عن المجتمع المدني يتولون اقتراح المشاريع الريفية وبلورتها حسب أربعة مواضيع تخص عصرنة القرى والمدشر والأرياف وتعدد الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأرياف، إضافة إلى حماية الثروات الطبيعية وتثمين التراث الريفي.

وأكد الوزير المكلف بالتنمية الريفية أن 566 بلدية في 40 ولاية اندمجت في هذه السياسة الوطنية لبلوغ التحول الجذري في العمل والحياة مع احترام الأصالة والتراث وإشراك الجامعة في هذا المسعى، مشيراً بأن الموالين بإمكانهم الالتحاق بهذه السياسة الجديدة للتنمية الريفية باعتبارهم يمثلون 37 بالمائة كأعلى نسبة من الثروة الوطنية في قطاع الفلاحة⁽¹³⁸⁾.

9- الوسط الريفي كبديل للتوطين الصناعي الحضري:

وهذا تماشياً مع أهداف اللامركزية الصناعية، حيث يعتبر الوسط الريفي احتياطاً مجالياً واجتماعياً واقتصادياً هاماً في هذا الميدان، مع الإشارة إلى أن التوطين الصناعي الريفي يتطلب التفكير الدائم في مبدأ الاندماج السوسيو- اقتصادي للمنشأة الصناعية واحترامه.

إن التوطين الصناعي الريفي يستمد مبرراته من الآثار الاجتماعية والعمرانية للتوطين، وذلك حسب النتائج التي توصلت إليه دراستنا في هذا الميدان، والتي كشفت عن الأصل الاجتماعي الريفي للأغلبية الساحقة لليد العاملة في الأقطاب الصناعية، والتي بقيت محافظة على علاقتها القوية بالمناطق النازحة منها. كما كشفت عن الأصل الاجتماعي الريفي لأغلبية السكان غير المخططة والعشوائية، سواء أكان التحاقهم بها بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة عن طريق المرور بأحياء العاصمة وقرى متيجة⁽¹³⁹⁾.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الأسلوب في التوطين يعتبر آلية فعالة وواقعية من أجل استقرار سكان الريف، والحد من التزوح الريفي إلى المدن، بل قد يساهم في إحداث الهجرة العكسية، خاصة بالنسبة لأولئك الذين عرفوا التزوح نحو المراكز الحضرية. أما الجانب الثاني فيتعلق بمدى استعدادات اليد العاملة بصفة عامة وقابليتها للحراك الجغرافي من أجل العمل، الذي يعتبر أيضاً من أحد معايير التوطين الصناعي، وأن معرفة هذا الجانب يساعد كثيراً على رسم السياسة الوطنية للتوطين⁽¹⁴⁰⁾.

10- إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية:

(138) www.elkhabar.com / 22 مارس 2008، ص (09).

(139) "Urbanisation au Maghreb", Travaux de la table ronde du 17, 18, 19 Novembre 1977, Fascicule N° 3, Paris, 1978, p. 221- 229.

(140) محمد بومخولوف: التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص (190 - 193).

إذا كانت الإجراءات المتخذة لصالح التنمية الريفية تأتي أصلاً بمبادرة من السلطات العمومية المكلفة بالصالح العام والحريصة على معالجة الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية غير الملائمة، فإنه ينبغي النظر إلى هذه الإجراءات باعتبارها فرصة لخلق حركية ضمن المناطق الريفية بتفضيل الشراكة والتكفل بالأبعاد المتعددة للمشاكل المطلوب معالجتها والأعمال المطلوب القيام بها، ففي هذه الشمولية فقط يمكن تجاوز منطق التجهير البسيط وصولاً إلى حركة اقتصادية وإلى بعث الحياة في الأقاليم الريفية.

ولهذا فإن أحد المحاور القوية في هذه الإستراتيجية يكمن في البحث عن الشراكة وتنفيذها يسمح ذلك بتقريب الفاعلين المستعدين لاستثمار قدراتهم، وإقامة علاقات وثيقة بين الحاجات والموارد، وتكفل أفضل بالأوضاع الفعلية للمناطق الريفية، مع تغطية كل تعقيداتها، وترمي ممارسة الشراكة، أبعد من ذلك، إلى إشراك جميع المتدخلين والفاعلين الاجتماعيين ولو أنه أثناء العمليات الملموسة، يكون عدد قليل منهم طرفاً في الإجراءات المقررة.

فالمؤسسات والفاعلون المعنيون، وهم الإدارات العمومية والمسؤولون والمنتخبون المحليون والجمعيات والجامعات والتجمعات والأشخاص المعنيون مباشرة في مشاريعهم الخاصة بطبيعة الحال. وبهذا المعنى فإن الشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المنفضة، محدودة في الزمن. ومطابقة لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضاً صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية. وفي هذا الصدد تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تقضي إلى مشاريع مشتركة، وترمي كذلك إلى التزام مشتركاً متبادلاً بين الشركاء الجدد، غير أن ذلك لا يلغي الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعاً للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله من البداية أو يتم بناءه على سير الأعمال. فالشراكة هي عملية مستمرة أكثر مما هي حالة مستقرة وأنها تتطور حسب المناطق الريفية وحسب التجارب التي يتم تطويرها أثناء تنفيذ الإستراتيجية⁽¹⁴¹⁾.

الفصل الخامس: الإطار المنهجي للبحث ومجالاته

1- مجالات البحث الميداني

2- الإجراءات المنهجية للبحث

3- العينة

1- الدراسة الميدانية:

لتفادي الصعوبات الميدانية ارتأينا إجراء هذه الدراسة على مرحلتين (دراسة استطلاعية- دراسة أساسية).

*** / الدراسة الاستطلاعية:** صممت هذه الدراسة في ضوء أهداف ومحددة بمجالات، وطبقت

عينة من أجل استخلاص مجموعة من النتائج، ونوضح ذلك كالتالي:

أ- هدفها: تهدف الدراسة الاستطلاعية إلى:

- التعرف على ميدان الدراسة.
- التدرب على خطوات البحث.
- معرفة صعوبات التطبيق التي من شأنها تحديد قيمة البحث العلمي ومكانته العلمية وذلك قصد التقليل من تلك الصعوبات في الدراسة الأساسية ومحاولة تفاديها.
- الوقوف على كل حيثيات مجالات الدراسة من حيث الزمان والمكان والمجتمع الأصلي لها.
- مدى استجابة أفراد العينة لفقرات الاستمارة واستيعابهم لها والتأكد من ووضوح التعليمات وكيفية الإجابة عليها بطريقة صحيحة وهذا من أجل بناء الاستمارة في شكلها النهائي بعد تعديلها.
- بناء الاستمارة وتحديد خصائصها وإعدادها للتطبيق في الدراسات الأساسية.

1-1- المجال المكاني للدراسة الاستطلاعية:

تمثل المجال المكاني في دائرة ششار ولاية خنشلة، تقع جنوب ولاية خنشلة وهي تتربع على مساحة قدرها 922 كلم² يحدها من الشمال بلديتي خيران وبابار ومن الشرق والجنوب بلدية بابار ومن الغرب بلديتي خيران وجلال. وتتميز بلدية ششار بتضاريس متباينة بين جبال ومناطق وعرة في الشمال ومناطق صحراوية في الجنوب، وتعتبر المنطقة رعوية سهبية تتميز بمناخ شبه جاف ويبلغ عدد سكانها 28000 نسمة بعد إحصاء 2008.

إضافة إلى ذلك فهي تضم أكثر من ثلاثون قرية موزعة على ثلاث بلديات منها (بلدية خيران- بلدية جلال- بلدية ششار) حيث نجد ساكني هذه القرى والبلديات نزحوا أو تدفقوا كلهم تقريبا إلى دائرة ششار ولم يبق في هذه القرى إلا القليل جدا من السكان.

ب- مجالاتها:

1-2 المجال الزمني للدراسة الاستطلاعية:

المقصود بالمجال الزمني هو الفترة التي استغرقها الشق الميداني للبحث بكل مرحلة وخطواته، إذ بعد أن تمكن الباحث من تحديد وضبط إشكالية البحث من خلال جمع البيانات من المصادر الوثائقية واعتمد الباحث عليها في صياغة استمارة بحث أولية، ثم قام بتطبيقها على مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة وذلك في الفترة الممتدة من 10 إلى 25 ماي 2009، كما قام بمناقشة مضمون الاستمارة مع مجموعة من الأساتذة الجامعيين بمعهد علم الاجتماع بالمركز الجامعي العربي التبسي - تبسة. والمركز الجامعي -خنشلة- وذلك في الفترة الممتدة من 15- إلى 30 ماي 2009. وبعدها ناقش مضمون أسئلتها مع الأستاذ المشرف. أما تطبيق استمارة البحث النهائية فكان خلال الأسبوع الأول من شهر جوان 2009.

1-3- المجال البشري للدراسة الاستطلاعية:

يمثل هذا المجال المجتمع البحثي الذي أخذت منه عينة البحث حيث اشتملت العينة على 150 فردا كلهم نازحين من القرى والبلديات التابعة لدائرة ششار، وقد اقتصر البحث على القرى التابعة لبلدية ششار (سيار- الوندرو- الزاوية- العامرة- تاغيت- مزين- تبردقة- فريدجوا- تافاسور).

2- الإجراءات المنهجية للبحث:

سنحاول في هذا البند التطرق إلى منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها، كما سنطرق إلى أدوات جمع البيانات.

1-2- منهج البحث:

يندرج هذا البحث ضمن البحوث الوصفية والتي تسعى إلى اكتشاف الواقع ووصف الظواهر وصفا دقيقا، وتحديد خصائصها كما وكيفاً⁽¹⁴²⁾ وهذا انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه، لأن هذا النوع من البحوث يرتبط بالعديد من المناهج، والتي من أهمها منهج المسح الاجتماعي الذي يعرفه ويتني Whitney على أنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتعميمها للاستفادة منها معرفيا وعلميا⁽¹⁴³⁾، وهو المنهج الذي اعتمده الباحث كمنهج أساسي في البحث لتوافقه وتماشيه مع أهدافه.

ولكون هذا المنهج يدرس الواقع أو الظاهرة محل البحث ويعبر عنها كميا وكيفيا، فالتعبير الكيفي يكون بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح

(142) مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص (40).

(143) علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا كوبي، قسنطينة، 2005، ص (81).

مقدار هذه الظاهرة وحجمها كما توجد في الواقع⁽¹⁴⁴⁾. وحتى يتم تحقيق ذلك فقد انتهج الباحث أسلوبين أساسيين في ذلك هما:

– **الأسلوب الوثائقي:** إذ اعتمد على العديد من المراجع والمصادر في جمع البيانات والمعلومات لبناء الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، وتحديد متغيراتها ومؤشراتها بدقة ووصف الظاهرة كيفياً.

– **الأسلوب التطبيقي:** إذ اعتمد على جمع المعلومات والبيانات ميدانياً من العينة الممثلة لمجتمع البحث ووصف الظاهرة كمياً.

ولذلك اعتمد منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لتناسبه مع المنهج المتبع، وتماشياً مع مستلزمات المنهج المعتمد، فالباحث لم يتوقف عند حد وصف موضوع البحث نظرياً، بل قام بتحليل النتائج وتفسيرها وبذلك قد أعطاها البعد الكمي، ومن ثم ساعدته على الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة بصورة منهجية، وقد استخدم مجموعة من الأدوات لذلك.

2-2- أدوات جمع البيانات:

الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من الوسائل التي عرفها الإنسان واستخدمها في جمع معلوماته وبياناته عن مجتمعه منذ القدم، لا يزال يستخدمها في حياته اليومية العادية لفهم وإدراك الكثير من الظواهر ويستخدمها كذلك في البحوث العلمية.

وتعرف الملاحظة بأنها "عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية ومتابعة سيرها واتجاهاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسانية وتلبية احتياجاته⁽¹⁴⁵⁾."

و لما كانت الملاحظة أنواع وترتبط بأسلوب الباحث ودوره، فإن الباحث اعتمد على أسلوب الملاحظة البسيطة، والتي يقصد بها ملاحظة الظاهرة كما تحدث في ظروفها الطبيعية، دون إخضاعها للضبط العلمي، ومن دون استخدام أدوات دقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها⁽¹⁴⁶⁾.

(144) عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص (223).

(145) محمد عبيدات وآخرون: مرجع سابق، 1999، ص (79).

(146) فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2002، ص (144).

حيث كان الباحث يتابع باهتمام كافة العوامل المؤدية لظاهرة التروح الريفي وتدفق أصحاب القرى إلى الأرياف، واعتبار أن الباحث هو كذلك من النازحين إلى المدينة، وبهذا يكون الباحث يكون قد انتهج طريقة الملاحظة بالمشاركة وإن صح التعبير بالمعيشة.

وقد سجل الباحث الملاحظات التالية:

* الأوضاع المزرية التي تعيشها عائلات هذه القرى منذ أكثر من ربع قرن في ظل الوعود الوهمية التي تتقدم بها السلطات والهيئات المحلية على مستوى الدائرة في كل مرة من دون أي تجسيد ميداني رغم شرعية المطالب وعدم خروجها على الأمور الضرورية، كمياه الشرب وتحسين الظروف الصحية.

* انعدام هذه القرى إلى أدنى متطلبات العيش الأمر الذي جعل مواطنها يعانون طوال حياتهم وعلى مدار 15 سنة كاملة، لاسيما قضية مياه الشرب الذي تتزود منه القرى الريفية وطيلة ربع قرن عبر صهاريج لا تتماشى مع شروط النظافة من مدينة ششار.

* غياب حوافز الاستقرار وتفشي البطالة في أوساط الشباب وانعدام ظروف العيش.

* الغياب الكلي للتغطية الصحية بهذه القرى حيث أصبحت قاعات العلاج خاوية ولا تقدم أبسط الخدمات للسكان الذين يتعرضون للسلع الحشرات السامة ولدغ العقارب وسموم الأفاعي.

* مشكلة العزلة الذي يعاني منه سكان هذه القرى حيث تنعدم وسائل النقل الجامعية والفردية إذ يغادر بعض المواطنين المالكين للمركبات صباحا ولا يعودون إلا ليلا، الأمر الذي يفرض على السكان تحديد مواعيد مسبقة مع أصحاب المركبات لنقل مرضاهم أو قضاء حاجاتهم.

* الغياب الكلي للمرافق الضرورية للشباب كالملاعب الجوارية والتهيئة الحضرية الداخلية للأحياء.

المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها عبارة عن "محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين، بهدف الوصول إلى حقيقة وموقف معين، يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة"⁽¹⁴⁷⁾.

كما تعرف أيضا بأنها "ذلك الاتصال الشخصي المنظم والتفاعل اللفظي المباشر الذي يقوم به فرد مع فرد آخر أو مع أفراد آخرين هدفه الحصول على أنواع معينة من المعلومات والبيانات لاستغلالها في بحث علمي"⁽¹⁴⁸⁾. قد أجرى الباحث العديد من المقابلات مع أفراد عينة البحث بغية تحقيق الأهداف التالية:

(147) محمد عبيدات وآخرون: مرجع سابق، 1999، ص (55).

(148) مروان عبد المجيد إبراهيم: مرجع سابق، 2000، ص (172).

* التأكد من مدى فهم الباحثين للغة الاستمارة ومضمونها.

* التأكد من صحة وصدق المعلومات والبحث عن تفسير البعض الآخر.

* مكنت الباحث من تكوين اتجاهات عن المجيبين، وسمحت بتبادل الأفكار بينه وبين الباحثين.

الاستمارة:

تعد الاستمارة من أكثر الأدوات استخداما في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد، ومن أهم ما تتميز به الاستمارة هو توفير للكثير من الوقت والجهد على الباحث⁽¹⁴⁹⁾، ويقصد بها مجموعة من الأسئلة المصممة لجمع البيانات اللازمة عن مشكلة البحث أو الدراسة⁽¹⁵⁰⁾.

وقد اجتهد الباحث في الالتزام بالقواعد المنهجية عند صياغة الأسئلة، فقد تمت الصياغة النهائية بعد أن استوفى الباحث المراحل التالية:

- بعد ضبط الإشكالية وتحديد تساؤلاتها ومجال الدراسة، وتغطية الشق النظري بجمعه للبيانات بيبليوغرافيا، وعندها تمكن الباحث من صياغة استمارة أولية.

- تجريب الاستمارة الأولية على عدد من أفراد مجتمع الدراسة، كما قام بمناقشتها مع مجموعة من الأساتذة الجامعيين، وعرضها على الأستاذ المشرف لإبداء رأيه فيها.

- بعد هذه المرحلة وانطلاقا مما جمعه الباحث من استفسارات حول اللبس والغموض، وتوجيهات، فقد تم تعديل الاستمارة بحذف بعض الأسئلة واستبدالها، وتخوير وتعديل بعضها الآخر، وإضافة أسئلة أخرى بما يتماشى مع أهداف البحث.

- وبعد هذه الخطوات تمكن الباحث من بناء استمارة البحث في شكلها النهائي وتميزت بالخصائص التالية:

* حرص الباحث أن يكون شكل الاستمارة جذابا يجذب الباحثين للإجابة على الأسئلة.

* قسمت الاستمارة إلى ثلاث أجزاء رئيسية وهي:

- المقدمة والتعريف بالموضوع: حيث تم فيه التعريف بموضوع البحث، وضمنه تحفيزا

للمبحوثين للإجابة على الأسئلة، من خلال تطمينهم بأن نتائج البحث ستبقى سرية ولن تستغل إلا لأغراض البحث العلمي.

(149) محمد عبيدات وآخرون: مرجع سابق، 1999، ص (52).

(150) محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي: البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص (115).

- إرشادات لملاً الاستبيان: وتضمن هذا الجزء توجيهات وتعليمات لكيفية ملاء الاستمارة، من خلال لفت انتباههم إلى متى يتم وضع علامة (x) ومتى تكتب جملة.

- متن الاستمارة: واحتوت على 57 سؤالاً رئيساً. وقد تنوعت الأسئلة بين أسئلة مغلقة وأخرى مغلقة مفتوحة وأسئلة مفتوحة.

* حاول الباحث التقيد بشروط صياغة الأسئلة إلى أكبر حد:

- تمت صياغة الأسئلة بأسلوب سهل ولغة واضحة وهذا بعد العملية التجريبية.
- الابتعاد عن الأسئلة الطويلة، مع تضمين كل سؤال فكرة واحدة.
- بناء أسئلة في مضمون تساؤلات الدراسة.
- حاول الباحث الابتعاد عن الأسئلة المخرجة.

* تم تقسيم متن الاستمارة إلى أربعة بنود وهي:

البند الأول: حول البيانات العامة، وضم ثلاث أسئلة من 01 إلى 03.

البند الثاني: حول محور السكن، وضم 13 سؤالاً من 04 إلى 16 سؤالاً.

البند الثالث: حول عوامل الزواج الريفي إلى المدينة، وضم 28 سؤالاً من السؤال رقم

17 إلى السؤال 43.

البند الرابع: حول انعكاسات الزواج الريفي، وضم 14 سؤالاً من السؤال رقم 44 إلى

السؤال 57.

* بلغ عدد الاستثمارات الموزعة 150 استمارة، تم استرجاع 120، أي أن معدل الاسترجاع بلغ نسبة 80 %، وهناك مجموعة من الاستثمارات تم استبعادها لعدم استيفائها للشروط العلمية وعددها (08)، وذلك للأسباب التالية:

- استمارات غير مكتملة الإجابة وعددها (06).

- تناقض واضح في الإجابة وعددها (02).

وبذلك حصل الباحث على 112 استمارة صالحة للتعامل أي بنسبة (74,66%).

العينة:

تعرف العينة بأنها: "جزء من المجتمع الأصلي يحتوي على خصائص العناصر التي يتم اختيارها منه بطريقة معينة وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي"⁽¹⁵¹⁾.

(151) محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي: مرجع سابق، ص (185).

ولأن طريقة اختيار العينة تتأثر بجملة من المعطيات والمتغيرات، فإننا اخترنا العينة القصدية لأن مجتمع الدراسة معروف عند الباحث أي أن أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث يعرفها الباحث تمام المعرفة وله كافة المعلومات عليهم، وبلغ أفراد العينة 150 فردا وهو ما يمثل نسبة (10,71%) من مجموع أفراد مجتمع البحث، غير أنه بعد 112 استمارة فقط أي أن نسبة العينة أصبحت (8,57%).

أما فيما يخص طريقة اختيار أفراد العينة فكان من خلال اعتماد طريقة العشوائية المنتظمة وذلك من خلال حساب المدى لكل فئة. والجدول رقم (01) الموضح لعينة الدراسة حسب السن والجنس يوضح ذلك.

الفصل السادس: عرض النتائج وتحليلها

تمهيد.

1- عرض وتحليل نتائج الأسئلة المتعلقة بالسكن

2- عرض وتحليل نتائج الأسئلة المتعلقة بعوامل التروح الريفي إلى المدن

3- عرض وتحليل نتائج الأسئلة المتعلقة بانعكاسات التروح الريفي إلى المدن

4- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء متغيرات الدراسة

الخاتمة

تمهيد:

بعد تطبيق الاستمارة المعدة بغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة وجمعها وبعد المراقبة التقنية لها من خلال التأكد مما تم استرجاعه منها، ومراقبة مدى احترام المبحوثين للتعليمات، قام الباحث باستبعاد الاستمارات التي لم تتوفر فيها الشروط العلمية والموضوعية، ثم شرع في تفريغ الاستمارات، وإثر ذلك تجمعت لدى الباحث بيانات تم تبويبها في جداول، بعضها بسيطاً والآخر مركباً بغية قراءتها وتحليلها وتفسيرها.

جدول رقم (01): يبين عينة الدراسة حسب السن والجنس عند التزوح إلى المدينة.

فئات السن	ذكور		إناث		المجموع	
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
16-20	1,78 %	02	00,00 %	00	1,78 %	02
21-25	8,92 %	10	2,67 %	03	11,60 %	13
26-30	31,25 %	35	3,57 %	04	34,82 %	39
31-35	23,21 %	26	1,78 %	02	25,00 %	28
36-40	8,03 %	09	4,46 %	05	12,50 %	14
41-45	3,57 %	04	1,78 %	02	5,35 %	06
46-50	1,78 %	02	0,89 %	01	2,67 %	03
51-55	1,78 %	02	00,00 %	00	1,78 %	02
56-60	2,67 %	03	00,00 %	00	2,67 %	03
أكثر من 60 عاماً	1,78 %	02	00,00 %	00	1,78 %	02
المجموع	84,77 %	95	15,15 %	17	100,00 %	112

من الجدول أعلاه يتبين لنا ما يلي:

* إن أول ما يسترعي الانتباه عند قراءة الجدول، نزوح أفراد العينة إلى المدينة في سن مبكرة تراوحت ما بين (16-20 سنة) وذلك بصحبة أهاليهم وهؤلاء قد شكلوا نسبة ضئيلة جداً بلغت (1,78 %) من جملة أفراد العينة.

* تبدأ هذه النسبة بالارتفاع كلما اقتربنا إلى فئات السن الشابة وهكذا نجد أن النازحين الريفيين الذين تقع أعمارهم في فئة السن (21-25 سنة) يشكلون (11,60 %) من جملة أفراد العينة ثم تواصل هذه النسبة ارتفاعها حتى تصل إلى مستوى القمة (34,82 %) في أعمار (26-30 سنة)، ثم تأخذ نسبة النازحين في الانخفاض التدريجي بعد سن (31-35 سنة) إذ تنخفض إلى نسبة (25,00 %) لدى النازحين، ثم تواصل انخفاضها إلى (12,05 %) الذين تزيد أعمارهم في سن الأربعين، ثم تأخذ نسبة

النازحين في الانخفاض وبنسبة كبيرة جدا إلى أن تصل إلى نسبة (1,78 %) المشكلة لفئة أكثر من 60 عاما.

* أما فيما يخص أعمار النازحين حسب الجنس يتضح لنا من الجدول أن نسبة الذكور أكثر من الإناث ويشكل (95 %) من أفراد العينة أي أن الذكور يميلون إلى الزواج وهم في سن مبكرة (16- 20 سنة) وهم في بداية حياتهم المهنية، وبعد زواجهم، في حين الإناث تترج إلى المدن بصحبة أزواجهن وأهلهن أو وحدهن من أجل العمل.

* وخلاصة القول نستنتج أن ظاهرة الزواج الريفي شاملة لجميع الأصناف الشباب، الكهول القادرين على العمل وهذا من أجل إعالة عائلاتهم، وتوفير العيش الكريم لهم.

جدول رقم (02): يوضح المستوى التعليمي للنازحين الريفيين إلى المدن من أفراد العينة.

الإجابات	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أمي	29	25,89 %	10	8,93 %	39	34,82 %
يقراً ويكتب	14	12,50 %	04	3,57 %	18	16,07 %
ابتدائي	13	11,61 %	02	1,79 %	15	13,39 %
متوسط	21	18,75 %	01	0,89 %	22	19,64 %
ثانوي	10	8,93 %	01	0,89 %	11	9,82 %
جامعي	06	5,36 %	01	0,89 %	07	6,25 %
المجموع	93	83,04 %	19	16,96 %	112	100,00 %

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

* ارتفاع نسبة الأميين حيث شكلوا (34,82 %) من جملة أفراد العينة النازحة إلى المدينة.

* ثم يليه فئة العينة التي تقرأ وتكتب حيث شكلوا نسبة (16,07 %) من أفراد العينة النازحة، أما نسبة الحاصلين على المستوى الابتدائي فتمثل (13,39 %) من أفراد العينة، في حين ترتفع نسبة الحاصلين على مستوى التعليم المتوسط من أفراد العينة إلى (19,64 %).

* أما المتحصلين على مستوى التعليم الثانوي والمستوى الجامعي لأفراد العينة النازحة نجدها ضئيلة جدا وبنسبة تراوحت ما بين (9,82 %) للثانويين و (6,25 %) للجامعيين.

* أما إذا انتقلنا إلى المستوى التعليمي عند الإناث المشكلين لأفراد العينة النازحة إذ نجد ارتفاع نسبة الأميات لديهم وبنسبة (8,93 %) وترتفع هذه النسبة عند أفراد العينة المشكلة للذكور وبنسبة

كبيرة (25,89%)، ثم تليها نسبة تقرأ وتكتب (3,57%) عند الإناث وترتفع هذه النسبة عند الذكور إلى (12,50%)، أما الحاصلون على المستوى (المتوسط والثانوي والجامعي) عند الإناث لأفراد العينة لا يشكلون في مجملهم إلا نسبة (2,67%) وهي نسبة ضئيلة جدا وهذا لأسباب نرجعها إلى الزواج المبكر عند الإناث في الريف والانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة جدا إلى جانب الظروف الصعبة التي يعاني منها الريفيين التي تم ذكرها في الجانب النظري.

جدول رقم (03): يوضح مكان السكن المدينة أو الريف.

الإجابات	التكرار	النسبة
المدينة	23	20,53 %
الريف	89	79,46 %
المجموع	112	100,00 %

من الجدول رقم (03) يتضح لنا أن معظم النازحين إلى المدينة ريفيين وهذا ما تعبر عنه النسبة (79,46%)، أما القاطنين بالمدينة المشكلين لنسبة (20,53%) أن الكثير منهم ولدوا في الريف. وهكذا نستطيع القول أن معظم الساكنين في المدينة هم نازحين ريفيين.

جدول رقم (04): يبين مدة السكن للسكان بالمدينة.

الإجابات	التكرار	النسبة
05 سنوات	13	9,92 %
10 سنوات	33	45,89 %
20 سنة فما فوق	66	50,38 %
المجموع	112	100,00 %

يتضح من خلال الجدول لمدة السكن للسكان بالمدينة أن النسبة الكبيرة لسكانها تجاوزت مدة إقامتهم 20 سنة فما فوق وهذا ما تعبر عنه النسبة (50,38 %) رغم أنهم في الأصل أتوا من القرى وتمركزوا في المدينة، وكذلك نجد مدة السكن بالمدينة بـ 10 سنوات شكلت هي الأخرى حيز كبير وبنسبة (45,89 %)، وتضائل السكان الذين لديهم 05 سنوات في إقامتهم في المدينة وبنسبة (9,92 %). وخلاصة القول أن التروح الريفي إلى المدينة لم يكن جديد أو حديث مواكب لظروف استثنائية بل هو قديم في هذه الأرياف لعوامل عدة تم ذكرها في السابق ومدة الإقامة في المدينة خير دليل على ذلك.

جدول رقم (05): يبين الاستفادة من السكن.

الإجابات	التكرار	النسبة
نعم	11	9,82 %
لا	101	90,18 %
المجموع	112	100,00 %

الجدول رقم (05) يبين لنا أن النسبة الكبيرة من النازحين الريفيين إلى المدينة لم يستفيدوا من سكن وهذا ما تعبر عنه النسبة (90,18 %) مقارنة بالنازحين الريفيين الذين استفادوا من سكن فهم قليلون جدا وبنسبة (9,82 %)، ولأسباب يمكن أن نرجعها إلى اليأس من الوعود الكاذبة والاعتماد على إمكانياتهم الشخصية في بناء سكن يأويهم أو اللجوء إلى المناطق العمرانية المبعثرة أي الأحياء القصديرية أو البناء الفوضوي للسكنات دون رخصة بناء.

جدول رقم (06): يبين الاستفادة من الدعم الريفي المالي.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	% 12,50
لا	98	% 87,50
المجموع	112	% 100,00

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الاستفادة من الدعم الريفي المالي بالنسبة للنازحين الريفيين قليلة جدا وهذا ما توضحه النسبة (12,50 %)، أما باقي أفراد العينة، أي الجانب الأكبر من العينة لم يستفيدوا من الدعم الريفي المالي وهذا ما توضحه النسبة (87,50 %) وهذا ما عجل من تزايد ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن، فكلما قدمت الدولة إعانات لأصحاب الريف من دعم فلاحى ويشمل تربية النحل -تربية الأغنام- تربية الدواجن- إنشاء السدود - السكن الريفي- مشروع المرأة الريفية، كلما عملت على التقليل من ظاهرة التزوح وتشجيع النازحين على الاستقرار.

جدول رقم (07): يوضح نوع السكن بالمدينة.

الإجابات	التكرار	النسبة
خاص	12	% 10,71
عمارة	21	% 18,75
قصديري	38	% 33,93
كراء	41	% 35,51
المجموع	112	% 100,00

من الجدول رقم (07) الذي يوضح نوع السكن بالمدينة لأفراد العينة النازحة يتبين لنا ما يلي:

- إن الكثرة العظمى من أفراد العينة النازحة من الريف إلى المدينة تقوم بكراء أو استئجار المساكن التي تشغلها وهذا ما تبينه نسبة (35,51 %)، أما ساكني الأحياء القصديرية من أفراد العينة فتأتي في المرتبة الثانية وبنسبة (33,93 %) وهذا ما تبين مدى تقارب الجانب النظري بالجانب الميداني للدراسة وهذا من حيث انعكاسات ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن وما ينجر عنها من تفاقم البناءات الفوضوية وانتشار الأحياء القصديرية.

- أما باقي أفراد العينة للساكين بالعمارات أو بنو مسكن خاص بهم نجدها تشكل نسب تكاد تكون منعدمة خاصة البناء الخاص وهذا ما تبينه النسبة (10,71 %)، كذلك بالنسبة لساكين العمارات فهي قليلة مقارنة بساكين الأحياء القصديرية ونسبة تمثلت في (18,75 %).

جدول رقم (08): يبين امتلاك السكن الريفي.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	87	77,58 %
لا	25	22,32 %
المجموع	112	100,00 %

- إن امتلاك السكن الريفي لا يعني استفادته من دعم ريفي من قبل الدولة، بل هو عبارة عن تجمعات سكانية سكانها القاطنون لا يتعدى عددهم أصبع اليد، إضافة إلى ذلك أن ما يميز هذه السكنات أنها لا تتوفر على أدنى الشروط الصعبة من قنوات مياه الشرب وقنوات صرف المياه إلى جانب ذلك المرافق الأخرى التي تعد من الضروريات، فهي سكنات هشة معرضة لجميع العوامل والمؤثرات الخارجية، وما يبينه الجدول رقم (08) لامتلاك السكن الريفي ونسبة (77,58 %) هذا صحيح لكن ما هي نوعية هذه السكنات.

- أما باقي أفراد العينة الذين لا يتوفرون على سكن في الريف يمكن أن نرجع الأسباب إما أن يكونوا نازحين من قرى أخرى خارج القرى التي اختيرت للدراسة وأصبحوا ساكنين هناك عند أقاربهم أو أصدقائهم وهذا ما تبينه النسبة (22,32 %).

جدول رقم (09): يبين امتلاك السكن بالمدينة.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	24,10 %
لا	85	75,89 %
المجموع	112	100,00 %

- كما أشرنا في تفريغ الجدول رقم (07) والتوصل إلى خلاصة مفادها أن النسبة الكبيرة للنازحين الريفيين لأفراد العينة، ساكني الأحياء القصديرية أو كراء أو إيجار السكن في المدينة وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (09)، أن الذين لا يملكون سكن في المدينة من أفراد العينة يشكل الجزء الأكبر من أفراد عينة الدراسة ونسبة (75,89 %).

أما باقي أفراد العينة والممثلين لنسبة (24,10 %) هم من مالكي السكن في المدينة يمكن أن ترجعه إلى بناء سكن خاص بهم أو الاستفادة من سكن في العمارة وهذا ما بينه الجدول رقم (07) في الدراسة السابقة.

جدول رقم (10): يبين الحالة العائلية للنازحين.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	28	25 %
متزوج	84	75 %
مطلق	00	00,00 %
المجموع	112	100,00 %

من الجدول يتبين لنا أن نسبة (75 %) من النازحين الريفيين من أفراد العينة متزوجون (رب أسرة)، وهذا يعني أنهم نزحوا إلى المدينة بأسرهم وهذا من أجل الحصول على العمل أو التقرب إلى مكان العمل وتعليم الأبناء والانتفاع من الخدمات الصحية في المدينة إلى جانب ذلك الرفاهية ونمط الحياة الحضرية، أما أفراد العينة المشكلة من العازبين ونسبة (25 %) يمكن أن نرجعها إلى التقرب إلى مكان العمل أو البحث عن العمل من أجل إعانة عائلاتهم والعودة إلى مقر سكنهم في الريف وإذا تطلبت الظروف وجب عليهم اصطحاب عائلاتهم هناك إلى المدينة.

جدول رقم (11): يوضح البعد الجغرافي للريف عن المدينة.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 كلم	00	% 00,00
من 5 إلى 10 كلم	31	% 27,67
أكبر من 10 كلم	81	% 72,32
المجموع	112	% 100,00

- بالنسبة للبعد الجغرافي للريف عن المدينة نجد أن النسبة الكبيرة من أفراد العينة من الساكنين يبعدون عن المدينة بمسافة 10 كلم فما فوق وهذا ما يبينه الجدول أعلاه وبنسبة (72,32%)، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يبعدون عن المدينة بمسافة 5 كلم إلى 10 كلم نجدهم كذلك يشكلون حيز كبير من حيث البعد وبنسبة (27,67%)، أما أقل من 5 كلم من المدينة فنجدها منعدمة في أفراد العينة، وخلاصة القول أنه كلما زاد بعد المسافة عن المدينة زادت ظاهرة التروح الريفي إلى المدن وكلما قلت المسافة زاد الاستقرار والثبات في الريف وهذا لقرب مكان العمل والمرافق الضرورية التي تضمن العيش الكريم للنازح الريفي.

جدول رقم (12): يبين حالة النازحين من الريف إلى المدينة.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
مع أفراد الأسرة	85	% 75,89
مع بعض الأفراد فقط	22	% 19,64
فرديا	05	% 04,46
المجموع	112	% 100,00

من الجدول تبين لنا ما يلي:

- إن نسبة (04,46%) من النازحين من أفراد العينة قد أتوا إلى المدينة منفردين (فرديا)، في حين بلغ عدد النازحين من أفراد العينة مع أفراد أسرهم وأولادهم (75,89%) وشكلوا الجزء الأكبر من أفراد العينة.

أما الذين نزحوا إلى المدينة مع بعض الأفراد من العائلة قد انخفضت نسبتهم إلى (19,64%).

وخلاصة القول نستنتج أن التروح إلى المدينة فرديا أو مع بعض أفراد العائلة تكون مؤقتة تسبق التروح الأسري الدائم فالنازح يأتي إلى المدينة وحيدا وإذا وفق في إيجاد عمل ومسكن مناسبين واستقرت أحواله في المدينة استقدم زوجته وأولاده.

جدول رقم (13): يبين نسبة امتلاك الأراضي الزراعية للنازحين الريفيين.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	92	82,14 %
لا	20	17,85 %
المجموع	112	100,00 %

- من الجدول رقم (13) يتبين لنا أن ملاك الأراضي الزراعية من الأسر الريفية النازحة جلهم تقريبا لديه أرض زراعية في الريف وهذا ما توضحه النسبة (82,14%)، أما التي لا تملك أرض زراعية من أفراد العينة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا (17,85%) وهذا ما قارناها بالمالكين للأرض الزراعية من أفراد العينة.

ومجمل القول أن من بين انعكاسات ظاهرة التروح الريفي إلى المدن التي مست أفراد العينة هي عزوف الزراعيين والفلاحين لأراضيهم نحوى المدينة وهذا ما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي لعدم الاهتمام بالزراعة التي أصبحت لا تحقق للعاملين فيها إلا العيش في مستوى الكفاف.

جدول رقم (14): يوضح مدى توفر الريف على المؤسسات التربوية.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
مدارس ابتدائية	109	97,32 %
متوسطات	00	00,00 %
ثانويات	00	00,00 %
منعدمة	03	02,67 %
المجموع	112	100,00 %

يبين لنا الجدول أعلاه ما يلي:

توفر المدارس الابتدائية في أرياف أفراد العينة النازحين منها بنسبة (97,32%) أي أن جميع الأرياف بالمدارس الابتدائية، أما من جانب آخر انعدام المؤسسات التربوية في الأرياف نجد أن هذه النسبة منعدمة تقريبا أي (2,67%)، أما بالنسبة للثانويات والمتوسطات فهي منعدمة وهذا ما

يوضحه الجدول من إجابة أفراد العينة وهذا ما عجل من زيادة وتيرة التروح للأسر الريفية لأفراد العينة من أجل إكمال الدراسة لأبنائهم في الثانويات والمتوسطات.

جدول رقم (15): يوضح مدى توفر النقل المدرسي لأبناء المتمدربين.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	15,18 %
لا	57	50,89 %
أحيانا	38	33,93 %
المجموع	112	100,00 %

نستنتج من البحث الميداني الذي يوضحه الجدول رقم (15) مدى توفر النقل المدرسي لأبناء المتمدربين ما يأتي:

– أن معظم أفراد العينة إجاباتهم أقرت بعدم توفر وسائل النقل لأبنائهم المتمدربين وبنسبة (50,89%)، أما بقية أفراد العينة منهم من أجاب بتوفر وسائل النقل لأبنائهم في بعض الأحيان وبنسبة (33,93%) ومنهم من أقر بوجود وسائل النقل لأبنائهم لكن هذه النسبة ضئيلة جدا وشكلت نسبة (15,18%)، وهكذا يتضح لنا أن الكثرة العظمى من النازحين من أفراد العينة سببهم هو عدم توفر وسائل النقل لأبنائهم المتمدربين وهذا ما يجعلهم ينتظرون لساعات طويلة والنهوض باكرا للظفر بمكان لركوب أبنائهم المتمدربين وهذا إن وجدت وسيلة النقل.

جدول رقم (16): يوضح عوامل التزوح الريفي.

النسبة المئوية	التكرار	الإجابات
28,93 %	57	إكمال الدراسة
22,84 %	45	الحصول على وظيفة
02,54 %	05	عدم الاهتمام بالريف عكس المدينة
45,68 %	90	صعوبة الحياة بالريف
100,00 %	197	المجموع

من الجدول رقم (16) يتبين لنا ما يلي:

– إن كثرة النازحين الريفيين من أفراد العينة إلى المدينة وذلك من أجل تعليم أبنائهم ولإكمال دراستهم نظرا لما تتوفر به المدينة من مؤسسات تربوية وطواقم تربوية جيدة مقارنة بالريف وهذا ما بينه الجدول رقم (14) في تحليله الذي يوضح مدى توفر الريف على المؤسسات والهياكل التربوية وتمثل نسبة (28,93 %) من أفراد العينة النازحة إلى المدينة.

– إن الجزء الأكبر من أفراد العينة وبنسبة (22,84 %)، النازحة من الريف قد أتت إلى المدينة من أجل العمل حيث توجد هناك فرص للعمل مقارنة للريف، إلى جانب ذلك تواجد القطاعات الصناعية وقطاع الخدمات والتجارة وهذه القطاعات تكون في حاجة ماسة إلى مزيد من الأيدي العاملة لتوسيع أنشطتها وفعاليتها وذلك بحثا عن العمل.

– إن نسبة (02,54 %) من مجموع أفراد العينة قد نزحوا إلى المدينة وذلك لعدم اهتمامهم بالريف عكس المدينة وذلك لما توفره المدينة من مرافق هامة لساكنيها.

– أما أفراد العينة الذين نزحوا من الريف إلى المدينة لصعوبة الحياة بالريف والعيش هناك وبنسبة كبيرة (45,68 %)، وهذا راجع لتوفر الخدمات الصحية والمرافق الضرورية ونمط الحياة الحضرية العصرية.

وخلاصة القول أن العامل الاقتصادي هو أهم العوامل المحركة للهجرة نحو المدينة.

جدول رقم (17): يبين أيهما أفضل نتائج تلاميذ الريفيين أم الحضريين.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
التلاميذ الريفيين	04	3,74 %
التلاميذ الحضريين	88	82,24 %
لا فرق بينهما	15	14,02 %
المجموع	107	100,00 %

إن الإيمان عند النازحين الريفيين بضرورة تعليم الأولاد وهذا لا يتحقق إلا بالإقامة في المدن حيث تركز المؤسسات التعليمية المختلفة ومن هذا المنطلق نجد أن أفراد العينة يقرون أن نتائج تلاميذ الحضريين (82,84 %) أفضل من نتائج تلاميذ الريفيين، أما نسبة (3,74 %) ترى أن نتائج الريفيين أفضل من نتائج تلاميذ الحضريين، أما باقي أفراد العينة فتري أنه لا فرق بين نتائج تلاميذ الريفيين والحضريين وبنسبة (14,02 %).

نستنتج أنه كلما توفرت المؤسسات والهياكل التربوية وكفاءات طوقمها زاد الكيف المعرفي للتلاميذ وهذا لا نجده إلا في المدن.

جدول رقم (18): يبين مدى استقرار الطواقم التربوية في الريف.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
مستقرة	26	23,21 %
غير مستقرة	86	76,79 %
المجموع	112	100,00 %

– انطلاقاً من استخلاصات الجدول رقم (17) فيما يخص نتائج التلاميذ الحضريين والريفيين وأيهما الأفضل وتغلبت التلاميذ الحضريين وهذا ما عبر عليه أفراد العينة وبنسبة كبيرة وهذا لعوامل تمثلت في توفر المؤسسات التربوية وكفاءة طواقمها مقارنة للريف. إذ نجد في الجدول رقم (18) والذي يبين مدى استقرار الطواقم التربوية في الريف حيث نجد أن نسبة (76,79 %) أقرت بأن الطواقم التربوية غير مستقرة، أما باقي أفراد العينة لمجتمع البحث المشكلة لنسبة (29,21 %) تبين أن الطواقم التربوية في الريف مستقرة.

وخلاصة القول أن عدم استقرار الطواقم التربوية في الريف راجع إلى الظروف الصعبة والقاسية التي تميز الريف، وخاصة إذا كان الطاقم التربوي من ساكني المدينة.

جدول رقم (19): يبين مدى كفاءة الطواقم التربوية في الريف.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
على كفاءة عالية	07	6,25 %
على كفاءة متوسطة	90	80,35 %
على كفاءة ضعيفة	15	13,39 %
المجموع	112	100,00 %

من الجدول رقم (19) يتبين لنا ما يلي:

– نسبة (6,25%) من أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث أقرت على أن الطواقم التربوية المتواجدة في الريف ذات كفاءة عالية وهي نسبة ضئيلة جدا من مجموع أفراد العينة، ثم تليها نسبة (13,39%)، عبرت على أن كفاءات الطواقم التربوية في الريف ضعيفة وبنسبة نعبر عليها بالمتوسط، أما باقي أفراد العينة والتي تمثل الجزء الأكبر من مجتمع البحث وبنسبة (80,35%) ترى أن الكفاءات للطواقم التربوية في الريف متوسطة.

من لجدول هناك تناسب طردي بين الطواقم التربوية والكفاءات أي كلما توفرت الظروف من إمكانيات وهياكل ومرافق للطاقم التربوي زادت حدة الكفاءات وتنافسها وهذا لا يتحقق إلا في المدن أما في الريف فهو مستبعد.

جدول رقم (20): يبين مدى فعالية الريف في فتح فرص التحضر.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
يفتح فرص التحضر	04	% 03,57
يفتح فرص الانفتاح على الآخر	108	% 96,42
المجموع	112	% 100,00

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- هناك تناقض صريح في إجابات أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث، إذ أن نسبة (96,42%) يرون أن الريف يفتح فرص الانفتاح على الآخر هذا من جهة ومن جهة أخرى أقروا أن العيش في الريف مستحيل لما يتميز به من ظروف قاسية وهذا في إجاباتهم السابقة (الجدول).

- أما نسبة (03,57%) وهي نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة ترى أن الريف يفتح فرص التحضر.

نستنتج أنه إذا توفرت الجهود وبذلت الدولة كل ما في وسعها لترقية الريف وذلك في توفير المرافق الضرورية للمواطن وتلبية حاجياته والتقليل من ظاهرة التروح وجعل الريف قطبا سياحيا للسواح والأجانب يتوافدون إليه، هنا نقول أن الريف يفتح فرص التحضر والانفتاح على الآخرين.

جدول رقم (21): يبين مدى استفادة الفرد من ظاهرة التروح الريفي من حيث الانفتاح على

الآخرين والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية.

الإجابات	الريف		المدينة		نفس الرتبة		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
زيادة مداركه الثقافية والانفتاح على الآخر	03	% 2,68	25	% 22,32	04	% 3,57	32	% 28,57
الاستفادة من الخدمات التعليمية	02	% 1,79	19	% 16,96	12	% 10,71	33	% 29,46
الاستفادة من الخدمات الصحية	02	% 1,79	21	% 18,75	10	% 8,93	33	% 29,46
توسيع العلاقات الاجتماعية	01	% 0,89	07	% 6,25	06	% 5,36	14	% 12,5
المجموع	08	% 7,14	72	% 64,29	32	% 28,57	112	% 100,00

يبين الجدول التقييم الإيجابي لأفراد العينة وبصفة عامة تقريبا حيث الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية وهذا ما عبر عليه بنسبة (29,46%)، (29,46%)، أما زيادة مداركهم الثقافية والانفتاح على الآخرين كانت نسبتهم (28,57%) من أفراد العينة، أما من جانب توسيع العلاقات الاجتماعية فكانت نسبتهم (12,5%).

نستنتج من الإجابات المتقاربة لأفراد العينة وما أفرزته من توافق في الآراء أن العوامل المؤدية إلى التروح الريفي هي البحث عن هذه المرافق من صحة وتعليم وتوسيع العلاقات الاجتماعية، وهذا ما نجده منعما في الريف من انعدام المرافق الصحية والتعليم ومحدودية العلاقات الاجتماعية وهذا ما بينه الجدول وبنسب ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة من إجابات أفراد العينة من حيث توفر هذه المرافق كل هذه العوامل عجلت من تزايد التروح الريفي إلى المدن.

جدول رقم (22): يوضح مدى امتياز المدينة عن الريف بتوفر وسائل الترفيه.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	108	96,42 %
لا	04	03,57 %
المجموع	112	100,00 %

يتبين من الجدول رقم (22) أن نسبة (96,42%) من أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث ترى أن المدينة تمتاز بالتوفر الكمي لوسائل الترفيه مقارنة بالريف، أما نسبة (03,57%) من أفراد العينة وهي نسبة ضئيلة جدا تكاد أن تكون منعدمة ترى أن الريف يتوفر على وسائل الترفيه وهذا بعيدا جدا عن الواقع.

جدول رقم (23): يوضح ما هي القطاعات التي هي أكثر كسب للمال.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
القطاع الزراعي	22	19,64 %
القطاع الصناعي	77	68,75 %
متساويان	13	11,60 %
المجموع	112	100,00 %

من الجدول يتبين لنا ما يلي:

- (19,64 %) من أفراد العينة وهي نسبة قليلة مقارنة لأفراد العينة ترى أن القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر كسبا للمال.

- أما نسبة (68,75 %) من أفراد العينة ترى أن القطاع الصناعي هو أكثر كسبا للمال وتمثل الجزء الأكبر من أفراد العينة، أما نسبة (11,60 %) من أفراد العينة باعتبارها نسبة ضئيلة جدا ترى أن كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي متساوون في كسب المال. ومجمل القول أن النسبة الكبيرة الموضحة في الجدول والتي ترى أن القطاع الصناعي هو أكثر كسبا للمال كان هدفها الأول في عملية التزوح من الريف إلى المدن من أجل العمل في القطاع الصناعي وكسب المال أكثر والعزوف عن العمل الزراعي المتعلق بخدمة الأرض.

جدول رقم (24): يبين مدى مساعدة ظاهرة التزوح الريفي الفرد على تحسين مستوى الدخل وفرص العمل.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
تحسين مستوى الدخل	31	27,67 %
تمنح فرص متعددة للعمل	75	66,96 %
الرفاهية ونمط الحياة الحضرية	06	05,35 %
المجموع	112	100,00 %

- إن كثرة أفراد العينة النازحة من الريف (66,96 %)، قد أتت إلى المدينة حيث توجد القطاعات الصناعية وقطاع الخدمات والتجارة وهذه القطاعات تكون في حاجة ماسة إلى مزيد من الأيدي العاملة لتوسيع أنشطتها وفعاليتها وذلك بحثا عن العمل.

- أما نسبة (27,67 %) من أفراد العينة نزحت إلى المدينة من أجل تحسين مستوى الدخل وهذا لتنوع القطاعات في المدينة، فتنوع العمل يعني ارتفاع الأجر وتحسينه وتشكل نسبة متوسطة من أفراد العينة.

- أما باقي أفراد العينة الذين نزحوا إلى المدينة من أجل الرفاهية والنمط الحضرية فلا يشكلون سوى (5,35 %) من مجموع أفراد العينة فهي نسبة ضئيلة جدا. وخلاصة القول أن تحسين مستوى الدخل وتنوع فرص العمل هي الأساس ونقطة الانطلاقة لتزوحهم من الريف إلى المدينة.

جدول رقم (25): يبين مدى استفادة الفرد من ظاهرة التزوح الريفي من الجانب الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي.

الإجابات	الجانب الاقتصادي		الجانب الاجتماعي		الجانب الثقافي		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
زيادة مداركه الثقافية	04	% 3,57	03	% 2,68	06	% 5,36	13	% 11,61
الاستفادة من الخدمات التعليمية	06	% 5,36	22	% 19,64	11	% 9,82	39	% 34,32
الاستفادة من الخدمات الصحية	04	% 3,57	25	% 22,32	21	% 18,57	50	% 44,64
توسيع العلاقات الاجتماعية	02	% 1,79	05	% 4,46	03	% 2,68	10	% 08,93
المجموع	52	% 46,42	16	% 14,29	44	% 39,29	112	% 100,00

- (11,61 %) من أفراد العينة النازحة من الريف ترى أن الاستفادة والهدف من ظاهرة التزوح الريفي إلى المدينة كان ثقافيا من حيث زيادة مداركهم ومعلوماتهم ورصيدهم العلمي وهي نسبة متوسطة من أفراد العينة.

- (34,32 %) من أفراد العينة وهي نسبة لا بأس بها ترى أن الهدف من ظاهرة التزوح كان اجتماعي وهدفه الاستفادة من الخدمات التعليمية.

- أما الجزء الأكبر من أفراد العينة (44,64 %) ترى أن سبب التزوح هو الاستفادة من الخدمات الصحية التي تتوفر في المدينة وتقل في الريف.

- إن استفادة الفرد من ظاهرة التزوح الريفي من توسيع في العلاقات الاجتماعية قد دفع (08,93 %) من أفراد العينة إلى التزوح إلى المدينة.

نستنتج من الجدول أن من عوامل التزوح الريفي إلى المدن هو الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية وزيادة الفرد في مداركه الثقافية ورصيده العلمي كل هذا ينصب في الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

جدول رقم (26): يبين مدى توفر المدينة على فرص العمل مقارنة بالريف.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	91	81,25 %
لا	07	6,25 %
نوعا ما	14	12,5 %
المجموع	112	100,00 %

- (81,25 %) من أفراد العينة وتقريبا يحمل أفراد العينة ترى أن المدينة هي الأكثر توفرا والأوفر حظا لفرص العمل مقارنة بالريف وهذا في شتى المجالات منها الصناعية والتجارية والخدمية.

- (6,25 %) من أفراد العينة وهي نسبة قليلة جدا من أفراد العينة ترى أن المدينة لا تتوفر على فرص العمل.

- أما النسبة المتوسطة من أفراد العينة (12,5 %) وهي نسبة معتبرة ترى نوعا ما أن المدينة تتوفر على فرص العمل.

نستنتج أن توفر فرص العمل والرغبة في الحصول على عمل وأجر منتظم واحتياج المصانع الأيدي العاملة والارتفاع النسبي لمستويات الأجور كل هذه المؤشرات نجدها في المدينة وهذا جعل ظاهرة التروح الريفي في تزايد مستمر لافتقار هذه المزايا والمحفزات في الريف.

جدول رقم (27): يوضح فرص الاستفادة من القطاع الخدماتي في المدينة عكس الريف.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	79	86,60 %
لا	03	02,67 %
نوعا ما	30	26,78 %
المجموع	112	100,00 %

يلاحظ من الجدول أن (86,60 %) من أفراد العينة كانت إجاباتهم بـ نعم حول فرص الاستفادة من القطاع الخدماتي في المدينة عكس الريف.

- أما باقي أفراد العينة (26,78 %) وهي نسبة لا بأس بها ترى أنه يوجد هناك فرص الاستفادة من القطاع الخدماتي في المدينة عكس الريف نوعا ما.

– أما أفراد العينة الذين كانت إجاباتهم بـ لا (02,67 %) فهي نسبة ضئيلة جدا ترى أنه لا توجد فرص الاستفادة من القطاع الخدماتي في المدينة عكس الريف.

نستنتج أنه بما أن جل أفراد العينة تقريبا كانت إجاباتهم بـ نعم حول توفر الجانب الخدماتي في المدينة عكس الريف وخاصة الجانب الصحي والتعليمي الذي يعتبران من أبرز عوامل التزوح وهجران الأرياف والهروب منها.

جدول رقم (28): يبين العراقيين التي يضعها الريف أمام ساكنه من الاستفادة من القطاعات

الخدماتية المتوفرة بالمدينة.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	94	83,92 %
لا	06	05,35 %
نوعا ما	12	10,71 %
المجموع	112	100,00 %

– جل أفراد العينة تقريبا (83,92 %) يرون أن الريف هو مصدر العراقيين لساكنيه للاستفادة من القطاعات الخدماتية المتوفرة في المدينة وذلك لانعدامه لوسائل النقل واهتراء طرقاته وانعدامها في بعض الأحيان، إلى جانب ذلك هناك صعوبات أخرى في الريف.

– أما نسبة (10,71 %) من أفراد العينة يعتبرون أن الريف ساهم بشكل أو بآخر في عرقلة ساكنيه من الاستفادة من القطاعات الخدماتية المتوفرة في المدينة (الصحة، التعليم، ...).

– أما باقي أفراد العينة وهم قليلون جدا (05,35 %) يرون أن الريف لا يعيق ساكنيه من الاستفادة من القطاعات الخدماتية المتوفرة في المدينة.

نستنتج أنه كلما انعدمت وسائل النقل وشبكة الطرق زادت من عزلة السكان في الريف وصعوبة التنقل إلى المدينة للاستفادة من القطاعات الخدماتية.

جدول رقم (29): يوضح عدم تمكن سكان الريف من الاستفادة من العمل في القطاع

الصناعي.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	17,85 %
لا	79	70,53 %
نوعا ما	13	11,60 %
المجموع	112	100,00 %

– أن نسبة (70,53 %) من أفراد العينة ترى أن ساكني الريف النازحين إلى المدينة استفادوا من العمل في القطاع الصناعي وهذا ما أجاب الجزء الأكبر من أفراد العينة.

– في حين بلغ عدد الذين يرون أن ساكني الريف ونزحوا منه لم يستفيدوا من العمل في القطاع الصناعي (17,58 %) وهي نسبة نوعا ما ضعيفة ويمكن أن نرجع ذلك إلى المؤهلات والتقنيات التي يتطلبها سوق العمل في القطاع الصناعي فساكني المدينة نجدهم هم الأوفر حظا لما يتميزون به من مؤهلات لتوفر مجالات التعليم والتكوين والتمهين في المدن مقارنة بالريف.

– أما نسبة (11,60 %) من أفراد العينة يرون نوعا ما أن النازحين الريفيين لا استفادوا من العمل في القطاع الصناعي وهي نسبة ضئيلة من أفراد العينة.

جدول رقم (30): يوضح تفاقم أزمة السكن في المدينة جراء تدفق الريفيين إليها.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	102	91,07 %
لا	02	01,78 %
ربما	08	07,14 %
المجموع	112	100,00 %

– إن الكثرة من أفراد العينة (91,07 %) ترى أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن قد انعكست سلبا على ساكن المدن وهذا ما عجل من تفاقم أزمة السكن في المدينة وهذا ما وضحه الجدول رقم (05) حيث أن نسبة (90,18 %) من النازحين من أفراد العينة ليست لهم سكنات فهم أجراء أو ساكني الأحياء الفوضوية (القصديرية).

– (01,78 %) من أفراد العينة ترى أن تدفق الريفيين أو نزوحهم إلى المدينة لا تؤدي إلى تفاقم أزمة السكن وهي نسبة ضئيلة جدا.

– أما نسبة (07,14 %) ترى أن نسبة السكن في المدينة ربما تكون جراء نزوح الريفيين وتدفعهم إليها بأعداد كبيرة.

وخلاصة القول أنه من بين انعكاسات ظاهرة التروح الريفي إلى المدن هو تفاقم أزمة السكن وهذا ما أشرنا إليه في الجانب النظري من الدراسة إلى جانب الانعكاسات الأخرى سنتناولها بالتفصيل في تحليل وتفريغ الجداول الآتية.

جدول رقم (31): يبين زيادة التروح الريفي نحو المدن وتوسعه الكمي على حساب الأراضي الزراعية.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	97	86,60 %
لا	05	04,46 %
نوعا ما	10	08,92 %
المجموع	112	100,00 %

– (86,60 %) من أفراد العينة ترى أن نزوح الريفيين نحو المدن يتطلب التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها وهذه مشكلة خطيرة وملحة، تواجه برامج التنمية والتطوير على المستويات كافة.

– أما نسبة (08,92 %) من أفراد العينة وهي نسبة ضعيفة نوعا ما ترى أن التروح الريفي إلى المدن يؤدي حتما إلى التوسع الكمي للسكان على حساب الأراضي الزراعية.

– أما نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة (04,46 %) فهي لا ترى في ذلك مشكل يتسبب فيه تدفق الريفيين إلى المدن وإحداث توسع كمي على حساب الأراضي الزراعية.

جدول رقم (32): يبين التزوح الريفي وأثره في ارتفاع الكثافة السكانية والتدهور المعيشي

وتريفف المدن.

الإجابات	نعم		لا		نوعا ما		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ارتفاع الكثافة السكانية	16	% 14,28	05	% 4,46	10	% 8,92	31	% 27,67
تدهور الإطار المعيشي	15	% 13,39	09	% 8,03	13	% 11,60	37	% 33,03
تريفف المدينة	27	% 24,10	12	% 10,71	05	% 4,46	44	% 39,28
المجموع	58	% 51,77	26	% 23,20	28	% 24,98	112	% 100,00

- (27,67 %) من أفراد العينة ترى أن استمرار نزوح الريفيين إلى المدن يخلق أزمة سكنية حادة إضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية هذا من جانب، ومن جانب آخر أصبحت الوحدات السكنية المتوفرة حاليا لهذا الغرض في المدن لا تكفي لإيواء الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يتواجدون فيها.

- (33,03 %) وهي نسبة كبيرة من أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث ترى أن التزوح الريفي واستمراره يؤدي إلى تدهور الإطار المعيشي في المدن نتيجة الطلب الكبير على الحاجات الضرورية إذ يقابله ندرة في العرض وهذا ما يزيد من غليان اجتماعي داخل المدن.

- من الملاحظ أن نسبة (39,28 %) من أفراد العينة ترى أن تزايد النازحين إلى المدن وتدفعهم بأعداد كبيرة يؤدي إلى تريفف المدينة وهذا من حيث الانطباعات والانعكاسات الاجتماعية لدى انتقال الأفكار وأنماط السلوك الريفية وانتشارها في المدينة وكيفية ممارستها لعملياتها جنبا إلى جنب مع أنماط السلوك والأفكار الحضرية.

من الجدول يتضح أن ظاهرة التزوح الريفي من الريف إلى المدن من أهم العوامل التي أدت إلى تريفف المدينة وتدهور الإطار المعيشي وارتفاع الكثافة السكانية، وهذا نتيجة تركز أنواع النشاط التجاري والصناعي والحرفي في المدن أدى إلى تدفق كثير من الريفيين نحوها.

جدول رقم (33): يبين أثر التزوح الريفي على ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية ومدى انعكاساته على البناء الاجتماعي في أداء وظائفه.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	107	95,53 %
لا	05	04,46 %
المجموع	112	100,00 %

- يلاحظ من الجدول أن (95,53 %) وهي جل أفراد العينة ترى أن التزوح الريفي إلى المدن يؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية واعتباره من معوقات البناء الاجتماعي في أداء وظائفه الأساسية وهذا من تدهور الخدمات الاجتماعية والصحية في المدن، فلم تعد المؤسسات التعليمية والصحية والمستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية قادرة على امتصاص هذه الأعداد الضخمة من النازحين الريفيين، إلى جانب ذلك تدني مستوى الخدمات في المرافق العامة كوسائل النقل، وشبكات الطرق، والمياه، والكهرباء والصرف الصحي...

- أما نسبة ضئيلة جدا (4,46 %) من أفراد العينة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن لا تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية وانعكاساته على البناء الاجتماعي في أداء وظائفه الأساسية.

جدول رقم (34): يبين مدى تأثير الأحياء غير المخططة على تدرس أبناء الريفيين.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	109	97,32 %
لا	03	02,67 %
المجموع	112	100,00 %

- (97,32 %) من أفراد العينة إن لم نقل (100 %) من أفراد العينة يرون التأثير الواضح للأحياء الفوضوية أو القصديرية غير مخططة على تدرس أبناء الريفيين النازحين من الأرياف والقرى، فهذه الأحياء تتميز بانعدام مؤسسات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى جانب ذلك انعدام قنوات صرف المياه، والماء الصالح للشرب والكهرباء مما يعجل من ظهور الأوبئة بأنواعها والأمراض، فهناك من الآباء النازحين لا يستطيع أن يوفر لأبنائه مصاريف النقل إلى مكان تواجد المؤسسات التربوية فيلجأ إلى توقيفهم من الدراسة وتحويلهم إلى العمل في سن مبكرة والتي لا يسمح فيها القانون.

- أما (2,67 %) فهي نسبة ضعيفة جدا من أفراد العينة ترى أن الأحياء الفوضوية لا تؤثر على تدرس أبناء الريفيين وهذا بعيدا نوعا ما من الواقع إلا أننا نحترم آرائهم.

جدول رقم (35): يوضح انعكاسات التزوح الريفي على الريف في فقدان اليد العاملة الزراعية.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	97	86,60 %
لا	15	13,39 %
المجموع	112	100,00 %

- (86,60 %) من مجمل أفراد العينة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي من الريف إلى المدن تؤثر على اليد العاملة في الزراعة وتؤدي إلى فقدانها وإهمال الأراضي الزراعية وهذا ما يؤدي إلى تقهقر الإنتاج الزراعي وارتفاع ثمن المنتجات الزراعية وزيادة أجر العامل الزراعي واستخدام عمال زراعيين أجانب، إلى جانب ذلك إهمال الأعمال الزراعية المتمثلة في خدمة الأرض والانشغال بأمور أخرى كالبحث عن العمل في القطاع الصناعي أو الخدماتي أو التجاري في المدينة.

- أما نسبة (13,39 %) وهي نسبة متوسطة من أفراد العينة فهي ترى أن التزوح الريفي إلى المدن لا يؤدي إلى فقدان اليد العاملة الزراعية في الريف وإهمال الأرض الزراعية بل العكس فالنازح

يعمل في قطاع صناعي أو تجاري في المدينة ويعود مساء إلى الريف أو وقت الفراغ يعمل في أرضه وهذا حسب تصورهم.

جدول رقم (36): يوضح سلبات الأحياء القصديرية من حيث غياب الأمن وانتشار الاعتداءات على الأفراد.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	111	99,10 %
لا	01	0,89 %
المجموع	112	100,00 %

– الملاحظ من الجدول أن (99,10 %) من أفراد العينة ترى أن الأحياء القصديرية أو الفوضوية غير مخططة ينعدم فيها الأمن وانتشار ظاهرة الاعتداء على الأفراد والممتلكات والسرقة وظهور شبكات الإجرام والمخدرات واستحوادها على هذه الأحياء مستغلين صعوبة وصول أفراد الأمن إليها والتعرف عليهم لانعدام الطرقات وضيق مسالك هذه الأحياء، إلى جانب ذلك ظهور آفات اجتماعية أخرى كثيرة.

جدول رقم (37): يبين مدى انتشار عصابات التسول وظاهرة التشرد في المدن الكبرى نتيجة تدفق الريفين إليها.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	99	88,39 %
لا	13	11,60 %
المجموع	112	100,00 %

– (88,39 %) من أفراد العينة كانت إجاباتهم بـ نعم حول مدى انتشار عصابات التسول وظاهرة التشرد في المدن الكبرى نتيجة تدفق الريفين إليها لأسباب يمكن أن نرجعها إلى عدم توفر فرص العمل لكل النازحين إلى جانب ذلك معظم النازحين لا تتوفر فيهم المؤهلات العلمية للعمل في شتى القطاعات (صناعي- تجاري- خدماتي) إلى جانب ذلك صعوبة الاندماج الاجتماعي للريفين مع الحضريين لاختلافهم في العادات والتقاليد والسلوكات، كذلك صعوبة احتواء الهياكل الموجودة في المدينة للكم الهائل من النازحين وتوفير لهم الحاجيات الضرورية من مسكن، صحة وتعليم.... وكل هذه العوامل ساهمت في انتشار عصابات التسول وظاهرة التشرد في المدن.

- (11,60 %) من أفراد العينة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن لا تؤدي إلى انتشار عصابات التسول وظاهرة التشرد في المدن الكبرى.

يتبين من الجدول أن عجز هياكل الدولة في استقبال النازحين الريفيين إلى المدن وتوفير لهم العيش الكريم لذويهم، كلما ساهمت من قريب أو من بعيد من انتشار هذه الآفات الاجتماعية في المدن.

جدول رقم (38): يبين مدى انتشار مظاهر الانحراف في المدن كالسرقة والمخدرات.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	108	96,42 %
لا	04	3,57 %
المجموع	112	100,00 %

- (96,42 %) من أفراد العينة وتقريبا معظمها تقر بوجود مظاهر الانحراف وبصورة كبيرة جدا في المدن وهذا من جانب السرقة وانتشار تناول المخدرات والمتاجرة فيها، وهذا انطلاقا من الأحياء العشوائية والقصديرية المتواجدة في المدن وهذا ما وضحه الجدول رقم (36) من حيث انعدام الأمن وانتشار السرقة والمخدرات في الأحياء العشوائية.

- إن انعدام فرص العمل في المدن الكبرى ساهمت بشكل كبير في تزايد ظاهرة السرقة والمخدرات في وسط الشباب بصفة خاصة وهذا لنسيان همومهم والتغلب على الصعوبات التي يعانون منها.

- أما النسبة الضئيلة جدا من أفراد العينة (3,57 %) ترى أنه لا توجد هناك مظاهر الانحراف (السرقة، المخدرات) وإن وجدت فهي قليلة جدا وهذا لتوفر المدينة على جميع المرافق من خدمات وصحة وتعليم إلى جانب القطاع الصناعي الذي يعتبر أكبر مستقطب لليد العاملة.

جدول رقم (39): يبين أين يقضي ساكني المدينة أوقات فراغهم.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
الراحة في المنزل	53	47,32 %
التردد على المقاهي	26	23,21 %
المطالعة	02	1,78 %
ممارسة نشاط رياضي معين	13	11,60 %
التردد على الانترنت	16	14,28 %
التردد على السينما	02	1,78 %
المجموع	112	100,00 %

- إن كثرة أفراد العينة (47,32 %) تفضل بعد رجوعها من العمل الراحة في البيت لأنها لا تستطيع ممارسة أي نوع من النشاط الترفيهي الذي يكلف ميزانية أخرى، ثم يليه فئة أخرى من أفراد العينة (1,78 %) تقوم في أوقات فراغها بمطالعة الكتب وهي نسبة ضئيلة جدا.
- وهناك فئة من أفراد العينة النازحة إلى المدينة وخاصة فئة الشباب منهم (23,21 %) يترددون على المقاهي الشعبية، من أجل تبادل الحديث مع الأصدقاء في جوانب كثيرة.
- أما الأنشطة الترويحية الأخرى: كممارسة نشاط رياضي معين أو التردد على قاعات السينما أو قاعات الانترنت، فلا تحظى بالاهتمام إلا بفئة قليلة جدا من أفراد العينة حيث نجدهم يركزون في أوقات فراغهم على النشاط الرياضي (11,60 %) والتردد على قاعات الانترنت وبنسبة (14,28 %).
- وخلاصة القول من الجدول يلاحظ أن هناك فروقا في كيفية قضاء أوقات الفراغ عند أفراد العينة النازحين إلى المدن ولكل واحد منهم هواية وميل إلى نشاط معين.

جدول رقم (40): يوضح مدى ملامسة هذه الحلول في المجهودات التي تبذلها الدولة في عصرنة

الريف الجزائري.

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	65	58,03 %
لا	25	22,32 %
نوعا ما	22	19,64 %
المجموع	112	100,00 %

- (58,03 %) من أفراد العينة ترى أن هناك مجهودات جبارة وظفتها الدولة في الريف من أجل عصرنته والارتقاء به بعيدا وهذا في توفير الإمكانيات لساكنيه، وإعادة تشغيل الفضاءات المهجورة، وتثبيت السكان وإعادة بعث الحياة في فضاءات ريفية تعاني عوائق متعددة وتنفيذ تنمية منسجمة تخفف من أشكال التفاوت الإقليمي إلى جانب ذلك إنشاء الهياكل التربوية والصحية والخدمات في الريف ودعمها للسكن الريفي وتوفير النقل المدرسي في الأرياف لأبناء الريفيين.

- (22,32 %) من أفراد العينة النازحة ترى أن المجهودات التي تضعها الدولة في خدمة الريف ضئيلة جدا ولا تستطيع أن توقف الريفيين من تدفقهم إلى المدن.

- أما (19,64 %) من أفراد العينة النازحة ترى أنه يوجد هناك التماس في مجهودات الدولة في دعم الريف في شتى القطاعات والعمل على التقليل من ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن.

وخلاصة القول لقد وضعت الدولة إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية وتأهيل الريف وكان الاهتمام موجه خصيصا بالسكان الريفيين، مع أن الوسط الريفي عرف دائما ظاهرة التزوح فإن أخذ المعطيات الجديدة بعين الاعتبار: البطالة صعوبة الاندماج في الوسط الحضري، واستمرار تدفق عدد كبير من سكان الريف إلى المدن يفرض على الدولة اهتماما خاص وإجراءات استثنائية من أجل توفير الوجود السكاني، وقد تفاقمَت المشكلة بسبب التفاوت الكبير في التقاليد والسلوكات الريفية الحضرية وبين التفتح والحدثة التي تميز المدينة.

الخلاصة:

بعد عملية عرض النتائج وتحليلها، تكون الصورة قد اتضحت فيما يخص الإجابة عن تساؤلات الدراسة، فقد توصلنا إلى بناء (40) جدولاً، انطلاقاً من إجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستمارة، وقد تم تحليل النتائج وربطها ببعض الدراسات السابقة وبمضمون الجانب النظري للبحث بخلق جانب من التناسق والتكامل بين الشق النظري والميداني للبحث كما هو معروف أن الشق الميداني هو إجابة عن أسئلة الشق النظري. وبعد تحليل سنضع الإجابة في الفصل الموالي.

1- مناقشة النتائج العامة للبحث:

بعد تفرغ البيانات وتبويبها والتعليق عليها وتحليلها، تمكن الباحث من الوصول إلى النتائج الآتية والمرتبطة بأهداف البحث بداية من الفرض الرئيسي العام الذي ينص على أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن تنتج من احتلال التوازن بين إنتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمر في الريف الجزائري.

- أما فيما يتعلق بالفروض الفرعية، فالنتائج المتوصل إليها هي:

1/ ينص الفرض الفرعي الأولي على "ارتباط ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر بالعوامل الاقتصادية"، ولقد تحققت صحة هذا الفرض في حدود النتائج التالية:

* (81,25 %) من مجموع أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث ترى أن توفر العمل في المدينة والرغبة في الحصول على عمل وأجر منتظم والارتفاع النسبي لمستويات الأجور في شتى القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمية زاد من حدة التزوح إلى المدن.

* (68,75 %) من أفراد العينة نزحت من الريف إلى المدينة للعمل في القطاع الصناعي باعتباره أكثر كسبا للمال.

* (27,67 %) من أفراد العينة تدفقت إلى المدينة من أجل الحصول على دخل مرتفع وتحسين مستوى الدخل.

* ثم تليه نسبة (66,96 %) من أفراد العينة نزحت إلى المدينة لأنها تمنح فرص متعددة للعمل، وكلما زاد تنوع العمل في قطاعات عدة يعني تنوع الدخل وارتفاع الأجر.

2/ ينص الفرض الفرعي الثاني "ترتبط ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر بعوامل اجتماعية وثقافية".

* لقد تحققت صحة الفرض الفرعي الثاني بدليل أن نسبة (28,57 %) من أفراد العينة نزحت من الريف إلى المدينة من أجل زيادة مداركها الثقافية والانفتاح على الآخرين وزيادة رصيدها العلمي.

* ثم تليها نسبة (12,50 %) من أفراد العينة ترى أن سبب التزوح إلى المدينة هو توسيع العلاقات الاجتماعية عن طريق الاندماج في المجتمع الحضري (المدينة)، أي أن حياة النازح الريفي إلى المدينة تقوم على أساس قوي من الروابط الشخصية العميقة بين الأفراد، وعادة يتكون هؤلاء الأفراد من الأقارب والجيران والأصدقاء من القرية نفسها، ومن زملاء العمل، ومن هنا تبدأ العلاقات الاجتماعية تبلور في صورة التعاون الوثيق فيما بينهم.

3/ ينص الفرض الفرعي الثالث "تؤثر سلبا ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر على الميدان الاقتصادي".

* لقد تحققت صحة الفرض الفرعي الثالث بدليل أن نسبة (86,60 %) من أفراد العينة ترى أن التزوح الريفي إلى المدن ينعكس سلبا على الأراضي المخصصة للزراعة (التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها)، وهذه مشكلة خطيرة وملحة تواجه برامج التنمية والتطوير على المستويات كافة.

* (86,60 %) من أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث ترى أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن تؤثر سلبا على فقدان اليد العاملة في الميدان الزراعي الذي يعتبر عصب الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى تقهقر الإنتاج الزراعي وارتفاع ثمن المنتجات في المدينة (أي زيادة الطلب على المنتجات يقابلها قلة العرض على المنتجات).

* (17,85 %) من أفراد العينة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدينة تنعكس سلبا على توفر فرص العمل، وهذا لعدم قدرة هذه القطاعات (صناعي - خدماتي - تجاري) الاستيعاب هذا الكم الهائل من النازحين الريفيين وإدماجهم في قطاع العمل.

4/ ينص الفرض الفرعي الرابع "تؤثر سلبا ظاهرة التزوح الريفي في الجزائر على الميدان الاجتماعي والثقافي".

* (27,67 %) من أفراد العينة ترى أن التزوح الريفي إلى المدينة ينعكس سلبا على المدينة ويخلق أزمة سكنية حادة إضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية.

* تليه نسبة (33,83 %) من أفراد العينة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي تنعكس سلبا على الإطار المعيشي وتدهوره في المدن نتيجة الطلب الكبير على الحاجات الضرورية لساكني المدينة.

* نسبة (39,28 %) من أفراد العينة النازحة إلى المدينة ترى انعكاسات التزوح الريفي على المدينة في تريفها وهذا في انتقال الانطباعات والانعكاسات الاجتماعية لمدى انتقال الأفكار وأنماط السلوك الريفية السلبية وانتشارها في المدينة.

* (97,32%) من أفراد العينة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدينة تنعكس سلبيًا في انتشار الأحياء غير مخططة والأحياء القصديرية (الفوضوية) وهذا ما يؤثر سلبيًا على تدمير أبنائهم جراء انعدام هذه الأحياء وافتقارها للمؤسسات والهياكل التربوية تضمن لأبنائهم الدراسة.

* (95,53%) من أفراد العينة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدينة تنعكس سلبيًا على المراكز الحضرية المستقبلية للنازحين وإعاقة البناء الاجتماعي في أداء وظائفه الأساسية.

* (99,10%) من أفراد العينة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي تنعكس سلبيًا على المدينة في غياب الأمن وانتشار الاعتداءات على الأفراد وخاصة في الأحياء الفوضوية وهذا لانعدامها لمقرات الأمن وصعوبة رجال الأمن التوصل إلى هذه الأحياء.

* (88,39%) من أفراد العينة ترى أن سلبيات التزوح الريفي من الناحية الاجتماعية تكمن في انتشار عصابات التسول وظاهرة التشرد في المدن الكبرى نتيجة غياب السكن وفرص العمل، إلى جانب ذلك انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات وهذا ما تعبر عنه نسبة (96,42%) من أفراد العينة.

* (91,07%) من أفراد عينة الدراسة ترى أن ظاهرة التزوح الريفي إلى المدينة قد انعكست سلبيًا على ساكن المدن وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة سكن حادة وتفاقم الأحياء القصديرية في المدينة.

2- الإجابة عن تساؤلات البحث:

1-2/ ما هي أبرز العوامل الدافعة لظاهرة التروح الريفي إلى المدن في الجزائر ؟

* بناء على النتائج التي تم عرضها وتحليلها ثم مناقشتها، نستطيع أن نبرز أهم العوامل الدافعة لظاهرة التروح الريفي إلى المدن في الجزائر حيث نجدها متمثلة في العوامل الطبيعية والعوامل الاجتماعية والعوامل النفسية والعوامل الاقتصادية. ومن تحليلنا للنتائج نجد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أهم العوامل الدافعة لظاهرة التروح الريفي إلى المدن في الجزائر.

2-2/ ما هي انعكاسات ظاهرة التروح الريفي في الجزائر ؟

* تمثلت انعكاسات ظاهرة التروح الريفي إلى المدن وهذا بناء على النتائج التي تم عرضها وتحليلها لأفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث هي:

- التوسع الكمي على حساب الأراضي الزراعية في المدينة.
- ظهور أزمة سكنية حادة في المدينة.
- ارتفاع الكثافة السكانية في المدينة.
- بروز حالة تريف المدينة.
- فقدان القطاع الزراعي لليد العاملة في الريف.
- انتشار الأحياء القصديرية (غير مخططة).
- انتشار عصابات التسول وظاهرة التشرد في المدينة.
- انتشار مظاهر الانحراف كالسرقة والمخدرات.

2-3/ ما هي أسباب تزايد ظاهرة التروح الريفي إلى المدن في الجزائر ؟

* باعتبار أن المدن تمثل عوامل الجذب بتوفر فرص العمل في المناطق الحضرية، وارتفاع الأجور، وتوفر الخدمات، ووسائل الترفيه، ومظاهر الحياة الاجتماعية الحضرية، وهذه الخصائص في تزايد التروح إلى المدن تفسر أيضا بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية.

* **العوامل الاقتصادية:** نجدها تتمثل في توفر فرص العمل والرغبة في الحصول على عمل وأجر منتظم، إلى جانب ذلك توفر قطاع خدمية وصناعية وتجارية وهذا ما يؤدي إلى الطلب المتزايد على اليد العاملة إلى جانب ذلك الارتفاع النسبي لمستويات الأجور في المدن، وانتشار وسائل النقل في المدن وتوفر جل المرافق الضرورية لحياة سكانها، وهذا ما جعل المدينة هدفا للنازحين الريفيين.

* **العوامل الاجتماعية:** فالعوامل الاجتماعية تعمل على جذب الريفيين إلى المدن، فهي تختلف في المناطق الريفية مقارنة بالمدينة، وهذا راجع إلى افتقارها إلى مقومات الحياة العصرية، وشعور بعض

الريفيين بعدم الرضا عن نمط الحياة السائد في الريف، مما يؤدي إلى تركه والاستقرار في الوسط الاجتماعي الحضري. الذي يزخر بمختلف مظاهر التحضر والتمدن وتتعدد فيه مجالات الترفيه كما تتوفر فيه المرافق العامة والخدمات الخاصة وغيرها.

إضافة إلى ذلك العوامل الأخرى السالفة الذكر كلها تعتبر عوامل جذب أدت إلى تزايد ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن في الجزائر.

2-4/ ما هي المشكلات التي عانت وما تزال أسر النازحين تعاني منها ؟

- غياب المرافق العمومية التي يتسنى على ضوئها تلبية المتطلبات اليومية من النواحي الصحية والتعليمية والعملية حيث تفتقر هذه الأرياف على المؤسسات والهيكل التربوية إلى جانب ذلك غياب الخدمات الصحية من توفر قاعات العلاج وغياب الأطباء المختصين والحمل الوحيد هو التنقل والتزوح إلى المدن، كذلك انعدام فرص العمل فهم يلجأون إلى الأعمال الشاقة لضمان قوت عيالهم، إضافة إلى الغياب الكلي للتنمية وغياب ظروف الحياة الكريمة والمرافق الإستراتيجية التي تعد أهم العوامل التي تشجع على البقاء والاستقرار.

2-5/ ما هي أهم آثار التزوح الريفي إلى المدن التي طرأت على المحركات الاجتماعية ؟

* إذا نظرنا من زاوية محدودة في إيجابيات ظاهرة التزوح الريفي إلى المدن في الجزائر نجدها ضئيلة جدا، تكاد تكون منعدمة، وهذا إذا عالجنا الموقف من حصول الفرد النازح على عمل وأجر منتظم لسد حاجياته هذا إن وجد في المدن. فسلبيات ظاهرة التزوح الريفي وانعكاساتها سلبا على المدينة والريف مع وعلى النازح نفسه كثيرة لا تعد ولا تحصى، ومن أهم آثار التزوح هي:

أ- بالنسبة للمدينة (الوسط الحضري):

- * التوسع السكاني على حساب الأراضي الزراعية.
- * الأزمة السكنية في المدن نتيجة التدفق الهائل للنازحين الريفيين على المدينة وارتفاع الكثافة السكانية وهذا ما أدى إلى غلاء ثمن الأراضي في المدينة.
- * ارتفاع الكثافة السكانية في المدن وهذا نتيجة ازدياد السكان بشكل مذهل وتكدسهم.
- * انتشار الأحياء القصديرية والأحياء الفوضوية غير مخططة وما ينجر منها من أزمات وأمراض وأوبئة نتيجة انعدام المراكز والمرافق فيها.
- * تريف المدينة ونقل الأفكار والسلوكات الريفية السلبية وانتشارها في المدينة وتلاشي السلوك الحضري في وسط ساكني المدينة.

* تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في المدن، حيث لم تعد المؤسسات التعليمية، والعيادات الصحية والمستشفيات، ودور الرعاية الاجتماعية قادرة على امتصاص هذه الأعداد الضخمة من النازحين.

* تدهور مستوى الخدمات في المرافق العامة، كانهدام وسائل النقل، وتدهور شبكات الطرق، وخدمات المياه والكهرباء، وقنوات الصرف الصحي.

ب- بالنسبة للريف: تتلخص آثار التزوح الريفي إلى المدن في الوسط الريفي فيما يلي:

* اختلال التركيب السكاني في الريف، وهذا نتيجة نزوح الريفيين منه وهذا ما أدى إلى إفقار الريف ديموغرافيا، ونزوح الشباب الريفيين القادرين على العمل، وينتج من هذا الاختلال في التركيب السكاني زيادة عدد الإناث عن عدد الذكور في الريف، كذلك ارتفاع نسبة الكهول والمسنين، كذلك نقص في عدد المواليد في عدد سكان الريف الإجمالي.

* النقص في اليد العاملة الزراعية، وهذا ما يؤدي إلى تقهقر الإنتاج الزراع، وارتفاع ثمن المنتجات الزراعية، وزيادة اجر العامل الزراعي.

* إهمال الأعمال الزراعية نتيجة التحويلات النقدية، لتلقي هذه الأسر الريفية مبالغ مالية من أبنائهم النازحين الذين يعملون في المدينة فالتعود على هذه الإعانات يؤدي بهم إلى إهمال الأعمال الزراعية.

* خسارة الريف لعناصره السكانية المتعلمة، فالشباب الريفيين الذين أتموا دراساتهم العليا في المدن فهم لا يعدون إلى الريف بل يستوطنون في المدينة، لما توفر من مرافق وفرص عمل تتناسب مع اختصاصهم وهذا ما نجده منعدما في الريف.

* وقف الخدمات وإغلاق المؤسسات في الأرياف نتيجة التزوح الجماعي لساكني الأرياف إلى المدن.

* ترك النازحين الريفيين لمنازلهم في الريف وما ينجم عنه من تلف وانهيار، نظرا لطبيعة البناء في الأرياف.

ج- أثر ظاهرة التروح الريفي السلبية في النازح نفسه:

* استمرار التروح الريفي إلى المدن يؤدي إلى البطالة وانتشارها لأن العمل في القطاع الصناعي والخدمات، لا يستطيع استيعاب هذا الكم الهائل من النازحين.

* عدم تكيف النازحين الريفيين مع طبيعة العمل الصناعي وعدم تدريبهم عليه لأنه يتطلب أيدي مؤهلة وفنية لها قدرات عالية في هذا المجال.

* ظاهرة التروح الريفي تخل بعملية التكامل الاجتماعي، حيث يجد النازح تناقضات عنيفة حيث يعجز أحيانا عن التكيف مع مستويات المعيشة في المدينة وأساليبها وتعثره حالة من الضياع والاغتراب عن هذا المجتمع الذي يعيش فيه، فهو ليس جزءا من عاداته وتقاليده، والإنسان المغترب البعيد عن التوافق الاجتماعي السائد، غالبا ما يفشل في علاقاته الاجتماعية، وهو لهذا يشعر بمزيد من العزلة والتفوق.

* تؤدي ظاهرة التروح الريفي بالنازح إلى الانغماس في مظاهر الانحراف تناول المخدرات والمتاجرة فيها والسرقات إلى جانب ذلك الانضمام إلى عصابات التسول والتشرد.

حالات

تمة

الخاتمة

لقد تبين من البحث الميداني أن الريف الجزائري، بأوضاعه الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قد شكل مناطق طاردة للسكان، فأصبحت ظاهرة التزوح من الريف إلى المدن نتيجة استمرارها، تشكل خطرا على المجتمعات، وهذا الخطر سوف يستفحل أمره، ما لم تسارع الحكومة الجزائرية إلى تحقيق التنمية في الريف.

وقد أدركت الدولة الجزائرية أن هيكلة وإعادة تأهيل الريف تبدأ من الإصلاح الزراعي، الذي يعتبر بمثابة حجر الزاوية لكل خطة جدية لتنمية الجانب الفلاحي، فأصدرت عددا من المشاريع من مشروع التنمية الريفية والتجديد الريفي والدعم الفلاحي وترقية المرأة الريفية ومشروع القرض الرفيق الموجه للفلاحين إلى جانب مشاريع أخرى كالبناء الريفي... وهذا من أجل الجد أو التقليل من هذه الظاهرة (التزوح الريفي)، وهذا يتطلب تطور جدي وتحسن ملموس في وضعية الفلاحين وساكلي الأرياف الذين يعانون تدهورا مطرود في مستوى معيشتهم، حيث أصبح دخلهم النقدي، واندماجهم في الاقتصاد التبادلي يتقلصان وأصبح مستوى استهلاكهم ينخفض. بمرور السنين وهذا الأمر دفع معظمهم إلى التزوح داخل المدن، في سبيل تحسين مستواهم المعيشي، وإزاء هذه الوضعية التي تتسم بالخطورة، يتعين على الدولة الجزائرية أن تضع إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة في الريف.

فالتزوح الريفي يحدث أساسا بسبب التخلف الذي يعانيه المجتمع الريفي فإذا ما نجحت الدولة في وضع مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونفذتها في الريف، فإنها تعمل على إعادة الريفيين إلى قراهم ومساكنهم الأصلية وتشجيعهم عن رغبتهم في التزوح.

قائمة المساجد

قائمة المراجع:

- 1- أحمد أبو زيد: الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد 17، العدد (2)، ط 1986.
- 2- عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل اليفي الحضري، جامعة باجي مختار، ط 2007.
- 3- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر. ط 1984
- 4- عبد المنعم الشافعي: مذكرات في إحصاءات الهجرة، المركز الديموغرافي، القاهرة، 1965.
- 5- عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث، طرابلس لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان.
- 6- عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران والسكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، طبعة 2007.
- 7- معجم العلوم الاجتماعية: تأليف نخبة من الأساتذة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، طبعة 1975.
- 8- كمال التابعي: دراسات في علم الاجتماع اليفي، دار المعارف، القاهرة، طبعة 1993.
- 9- حكمت أبو زيد: التكيف الاجتماعي في اليف المصري الجديد، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، طبعة 1957.
- 10- نادية حليم سليمان: تكامل المهاجرين مع النمط الحضري للقاهرة الكبرى.
- 11- لويس كامل مليكة: قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، المجلد الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة 1985.
- 12- محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف الإسكندرية، طبعة 1967.
- 13- محمد فتح الله هلول: قراءات في علم الاجتماع اليفي، مذكرات غير منشورة، كلية الزراعة الإسكندرية، طبعة 1986.
- 14- عدل علي أبو طاحون: علم الاجتماع اليفي، المدخل والمفاهيم، أنماط التغير والمشكلات، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، محطة الرمل، الإسكندرية، طبعة 1997.

- 15- محمد السيد الإمام: مقدمة في علم الاجتماع الريفي، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة، طبعة 2009.
- 16- عبد المنعم بدر: مجتمعنا الريفي، دار المعارف بمصر، القاهرة، طبعة 1973.
- 17- الجمعية العامة لتنظيم الأسرة، الشباب وتنظيم الأسرة، القاهرة، طبعة 1980.
- 18- بوحنا قمير، ابن خلدون: دار الشروق، بيروت، طبعة 1983.
- 19- إدريس خضير: التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقاته ببعض النظريات الاجتماعية، الجزائر، طبعة 1983.
- 20- معجم العلوم الاجتماعية: تأليف نخبة من الأساتذة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، طبعة 1975.
- 21- محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، طبعة 1965.
- 22- محمد قطاف: دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر، دار الجيل للطباعة، طبعة 1979.
- 23- عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع الريفي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، طبعة 1975.
- 24- محمد الجوهري: ميادين علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، دار المعارف طبعة 1980.
- 25- سوسن عثمان: سياسات التنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، طبعة 1995.
- 26- زيدان عبد الباقي: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، طبعة 1974.
- 27- محمد السيد الإمام: مقدمة في علم الاجتماع الريفي، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، طبعة 2009.
- 28- محمد عاطف غيث: أسس وموضوعات علم الاجتماع، منشأة المعارف، دار المعرفة الجامعية، طبعة 1990.
- 29- عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض دراسة في علم الاجتماع الطبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، طبعة 1993.
- 30- الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع: مجلة البحوث السوسولوجية، تصدر عن قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد (1)، طبعة 2000.

- 31- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الريفية المستدامة مشروع جويلية 2004.
- 32- عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية، ساحة أول ماي، الجزائر.
- 33- فتحي محمد أبو عيانة: دراسات في علم السكن، النهضة العربية، بيروت.
- 34- عبد المنعم الشافعي: مذكرات في إحصاءات الهجرة، المركز الديمغرافي، القاهرة، طبعة 1965.
- 35- علي عبد الرزاق جلي: علم اجتماع السكان، كلية الأدب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية. ط 1990
- 36- عبد الكريم اليافي: الهجرات وتحركات السكان، مجلة الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، طبعة 1975.
- 37- محمد عبد الرحمان الشرنوبي: جغرافية السكان، القاهرة، طبعة 1978.
- 38- عبد الكريم اليافي: الهجرات وتحركات السكان، مجلة الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، طبعة 1975.
- 39- محمد غلاب ومحمد صحي عبد الحكيم: السكان جغرافيا وديموغرافيا.
- 40- محمود عودة: الهجرة إلى مدينة القاهرة، دوافعها وأنماطها وآثارها، المجلة الاجتماعية القومية، يناير 1974، العدد الأول.
- 41- علي معمر عبد المؤمن: التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، منشورات المركز العلمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية بن غازي، ليبيا، طبعة 2006.
- 42- محمد الجوهري وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري (ترجمة) سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب 14، دار الكتاب الجامعية. ط 1980
- 43- برناز جرانونتييه: السكن الحضري في العالم الثالث، تقديم وتعريب محمد علي بهجت الفاضلي، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة 1987.
- 44- منصور محمد الكيخيا: السكان، ص (333، 394)، في: الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت- ليبيا، طبعة 1995.

45- إسماعيل سراج الدين وآخرون: هجرة العمل الدولية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة الخامسة، العدد 47، طبعة 1983.

46- جمال حمدان: دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتب مديبولي، القاهرة، طبعة 1996.

47- رودولفو، شتافنهاغن: الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، ترجمة ناجي أبو خليل، بيروت، دار الحقيقة للطباعة والنشر، طبعة 1972.

48- عمار بوحوش: العمال الجزائريين في فرنسا، دراسة تحليلية، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 1972.

49 عبد المالك مرناس: المعجم الموسوعي بمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1983.

50- بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة 2002.

51- أريديس AARDES: كتاب الدولة للتخطيط، دراسة قومية حول الهجرات، معطيات أولية حول مدينة وهران، طبعة 1975.

52- عبد الله عبد الغني غانم: المهاجرون، دراسة سوسيوانثروبولوجية، جامعة الإسكندرية، كلية الأدب، الطبعة الثانية، 2002.

53- Partrisia Jeffry, Migrants and refugees, Cambridge university press, Lan bridge. 1976

54- أحمد أبو زيد: الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد (2)، يونيو 1986.

55- عبد العاطي السيد: علم اجتماع السكان، كلية الأدب، جامعة الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، الطبعة 1999.

56- محمد الغريب عبد الكريم: سوسيولوجيا السكان، دراسات اجتماعية في الهجرة السكانية.

57- عبد الله جندي أيوب: الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1919) رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، القاهرة كلية الأدب، طبعة 1969.

58- محمد صفدي الدين: بعض مشاكل السكان في الجزائر، مجموعة المحاضرات التي ألقى بها بمعهد الدراسات الإسلامية في الموسم الثقافي الثالث، القاهرة، طبعة 1964.

59- فيليب رفة: جمهورية الجزائر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة 1966.

- 60- عبد الله جندي أيوب: الاستيطان الفرنسي في الجزائر.
- 61- الديوان الوطني للإحصائيات (1987)، الشبكة الحضرية في الجزائر، العدد 04 مدينة الجزائر.
- 62- الديوان الوطني للإحصائيات (1987)، الشبكة الحضرية في الجزائر، العدد 04 مدينة الجزائر.
- 63- التجاني بشير: بعض الشهادات والتقارير لمفتشي الصحة والعمران وسجل المخالفات لبلدية وهران، طبعة 1996.
- 64- الديوان الوطني للإحصائيات (1992) الفرع الجهوي بهران، النتائج الأولية المؤقتة لتعداد 1987 حول السكان والسكن بهران.
- 65- حزب جبهة التحرير الوطني (1988): التخطيط والتنمية، الباب الرابع حول الإسكان في الجزائر.
- 66- الديوان الوطني للإحصائيات (1994): المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الفصل الخامس، السكن.
- 67- الديوان الوطني للإحصائيات (1994): المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، المجلد رقم (16)، النقل.
- 68- بشير التجاني (1990): إشكالية تموين مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب- مجلة المدينة العربية- العدد 44، الكويت.
- 69- الوكالة الوطنية للموارد المائية (1994): عراقيل الموارد الطبيعية في الجزائر المديرية المركزية - مدينة الجزائر -
- 70- عبد الله شريط: المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1981.
- 71- Schnetzler Jaques, le développement Algérien- Masson, Paris, 1981
- 72- التجاني بشير: توطن المناطق الصناعية - دراسة لبعض النماذج في غرب الجزائر، مجلة المدينة العربية، منظمة المدن العربية (الكويت)، الطبعة 1989.
- 73- عبد الله عطوي: السكان والتنمية البشرية، الجامعة اللبنانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 2004.
- 74- سمير السقا: الهجرة الداخلية وأثارها الاجتماعية، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر.

75- عبد الله أبو عياش: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضريّة، الكويت، الطبعة 1980.

76- جريدة الشروق اليومي: 04 أبريل 2009.

77- www.elkhabar.com

78- Urbanisation au Maghreb "Travaux de la table ronde du 17.18.19

Novembre 1977, fascicule N°1, Paris, 1978.

79- مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق

للنشر والتوزيع عمان، الأردن، طبعة 2000.

80- علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا كوبي، قسنطينة،

طبعة 2005.

81- عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل

للنشر، عمان، الأردن، طبعة 1999.

82- فاطمة عوض صابر، مرفت على خفاية: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة

الإشعاع، الإسكندرية، طبعة 2002.

83- محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي: البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل

للنشر، عمان، الأردن، الطبعة 2002.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم علم الاجتماع والديمقراطية
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

جامعة الحاج لخضر

استمارة بحث مكملة لنيل شهادة الماجستير
في علم الاجتماع الريفي.

عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر

دراسة ميدانية: دائرة ششار ولاية خنشلة.

إشراف الأستاذ الدكتور:
عوفي مصطفى.

إعداد الطالب:
قتالي عبد الغاني.

السنة الجامعية: 2009/2008 م

* تعليمات:

أخي المبحوث: تحية طيبة وبعد:
يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على عوامل ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر. إن تعاونك مع الباحث وإجابتك
الصريحة على هذه الاستمارة سيكون عوناً لنا في الوصول إلى نتائج علمية تعود فائدتها على البحث العلمي. إن الأسئلة الواردة
في هذا الاستبيان تستخدم لأغراض البحث العلمي والمعلومات الواردة فيها لا تستخدم إلا لهذا الغرض وما يرد فيها من
معلومات يبقى سرياً.
نأمل التفضل لتعبئة الاستبيان من المبحوث في الحيز المخصص أمام الإجابة.
- اختر الجواب بوضع علامة (X) في المكان المناسب.
- إملأ الفراغات إن وجدت.
وتقبل من الباحث تقديره واحترامه لتعاونك.

* بيانات عامة:

- 1- الجنس: ذكر: ☐ أنثى: ☐
- 2- العمر بالسنوات: ☐
- 3- المستوى التعليمي:
- أمي: ☐ الابتدائي: ☐ متوسط: ☐ ثانوي: ☐ جامعي: ☐

*** بيانات حول محور السكن:**

- 4- السكن: الريف: ☐ المدينة: ☐
- 5- للسكان بالمدينة: مدة السكن بالمدينة: ☐ سنة.
- 6- هل مستفيد من السكن؟ نعم: ☐ لا: ☐
- 7- هل مستفيد من دعم ريفي مالي؟ نعم: ☐ لا: ☐
- 8- نوع السكن بالمدينة؟ - خاص: ☐
- عمارة: ☐
- قصديري: ☐
- كراء: ☐
- 9- هل تملك سكن ريفي؟ نعم: ☐ لا: ☐
- 10- هل تملك سكن بالمدينة؟ نعم: ☐ لا: ☐
- 11- الحالة العائلية؟ أعزب: ☐ متزوج: ☐ مطلق: ☐
- 12- بعد الموقع الجغرافي للريف عن المدينة؟

- أقل من 5 كلم: ☐

- من 5 كلم إلى 10 كلم: ☐

- أكبر من 10 كلم: ☐

13- هل نزوحك للمدينة؟

- مع أفراد الأسرة كافة: ☐

- مع بعض الأفراد فقط: ☐

- فرديا (لوحده): ☐

14- هل تملك أرضا زراعية؟ نعم: ☐ لا: ☐

15- هل بمنطقتك الريفية؟

- ☐ - مدارس ابتدائية:
- ☐ - متوسطات:
- ☐ - ثانوية:
- ☐ - منعدمة:

16- هل النقل المدرسي للأبناء المتدربين متوفر بشكل دائم ؟

- ☐ نعم: ☐ لا: ☐ أحيانا: ☐

* بيانات حول التروح الريفي إلى المدينة:

17- من بين العوامل التالية ما هو أهم دافع للهجرة الريفية ؟ (اختر إجابة واحدة فقط).

- ☐ - إكمال الدراسة:
- ☐ - الحصول على وظيفة:
- ☐ - عدم الاهتمام بالريف عكس المدينة:
- ☐ - صعوبة الحياة في الريف:

أخرى تذكر:

18- حسب إطلاعك، أيهم أفضل: نتائج التلاميذ الريفيين؟ أم التلاميذ الحضريين؟

- ☐ - التلاميذ الريفيين:
- ☐ - التلاميذ الحضريين:
- ☐ - لا فرق بين الاثنين:

وضح:

.....

.....

19- إذا كان الريف به مدارس، هل طواقمها التربوية مستقرة ؟

- ☐ - مستقرة:
- ☐ - غير مستقرة:

20- إذا كانت الطواقم التربوية للمدارس مستقرة هل هي ؟

- ☐ - على كفاءة عالية:
- ☐ - على كفاءة متوسطة:

☐ - على كفاءة ضعيفة:

21- هل الريف ؟

☐ - يفتح فرص التحضر:

☐ - يفتح فرص الانفتاح على الآخر:

غير ذلك وضح:

.....
.....

22- أيهما يفتح لك المجال أكثر لزيادة تعاملك مع الآخرين ؟

☐ - الريف:

☐ - المدينة:

☐ - نفس الرتبة:

23- هل استقرارك بالريف يحرمك من ؟

☐ - مزايا التحضر:

☐ - الإطلاع على المستجدات:

☐ - الانفتاح على العالم الخارجي:

وضح:

.....
.....

24- حسب رأيك: هل تشعر بأن المدينة تمتاز عن الريف بتوفر وسائل الترفيه ؟

☐ - نعم:

☐ - لا:

25- أين يقضي سكان الريف أوقات الفراغ ؟

26- هل تشعر بالقلق إذا كنت دون عمل بالريف ؟

☐ نعم: ☐ لا: ☐ أحيانا: ☐

27- هل يوجد بالريف مرافق صحية ؟ نعم: ☐ لا: ☐

28- في حالة الإجابة بنعم، هل ؟

- تتوفر على لوازم العمل: نعم: ☐ لا: ☐ أحيانا: ☐
- تتوفر على الإطار البشري الكفء: نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐
- تعمل على مدار الـ 24 ساعة: نعم: ☐ لا: ☐ أحيانا: ☐

29- ما هي نسبة التغطية الكهربائية بالريف الذي تقطنه ؟

- كل السكان مستفيدون: ☐
- هناك مناطق غير مغطاة: ☐
- المناطق مغطاة لكن السكان غير مستفيدين: ☐

30- هل لك بئر ؟ نعم: ☐ لا: ☐

31- إذا كانت الإجابة نعم، هل في المسكن الريفي الماء متوفر بكثرة ؟

- نعم: ☐ لا: ☐ أحيانا: ☐

32- هل نشاطك بالريف يضمن لك دخلا ؟

- نعم: ☐ لا: ☐ أحيانا: ☐

33- حسب اعتقادك أيهما يسمح بضمان الدخل ؟

- الريف: ☐
- المدينة: ☐
- نفس الرتبة: ☐

34- هل أن تكاليف الحياة في الريف أقل من المدينة ؟

- نعم: ☐ لا: ☐ لا أدري: ☐

وضح:

35- هل المدينة تمنح سكانها فرص أفضل للحياة عكس الريف ؟

- نعم: ☐ لا: ☐ لا أدري: ☐

36- أيهما أكثر لكسب المال ؟

- القطاع الزراعي: ☐ القطاع الصناعي: ☐ متساويان: ☐

37- تساعد ظاهرة التزوح الريفي الفرد على ؟

- تحسين مستوى الدخل: ☐
- تمنحه فرصا متعددة للعمل: ☐

☐

- الرفاهية ونمط الحياة الحضرية:

38- يستفيد الفرد من ظاهرة التزوح الريفي ؟

☐

- اقتصاديا:

☐

- ثقافيا:

☐

- اجتماعيا:

39- يستفيد الفرد من ظاهرة التزوح الريفي من ؟

☐

- زيادة مداركه الثقافية:

☐

- الاستفادة من الخدمات التعليمية:

☐

- الاستفادة من الخدمات الصحية الراقية:

☐

- توسيع علاقاته الاجتماعية:

أذكر أخرى:

.....

.....

40- فرص العمل في المدينة أكثر من الريف ؟

☐

نوعا ما:

☐

لا:

☐

نعم:

41- تفتح المدينة لسكانها فرص الاستفادة من قطاع خدماتي متطور عكس الريف ؟

☐

نوعا ما:

☐

لا:

☐

نعم:

42- يعيق الريف ساكنه من الاستفادة من القطاعات الخدماتية المتوفرة بالمدينة ؟

☐

نوعا ما:

☐

لا:

☐

نعم:

43- ساكن الريف لا يتمكن من الاستفادة من العمل بالقطاع الصناعي ؟

☐

نوعا ما:

☐

لا:

☐

نعم:

* بيانات حول محور انعكاسات التزوح الريفي ؟

44- هل أن تدفق الريفيين إلى المدينة خلق أزمة سكنية حادة ؟

☐

ربما:

☐

لا:

☐

نعم:

45- زيادة التزوح نحو المدينة تتطلب توسيع كمي على حساب الأراضي الزراعية ؟

☐

نوعا ما:

☐

لا:

☐

نعم:

46- زيادة نسبة التزوح من الريف تؤدي إلى كثافة سكانية عالية ؟

نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐

47- يؤدي التزوح الريفي إلى ؟

☐ - تدهور الإطار المعيشي:

☐ - بروز حالة تريف المدينة:

ظهور مشاكل متعددة أخرى أذكرها:

48- يؤدي التزوح الريفي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية ؟

نعم: ☐ لا: ☐

49- حرمان أبناء النازحين خصوصا من هم في سن المدرسة من التعليم فالأحياء غير المخططة أو الفوضوية تنعدم فيها مؤسسات التعليم ؟

نعم: ☐ لا: ☐

50- حدوث أزمة زراعية في الريف نظرا لفقد القطاع الزراعي لأهم عناصره الحيوية ؟

نعم: ☐ لا: ☐

51- غياب الأمن في الأحياء القصديرية سبب انتشار الاعتداءات المتكررة على الأفراد ؟

نعم: ☐ لا: ☐

52- انتشار عصابات التسول وظاهرة التشرد في المدن الكبرى ؟

نعم: ☐ لا: ☐

53- تنتشر في المدن مظاهر الانحراف إلى المخدرات والسرقات وهذا من أجل لقمة العيش ؟

نعم: ☐ لا: ☐

54- كيف تقضي وقت فراغك في المدينة ؟

☐ - الراحة في المنزل:

☐ - التردد على المقاهي:

☐ - المطالعة:

☐ - ممارسة نشاط رياضي معين:

☐ - التردد على فضاء الانترنت:

التردد على دور السينما: ☐

غير ذلك حدد:

.....

.....

.....

55- ما العقبات التي تواجهك في المدينة ؟

.....

.....

.....

56- حسب رأيك ما هي الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة ؟

..... -

..... -

..... -

57- هل تلمس هذه الحلول في المجهودات التي تبذلها الدولة في عصرنة الريف الجزائري ؟

نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يبين عينة الدراسة حسب السن والجنس.	122
2	يوضح المستوى التعليمي للنازحين الريفيين إلى المدن من أفراد العينة.	123
3	يوضح مكان السكن المدينة أو الريف.	124
4	يبيّن مدة السكن للسكان بالمدينة.	125
5	يبيّن الاستفادة من السكن.	125
6	يبيّن الاستفادة من الدعم الريفي المالي.	126
7	يوضح نوع السكن بالمدينة.	126
8	يبيّن امتلاك السكن الريفي.	127
9	يبيّن امتلاك السكن بالمدينة.	127
10	يبيّن الحالة العائلية للنازحين.	128
11	يوضح البعد الجغرافي للريف عن المدينة.	129
12	يبيّن حالة النازحين من الريف إلى المدينة.	129
13	يبيّن نسبة امتلاك الأراضي الزراعية للنازحين الريفيين.	130
14	يوضح مدى توفر.الريف على المؤسسات التربوية .	130
15	يوضح مدى توفر النقل لأبناء المتدربين.	131
16	يوضح عوامل الزواج الريفي.	132
17	يبيّن أيهما أفضل نتائج تلاميذ الريفيين أو الحضريين.	133
18	يبيّن مدى استقرار الطواقم التربوية في الريف.	133
19	يبيّن مدى كفاءة الطواقم التربوية في الريف.	134
20	يبيّن مدى فعالية الريف في فتح فرص التحضر.	135
21	يبيّن مدى استفادة الفرد من ظاهرة الزواج الريفي من حيث الانفتاح على الآخرين والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية.	135
22	يوضح مدى امتياز المدينة عن الريف بتوفر وسائل الترفيه.	136
23	يوضح ما هي القطاعات التي هي أكثر كسب للمال.	136
24	يبيّن مدى مساعدة ظاهرة الزواج الريفي الفرد على تحسين مستوى الدخل وفرص العمل.	137
25	يبيّن مدى استفادة الفرد من ظاهرة الزواج الريفي من الجانب الاقتصادي	138

	والاجتماعي والثقافي.	
139	يبين مدى توفر المدينة على فرص العمل مقارنة بالريف.	26
139	يوضح فرص الاستفادة من القطاع الخدماتي في المدينة عكس الريف.	27
140	يبين العراقل التي يضعها الريف أمام ساكنيه من الاستفادة من القطاعات الخدمية المتوفرة بالمدينة.	28
141	يوضح عدم تمكن سكان الريف من الاستفادة من العمل في القطاع الصناعي.	29
141	يوضح تفاقم أزمة السكن في المدينة.	30
142	يبين زيادة التزوح الريفي نحو المدن وتوسعه الكمي على حساب الأراضي الزراعية.	31
143	يبين التزوح الريفي وأثره على ارتفاع الكثافة السكانية والتدهور المعيشي وترتيب المدينة.	32
144	يبين أثر التزوح الريفي على ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية ومدى انعكاساته على البناء الاجتماعي في أداء وظائفه.	33
145	يبين مدى تأثير الأحياء غير المخططة على تدرس أبناء الريفيين.	34
145	يوضح انعكاسات التزوح الريفي على الريف في فقدان اليد العاملة الزراعية.	35
146	يوضح سلبات الأحياء القصديرية من حيث غياب الأمن وانتشار الاعتداءات على الأفراد.	36
146	يبين مدى انتشار عصابات التسول وظاهرة التشرد في المدن الكبرى.	37
147	يبين مدى انتشار مظاهر الانحراف في المدن كالسرقة والمخدرات.	38
148	يبين أين يقضي ساكني المدينة أوقات فراغهم.	39
149	يوضح مدى ملائمة هذه الحلول في الجهود التي تبذلها الدولة في عصرنة الريف الجزائري.	40

فهرس الجداول الإحصائية

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
36	جدول يوضح ملامح التزوح في البلديات الريفية حسب مناطق التخطيط (1987-1998).	1
37	جدول يوضح التوزيع الجغرافي لسكان الريف الجزائري.	2
38	جدول يبين عدد التجمعات السكانية في الوسط الريفي.	3
65	جدول يوضح تطور الهجرة الريفية بالنسبة لتطور العدد الإجمالي للسكان.	4
66	جدول يوضح نمو السكان في الجزائر.	5
68	يبن تركيب الهيكلة الحضرية في الجزائر (1966-1987).	6
69	يوضح بنية الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية في الجزائر.	7
69	يوضح تزايد المدن (1966-1973).	8
70	بنية الهجرة الريفية نحو مدينة وهران حسب السكان الذين تم استجوابهم عام 1974.	9
71	يبن التوزيع الاجتماعي لمدينة وهران (المهاجرين) من الريف سنة 1974.	10
88	يوضح نسبة التزوح نحو المدن من سنة 1953 إلى سنة 1987.	11

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
المقدمة	أ
الفصل الأول : مدخل موضوع البحث	02
1- صياغة إشكالية.	02
2- تساؤلات البحث.	04
3- أهمية الدراسة.	04
4- أسباب اختيار موضوع البحث.	05
5- الهدف من البحث.	06
6- فرضيات الدراسة.	06
7- مفاهيم الدراسة.	07
8- الدراسات السابقة.	10
الفصل الثاني : المجتمع الريفي والريف الجزائري	16
أولا : المجتمع الريفي.	17
1- مفهومه.	17
2- خصائصه.	18
3- تعريف الريف.	22
ثانيا : الاتجاهات النظرية في دراسة الريف.	24
1- مفهوم الريف عند المعاصرين.	24
2- مفهوم الريف عند الأوروبيين.	26

- 27 3- التطور التاريخي للمجتمعات الريفية.
- 30 4- عوامل تغير الحياة الريفية.
- 30 5- مشكلات المجتمع الريفي.

..... ثالثا : الريف الجزائري.

- 32 1- مفهوم الريف الجزائري.
- 34 2- وضعية الوسط الريفي في الجزائر.
- 35 أ- نظرة عامة على المناطق الريفية.
- 36 ب- النزوح الريفي.
- 39 3- السياسات التنموية في الريف الجزائري.
- 42 4- مشاكل وآفاق السياسات التنموية في الريف الجزائري.

44 الفصل الثالث : النزوح الريفي في الجزائر -----

..... أولا : مدخل سوسيوتاريخي حول ظاهرة النزوح الريفي.

- 45 1- تعريف النزوح الريفي.
- 45 2- خصائص النزوح الريفي.
- 47 3- تصنيف النزوح الريفي.
- 49 4- قانون النزوح الريفي إلى المدن.

52 ثانيا : البدايات الأولى للنزوح الريفي في العالم.

- 54 1- تيارات النزوح الريفي إلى المناطق الزراعية.
- 54 2- تيارات النزوح من الريف إلى المدن.

56 ثالثا : النزوح الريفي في الوطن العربي.

57 رابعا : النزوح الريفي في الجزائر .

- 60 1- الأرض والإنسان في الريف الجزائري قبل سنة 1830.
- 61 2- بداية النزوح الريفي في الجزائر.
- 62 3- المعطيات الإحصائية عن النزوح الريفي في الجزائر.
- 64 4- بنية النزوح الريفي إلى المدن في الجزائر.

68	أ- البنية الجغرافية
68	ب- البنية الاجتماعية
70	1- التفسير الاقتصادي لظاهرة النزوح الريفي
73	2- التفسير الجغرافي
74	3- التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة النزوح إلى المدن.....
75	4- نظريات النزوح الريفي إلى المدن
75	

82 الفصل الرابع : عوامل وانعكاسات النزوح الريفي على المجتمع الجزائري --

82	أولا : عوامل النزوح الريفي.
83	- العوامل التاريخية.
87	- العوامل الاقتصادية.
95	ثانيا: انعكاسات النزوح الريفي.
97	- أزمة السكن.
97	- التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات.....
98	- تناقص كمية المياه الصالحة للشرب في المدن
99	- التحضر السريع.
99	- انتشار عمران الصفيح.
99	- احتلال البنايات الشاغرة.
100	- اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية.....
101	- تعريف المدن.
101	- تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في المدن.
102	- تدني مستوى الخدمات في المرافق العامة.....
102	- انعكاساته على بناء الأسرة.

104	- انتشار البطالة.....
104	- اختلال التركيب السكاني في الريف.....
104	- خسارة الريف لعناصره السكانية.....
104	ثالثا : السياسات المتبعة من قبل الدولة للحد من ظاهرة النزوح الريفي.....
104	- الأفاق الممكنة لسياسة التعليم والإسكان.....
106	- القرية الفلاحية في تنمية وتحديث الريف الجزائري.....
107	- إجراءات التعديل الهيكلي.....
108	- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريف.....
108	- المشاريع الجوارية..
109	- إجراءات الدعم.....
109	- مشروع المرأة الريفية.....
110	- البرنامج الوطني للمخطط التجديد الريفي.....
111	- الوسط الريفي كبديل للتوطين الصناعي.....
111	- إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية.....
113	الفصل الخامس: الإطار المنهجي للبحث ومجالاته -----
114	1- الدراسة الميدانية.....
115	2- الإجراءات المنهجية للبحث.....
120	3- العينة.....
121	الفصل السادس : عرض النتائج وتحليلها -----
122	تمهيد.....
150	1- مناقشة النتائج العامة للبحث.....
153	2- الإجابة عن تساؤلات البحث.....
157	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول
فهرس الموضوعات